كلية الدراسات العليا – برنامج الماجستير في الدرسات الدولية

مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها

Egypt and Hamas…Necessity of Relationship and its Path

إعداد الطالب: **مراد أبو البهاء**

إشراف: **الدكتور جورج جقمان**

2012

كلية الدراسات العليا – برنامج الماجستير في الدرسات الدولية

مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها

Egypt and Hamas…Necessity of Relationship and its Path

إعداد الطالب: مراد محمد خالد أبوالبهاء

تاريخ المناقشة: 23\4\2012

إشراف : د.جورج جقمان.

أعضاء لجنة المناقشة:

د.سمير عوض **د.نديم مسيس**

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها

Egypt and Hamas…Necessity of Relationship and its Path

إعداد الطالب: مراد أبو البهاء

الدكتور جورج جقمان (مشرفاً): _____

الدكتور نديم مسيس (عضواً): _____

الدكتور سمير عوض (عضواً): _____

تاريخ المناقشة: 23\4\2012

الإهداء ...

- إلى فلسطين يزين جيدها قدس الأقداس...
- إلى الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا.. إلى شهدائنا العظام... إلى من يجودون بدمائهم رخيصة لنحيا كراماً.. إلى روح الإمام الشهيد أحمد الياسين ورفاق دربه قادتنا الشهداء...
- إلى آساد الوغى.. رمز عزتنا.. رجال المصحف والبندقية.. مقاومينا الأبطال...
- إلى من رؤوسهم تعانق عنان السماء رغم مر العناء وقيد السجان.. أسرانا البواسل...
- إلى رمز الصبر والتفاني.. إلى الغوالي.. إليكم أمي وأبي.. قطرة في بحركم العظيم.. حباً وطاعة وبراً...
- إلى من هم اقرب إليّ من روحي.. إلى من شاركني حضن الأم.. إلى من بهم استمد عزيمتي وإصراري.. إلى أخوتي وأخواتي.. وأخص أكبرهم أبو محمد "خالد".. لوقوفه إلى جانبي وشده من أزري في دراستي هذه..
- إلى رفيقة دربي.. إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة ..بذرناه معاً.. وحصدناه معاً..وسنبقى معاً.. بإذن الله.. إلى زوجتي الغالية أسماء...

إلى كل هؤلاء...

أهدي عملي هذا خالصاً لله ليكون زاداً على طريق العلم ووقوداً لمسيرة التحرر إن شاء الله

مراد أبوالبهاء

شكر وامتنان...

لا يسعني هنا إلا أن اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم معي بالرأي والمشورة والنصحية والإشراف لإنجاز رسالتي هذه وأخص منهم:

- **الدكتور الفاضل جورج جقمان لإشرافة على إعداد رسالتني هذه..**
- **أعضاء لجنة مناقشة رسالتي هذه الدكتور الفاضل نديم مسيس والدكتور الفاضل سمير عوض.. الذين ساهموا في إثراء هذه الرسالة..**
- **أخي الأكبر خالد "أبو محمد" لوقوفه إلى جانبي وشده من أزري لإتمام رسالتي هذه..**
- **وإلى أعضاء هيئة التدريس في معهد أبو لغد للدراسات الدولية كل بإسمه ولقبه..**

سائلا المولى عز وجل أن يبقيهم ذخراً لمسيرة العلم والعطاء..

مراد أبوالبهاء

فهرس المحتويات:

الملخص:..... أ

مقدمة:..... و

الإطار النظري:..... ي

الدراسات السابقة:..... ع

المنهجية:..... ظ

الفصل الأول:..... 1

الباب الأول: طبيعة العلاقة التي تربط النظام المصري بالقضية الفلسطينية..... 1

الباب الثاني: القضية الفلسطينية ... والخلاف حول إستراتيجية إنهاء الاحتلال..... 10

الباب الثالث: النظام المصري والإخوان المسلمون..... 16

الفصل الثاني:..... 29

الباب الأول: طبيعة العلاقة بين حماس والنظام المصري إبّان فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة..... 29

الباب الثاني: الحصار الاقتصادي على الحكومة العاشرة وموقف النظام المصري..... 39

الباب الثالث: اتفاق مكة 2007 وما أعقبة من انقسام على الساحة الفلسطينية..... 48

الباب الرابع: الحرب على غزة وموقف النظام المصري..... 57

الباب الخامس: حوارات المصالحة والرعاية المصرية..... 66

الفصل الثالث:..... 76

الباب الأول: تداعيات تدهور العلاقة بين النظام المصري السابق وحركة حماس..... **76**

الباب الثاني: الضرورات التي حكمت العلاقة بين النظام المصري وحماس..... **84**

الباب الثالث: ملامح العلاقة بين مصر وحماس بعد الثورة المصرية وأسس نجاحها... **93**

ملخص الدراسة:

تقع الدراسة تحت عنوان "مصر وحماس ... ضرورة العلاقة ومسارها"، وقد هدفت إلى التعرّف إلى الأسباب والخلفيات التي قادت علاقة نظام مبارك وحركة حماس إلى الأزمة، وكذلك إلى الوقوف على أبرز التداعيات الناجمة عن هذه الأزمة، وكذلك إلى تحديد أهم الاعتبارات التي حكمت كل طرف لإبقاء العلاقة بينهما ولو في حدودها الدنيا، فضلا عن الوصول إلى أبرز المعطيات والحقائق التي يجب أن تستند إليها حماس والنظام المصري الجديد؛ من أجل ضمان نجاح العلاقة بينهما مستقبلا؛ وبما يحقق مصالح الطرفين. فيمااستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي؛ نظرا لملائمتهما طبيعة البحث.

وقد أظهرت الدراسة أنّ الاختلاف بين إستراتيجية نظام مبارك وإستراتيجية حماس فيما يتعلّق بالصراع العربي– الإسرائيلي، وفيما يتعلّق بالقضايا والمشكلات العربية والدولية عموما، بالإضافة إلى توجساته من جماعة الإخوان المسلمين شكّلت فتيل الأزمة بينه وبين حركة حماس قبل أن تشتعل بفعل الإجراءات التي قام بها، من مثل إغلاق معبر رفح وتدمير الأنفاق وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع القطاع.

وفي حين أدّت هذه الأزمة بين الطرفين – بحسب الدراسة– إلى تراجع دور نظام مبارك الإقليمي بشكل كبير، وفقدان هيبته ومكانته، فقد أدّت هذه الأزمة أيضا إلى زيادة عزلة حماس السياسية، وتراجع قدرتها على توفير المستلزمات الضرورية للقطاع، إضافة إلى

تجميد صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل"، وتعثر المصالحة مع حركة فتح،ناهيك عن اعتقال وتعذيب النظام المصري للعشرات من أعضاء حماس وكوادرها، الذين عبروا الحدود المصرية؛ الأمر الذي أوقع قيادة حماس في حرج شديد.

وعلى الرغم من ذلك كلّه إلا أنّ علاقة الطرفين–بحسب الدراسة– لم تصل إلى حد القطعية، ولم تتحوّل إلى صراع أو نزاع، بل إنّ الطرفين كانا حريصين على إبقاء خيط رفيع بينهما؛ لاعتبارات عديدة، أهمّها: إدراك حماس أنّ مصر تمثّل مدخلا لتعزيز شرعيّتها ومفتاحا لفك عزلتها السياسية، وأنّها تعتبر الشريان الوحيد لقطاع غزة بعد تشديد الحصار عليه، وأنّهاهي الأقدر على ضبط إيقاع علاقاتها بحركة فتح، وعلى إنجاز صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل". في مقابل إدراك نظام مبارك أنّ حماس أصبحت جزءا هامّا من النظام السياسي الفلسطيني ورقما صعبا في معادلة الصراع مع "إسرائيل"، فضلا عن تخوّفاته من التهديدات "الإسرائيلية" المتكررة بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة على الجانب المصري.

وفي الوقت الذي أظهرت فيه الدراسة حدوث تحسّن في العلاقة بين حماس والنظام المصري الجديد بعد سقوط نظام مبارك، دون الجزم بأنّ تحوّلا جذريا قد حدث في علاقة الطرفين، فقد سلّطت الدراسة الضوء على العديد من المعطيات والحقائق، التي يجب على القيادة المصرية الجديدة أن تأخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت التعامل مع حماس كرصيد إستراتيجي، ومن هذه المعطيات:أنّ صراع حماس مع الاحتلال "الإسرائيلي" محصور في الساحة الفلسطينية، وأنّ حماس كانت ولا تزال حريصة على عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية، بما فيها مصر. كما أنّ حماس سعت ولا تزال إلى صناعة قرارها بشكل مستقل، بعيدا عن أي تأثيرات. وإنّ عدم وقوف نظام مبارك على مسافة واحدة من فتح وحماس قد حال دون ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. وإنّ إصرار النظام السابق على عدم فتح معبر رفح بشكل كامل لا يوجد له أي مسوّغ قانوني أو أخلاقي. زد على ذلك أنّ وجود فصائل قوية في قطاع غزة كحركة حماس لا يشكّل عنصر حماية للفلسطينيين وحسب؛ بل ورأس حربة في الدفاع عن مصر وأمنها القومي.

وفي المقابل، ومن أجل إقامة علاقة متوازنة مع القيادة المصرية الجديدة، فقد أشارت الدراسة أنّه ينبغي على حماس أن تعمل على:تبديد مخاوف القيادة المصرية الجديدة بكونها لا تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية، وأنّها مع مبدأ الشراكة السياسية، وأنّها حريصة على مبدأ التداول السلمي للسلطة، كماأنّها مع ترشيد عملها المقاوم، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، وبما لا يشكّل أي حرج لمصر أو أيّ من الدول العربية. وأخيرا وليس آخرا التأكيد على سياسة الحركة الثابتة والمتمثلة في كون أمن مصر القومي من أمنها.

Abstract

The study, ' Egypt and Hamas---Necessity of Relationship and its Path', aimed at exploring the reasons of conflict between Mubarak regime and Hamas Movement. It also aimed at identifying the major consequences of this conflict and uncovering the essential consideration in which each side tried to maintain a minimum degree of relationship to guarantee a future prospective. The study used the descriptive analytical approach.

The study showed that there were many reasons that had lead to the conflict between Hamas and Mubarak regime. Firstly, Mubarak and Hamas had different strategies concerning the Arab Israeli conflict and the Arab International problems. Secondly, Mubarak regime was so alarmed of the 'Islamic Brotherhood (Ikhwan) Party' that Hamas is considered affiliated to. Consequently, the relationship with Hamas had deteriorated by the closure of Rafah crossing, demolition of the secret tunnels and building the Steel Wall along the borders between Gaza Strip and Egypt.

The conflict had deteriorated the regional international role of Mubarak regime. This conflict had increased the political isolation of Hamas and therefore restricted its ability to provide Gaza Strip with major life necessities. It had also frozen the prisoners swap between Hamas and Israel. Furthermore, it had slowed down the conciliation between Hamas and Fatah Movement.

According to the study, the link between the two sides had not reached to a critical point and had not developed to crisis. Both of them had kept the lowest level of relationship for many reasons. Firstly, Hamas had perceived Egypt as an entrance to get international legitimacy to end its political isolation. Secondly, Egypt had been (and still is) considered as

the only artery for the sustainability of Gaza due to the Israeli siege. Moreover, Egypt had been considered the major power that sustained the harmony between Hamas and Fatah Movements. In addition, Egypt had been considered the only power that could mediate the prisoners swap. More importantly, the Egyptian regime had continually been alarmed by the idea that Israel might place Gaza Strip under the Egyptian Authority.

The study showed that there was an improvement in the relationship between Hamas and the new Egyptian regime but necessarily a radical change. The study has shed light on some facts that the new Egyptian leadership had to consider when dealing with Hamas as a strategic counterpart. First, Egypt has to recognize that the main conflict of Hamas with the Israeli occupation is restricted inside the Palestinian territories. Hamas, on the other hand, has no plans to intervene with the internal affairs of the Arab-Islamic countries including Egypt. Furthermore, Hamas reaches its decisions independently away from any influences. Moreover, the unbalanced policies of Mubarak regime towards Hamas and Fatah movements had lead to more disturbances between both movements. The closure of Rafah crossing had no legal or moral side.

The study recommended that Hamas had to follow certain strategies to create a balanced relationship with the new Egyptian regime. Firstly, Hamas has to reassure the Egyptians that it is not willing to establish an Islamic Religious State. Hamas has also to assure others that it believes in the principles of political partnership and peaceful transition of authority and to review its strategic resistance policy that serves the Palestinians without embarrassing Egypt or other Arab countries. Finally, Hamas has to show that protecting the Egyptian National Security is part of its own security.

مقدّمة:

تعتبر القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي– الإسرائيلي، بل وأهم القضايا التي تشغل المستوى الرسمي العربي، وكذلك الشعوب والأحزاب والحركات العربية والإسلامية على امتداد الوطن العربي؛ ذلك أنّ هذه القضية كانت ولا تزال تشكّل الهوية العربية والإسلامية، وتمثّل جزءا أصيلا من حضارتها وثقافتها الإسلامية، إلى جانب أنّها جزء أساسي من الأمن القومي العربي عموماً ودول الطوق خصوصاً.

واستتباعاً فإنّ القضية الفلسطينية، وما يجري على الساحة العربية بشأنها عموماً، وعلى الساحة الفلسطينية خصوصاً كان حاضراً على الدوام في حسابات المصالح للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتبار أنّ هذه القضية في نظرهم هي قضية الشرق الأوسط بامتياز، وأنّها تمثّل مفتاح الحرب والسلم العالميين، فضلاً عن كونها حجر الزاوية في التحالفات الإستراتيجية إقليمياً ودولياً.

وعند الحديث عن أهمية القضية الفلسطينية لا بد من التوقف عند اللاعبين الأساسيين في هذه القضية، والعناصر الفاعلة والمؤثرة في مسارها؛ كون ذلك يساعد صنّاع القرار في رسم سياساتهم وإستراتيجياتهم، وتحديد دورهم من المواقف والأحداث ذات الصلة بهذه القضية.

وبالإستناد إلى ما تقدّم فإنّ دراسة العلاقة بين حركة حماس، التي فازت في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وحصلت بموجب ذلك على الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ما أهلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، فضلا عن قيادتها

لمشروع المقاومة الفلسطينية على مدار السنوات الماضية، إنّ دراسة العلاقة بينها وبين النظام المصري السابق، والذي كان يقف على رأس أهم وأكبر دولة عربية أكسب هذه الدراسة أهمية خاصة؛ لجهة فهم دور الطرفين إزاء القضية الفلسطينية، ومدى اقترابهما أو ابتعادهما عن المصالح الفلسطينية والعربية على حدّ سواء.

زد على ذلك أنّ هذه الدراسة، والتي ستتناول مسار العلاقة بين الطرفين المذكورين على مدار العقدين الماضيين – أي منذ انطلاقة حماس– بالتأكيد سيساهم بشكل أو بآخر في التعرف على الأسباب التي أدّت حالة التوتر بينهما، والذي وصل في مرحلة معيّنة إلى ما يشبه القطعية؛ الأمر الذي يمكن أن يساعد في إزالة حالة اللغط والجدل حول هذه الأسباب، فضلا عن المساهمة في وضع مرتكزات وأسس موضوعية وواقعية لنجاح العلاقة بينهما مستقبلاً، على نحو يخدم القضية الفلسطينية، ومصالح كلا الطرفين.

وإلى جانب ما ذكر آنفا فإنّ هذه الدراسة عموما قد تشكّل مدخلا أمام باحثين آخرين لفهم التباسات العلاقة بين حماس وبين بعض الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى؛ لجهة فهم المنطلقات والمرتكزات التي تدفع حماس لبناء مثل هذه العلاقات أو التعاطي معها، ومدى النفع الذي ستعود به على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عموماً، وعلى حركة حماس خصوصاً. ناهيك عن أنّ هذه الدراسة بموضوعاتها المختلفة ستثري وبقدر معيّن مكتبة الجامعة، والمكتبة العربية بوجه عام.

إنّ دراسة مسار العلاقة بين النظام المصري السابق وحركة حماس، وفي محاولة لتفكيك عناصره وأبعاده لا بدّ أن يسبقه استعراض لدور مصر التاريخي تجاه القضية الفلسطينية،

وذلك لفهم تأثير هذا الدور وحجمه على مسار العلاقة بين الطرفين. كما أنّ التوقف عند محطات العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والأنظمة التي حكمت في مصر؛ باعتبار أنّ حماس تمثّل امتدادا فكريا للجماعة، بل أحد أجنحتها على أرض فلسطين؛ سيكشف لنا مدى سحب النظام السابق في مصر توجساته من الإخوان على علاقته بحركة حماس. كما أنّ التوقف عند استراتيجيات كلا الطرفين ورؤيتهما السياسية تجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية؛ سيبيّن لنا مدى تأثير اختلاف أو اقتراب هذه الإستراتيجيات والرؤى في مسار هذه العلاقة. وكل ذلك بالطبع سيتم مناقشته في الفصل الأول من الدراسة.

ولأنّ العلاقة بين النظام المصري السابق وحركة حماس مرت بمراحل مختلفة ومحطات عديدة، فإنّ الدراسة في الفصل الثاني ستتوقف عند أبرز هذه المحطات وأهمّها، وكيف تعاطى كل طرف مع الآخر فيها. وهذه المحطات تتمثّل في فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها للحكومة العاشرة وما رافقها من أحداث، إلى جانب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها وانعكاساته على رؤية الحركة، وقدرتها على الاستمرار في عملها. زد على ذلك اتفاق مكة وما أعقبه من انقسام، ناهيك عن الحرب التي شنّت على غزة أواخر عام 2008، وحوارات المصالحة.

أمّا الفصل الثالث والأخير فسيتطرق إلى تداعيات تدهور العلاقة بين الطرفين على مختلف المستويات، إلى جانب الضرورات والاعتبارات التي تحكم كلا الطرفين في إبقاء ولو خيط رفيع من العلاقة قائماً بينهما، فضلا عن المعطيات والحقائق والمرتكزات التي

يجب أن يستند إليها النظام المصري الجديد وحركة حماس؛ من أجل إنجاح العلاقة بينهما مستقبلاً، ولضمان استمرارها على نحو يخدم القضية الفلسطينية ومصالح كلا الطرفين.

الإطار النظري:

في الإطار النظري لا بدّ من مناقشة النظريات ذات الصلة بالعلاقات الدولية؛ ذلك أنّ دراسة العلاقات الدولية بالإستناد إلى تلك النظريات سيساعد من دون شك في تفسير العلاقات بين الأطراف المختلفة، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه، فضلا عن تحديد المصالح المتحققة من وراء هذه العلاقات.

وبما أنّ الدراسة الحالية ستتناول العلاقة بين مصر وحماس، فإنّه من الضروري بمكان تناول هذه العلاقة من منظور هذه النظريات، وتحديد أي منها الأقدر على تفسير الطريق الذي انتهجه الطرفان في بناء وتحديد شكل علاقاتهما.

ولدى الحديث عن النظريات المتعلقة بالعلاقات الدولية، من المفيد الإشارة ابتداء إلى أبرز هذه النظريات تداولاً وانتشاراً، على أنّ ذلك لا يعني عدم صلاحية النظريات الأخرى بقدر ما يعني قلة استخدامها، لاعتبارات كثيرة لسنا بصددها. وهذه النظريات تتمثل في: نظرية الواقعية، ونظرية الواقعية الجديدة، ونظرية الليبرالية، ونظرية الليبرالية الجديدة، إضافة إلى النظريات البنائية وما انبثق عنها من تفرعات.

وفي هذا السياق أيضا من المفيد الإشارة ولدى دراسة العلاقة ما بين طرفين على الساحة الدولية بالاستناد إلى النظريات ذات الصلة بالعلاقات الدولية، من المفيد الإشارة إلى إمكانية تناول أكثر من نظرية في تفسير هذه العلاقة، بحيث تكون أقسام من هذه النظرية صالحة لتفسير جزء أو مرحلة من مراحل العلاقة، وأقسام من نظرية أخرى صالحة لفترة أخرى وهكذا.

واستتباعا، وإلى جانب ما ذكر يجب التنويه أيضا إلى أنّ صانع السياسية لا يأخذ بنظرية من نظريات العلاقات الدولية، ويقوم بناءً عليها بتحديد شكل علاقاته الدولية، بل إنّ نظريات العلاقات الدولية هي من تسعى لتفسير سلوك الدول وعلاقاتها الدولية.

وعلاوة على ما تمّ الإشارة إليه، فإنّ في كل النظريات المتعلقة بتفسير العلاقات الدولية هناك قاعدة أساسية تحدد وتفسر سلوك الدول واتجاهاتها في بنائها لعلاقاتها الدولية، فبحسب نظريات العلاقات الدولية فإنّ مصلحة الدولة تمثل الأخلاقيات العليا لها، بحيث تكون مصالح الدولة في أعلى درجات سلم الأولويات، وبالتالي لابد للدول من ممارسة سياسة دولية تصب في صالحها بأي طريقة كانت، وبأي سلوك كان، حتى لو سلكت طرقاً غير أخلاقية بمفهومنا المتعارف عليه للأخلاق. فالأخلاق هنا هي مصالح الدولة، وفي سبيل تحقيق هذه المصالح يصبح كل شيء مباح، وهنا لا تطرح نظريات العلاقات الدولية المصلحة بصورتها المطلقة كما عرضنا، بل تختلف النظريات في تجميل طريق وصول الدولة إلى هذه المصالح.

ومن هنا، وبالاستناد إلى ذلك وعند تناول نظريات العلاقات الدولية وأيها يصلح لتفسير شكل العلاقة بين مصر وحماس، فإنني أنطلق بالحديث عن قناعات راسخة لديّ، ولدى الكثيرين من المتابعين والمحللين لشؤون دولنا في العالم العربي، من أنّ غالبية دولنا في العالم العربي في حقيقة الأمر لا تملك ذلك النظام الإداري، والمؤسساتي لشكل الدول المتعارف عليه في عصرنا الحديث، وذلك من ناحية طرق الإدارة واتخاذ القرارات، فهي دول بالاسم، غير أنها بالمضمون إقطاعيات أو ممالك شخصية تنفذ أجندات الحاكم،

والطبقة المحيطة به، دون مراعاة لأي اعتبارات غير اعتبار واحد هو المحافظة على كرسي الحكم.

وحيث أنّ الحال كذلك، فإنّ هذا الشكل من الدول لم يكن ببعيد عن النظريات التي فسرت العلاقات الدولية. فنظرية صنع القرار–على سبيل المثال– والتي تتناول ظواهر العلاقات الدولية، وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أنّ العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، وهي بذلك تنسحب على حكام عالمنا العربي إجمالا؛ باعتبار أنّهم صنّاع القرار.

فنظرية صنع القرار تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أنّ اللاعب هنا ليس الدولة، وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزن أطرها التقليدية.

وما يؤكد قدرة هذه النظرية في تحليل شكل العلاقات بين مصر وحماس، هو ما يدور حالياً بعد نهاية عهد مبارك من تحليلات وتوقعات تشي بحدوث تغيير في شكل العلاقات بين مصر وحماس، فطبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين إبّان عهد الرئيس مبارك لن تستمر؛ على اعتبار أنّ مصر بعظمتها كان مرتهنة في قراراتها لرؤية الرئيس

وأعوانه، وهم الذين يحددون مصالح مصر، وهذه الرؤية تكاد تكون اختلفت بعد خلع هذا الرئيس.

وهذا بطبيعة الحال يختلف كلياً عما يجري في الدول الأخرى كالولايات المتحدة – على سبيل المثال لا الحصر–، فإذا تغير رئيس، لا تتغير المصالح، وإنما في أسوأ الظروف يتغير شكل الوصول إلى هذه المصالح، وهنا الفرق.

وبالإستناد إلى ذلك فإنّ نظرية صنع القرار هي الأنسب لتحليل شكل العلاقة بين مصر وحركة حماس، والأكيد أنّ الحديث يدور عن شكل العلاقة من طرف للجانب المصري، ذلك أنّ طبيعة العلاقة ومسارها كان يحدد بالأساس من قبل الجانب المصري، ومن ثمّ تقوم حماس بالتعاطي معه وفق حسابات الربح والخسارة، وبالإستناد إلى المصالح المتحققة من وراء ذلك.

ولابد لنا من الإشارة هناك إلى مقاربة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تعبر عن التفكير الجمعي للمواطنين في مجتمع ما حول ما يواجههم من قضايا تمس حياتهم جمعياً، وهنا أقصد تللك الثقافة السائدة في المجتمع المصري والتي كانت على الدوام مخالفة لما يتخذه أصحاب القرار في سدة الحكم، وهذا ما يفسر لاحقاً خروج المصريين إلى الميادين مطالبين بخلع مبارك وأركان حكمه، وهذا ما تطرقت إليه دراستنا في آخر فصولها.

وهنا من الجيّد الإشارة إلى أنّه قد يكون بمقدور نظرية أخرى تفسير شيء من العلاقات بين الطرفين في جانب محدد أو فترة بعينها. ونشير هنا إلى النظرية الواقعية والتي أرى

أن بمقدروها تفسير جزء كبير من شكل العلاقات التي سادت بين الطرفين، فعامل المصلحة كان حاضراً على الدوام في تحديد شكل هذه العلاقة، فالنظام المصري تربطه علاقات ومصالح إقتصادية مع أمريكا وعلاقات أخرى مع إسرائيل واللتان تعتبران عدوان لدوان لحركة حماس، ومن هنا كان النظام يوازن في حسابات الربح والخسارة من منظوره والتي كانت على الدوام تصب في صالح الحفاظ على علاقاته مع أمريكا وإسرائيل على حساب علاقاته مع حركة حماس.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، و تتمثل هذه الأهداف فيما يأتي:

1. التعرّف إلى الأسباب التي أدّت إلى توتر العلاقة بين نظام مبارك وحركة حماس، والخلفيات التي قادت علاقة الطرفين إلى الأزمة.
2. الوقوف على أبرز التداعيات الناجمة عن توتر العلاقة بين الطرفين على كل طرف بوجه خاص، وعلى القضية الفلسطينية بوجه عام.
3. تحديد أهم الضرورات والاعتبارات التي تحكم كل طرف لإبقاء العلاقة بينهما ولو في حدودها الدنيا.
4. الوصول إلى أبرز المعطيات والحقائق والمرتكزات التي يجب أن تستند إليها حماس والنظام المصري الجديد؛ من أجل ضمان نجاح العلاقة بينهما مستقبلاً؛ وبما يحقق مصالح الطرفين خصوصاً، ومصلحة الشعبين المصري والفلسطيني عموماً.

الدراسات السابقة:

- دراسة (صالح، محسن) الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: حيث تناول الباحث إلى جانب محددات العلاقة بين حركة حماس والنظام المصري السابق أبرز المحطات والمراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين، بدءا من فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة العاشرة وما أعقبها من حصار شامل، مرورا بأسر "شاليط" وتداعياته، واتفاق مكة 2007 وتشكيل الحكومة الحادية عشر، وسيطرة حماس على قطاع غزة منتصف عام 2007 وحوارات المصالحة، وصولا إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008، حيث استعرض الباحث مواقف كلا الطرفين إزاء هذه المحطات، وما نجم عنها من توتر وتراشق إعلامي وتحريض واتهامات متبادلة أدّت في النهاية إلى وصولهما إلى ما يشبه القطيعة، معتبرا أنّ التزام مصر بمسار التسوية مع "إسرائيل" وحساسيتها في التعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى الإخوان، فضلا عن المشاكل الداخلية التي يعاني منها النظام المصري، والضغوط الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، كل ذلك أملى على نظام مبارك التعامل مع حماس كمشكلة وكعقبة؛ الأمر الذي قاد علاقة الطرفين إلى الأزمة، مشيرا في الوقت نفسه أنّ مصر على الرغم من توتر العلاقة بينها وبين حماس لا خيار أمامها إلا التعامل مع القوى الفلسطينية الفاعلة انطلاقا من حرصها على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، ومكانتها ودورها العربي والإقليمي.

- دراسة (الفطافطة، محمود) المنشورة في مجلة تسامح آذار 2008، العدد العشرون: وهي بعنوان "القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على قطاع غزة"، حيث تناول الباحث الأبعاد الإستراتيجية لهذا الحدث الاستثنائي على مستقبل القضية الفلسطينية، وانعكاساته على مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بما فيها مصر، وكيفية تعاطي هذه الأطراف مع إفرازات الحدث، حيث اعتبر الباحث أنّ إسرائيل هي المستفيد الأساسي من سيطرة حماس على قطاع غزة لجهة الاستمرار في عدوانها، وأنّ الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي استغلتا هذا الحدث من أجل إحياء المسار التفاوضي بين السلطة وإسرائيل، فيما رجّح الباحث أنّ النظام المصري السابق أخذ يتعامل مع سيطرة حماس على قطاع غزة كفرصة مواتية لإفشال تجربتها، التي لطالما سعى إليها. كما تطرّق الباحث إلى السبل المقترحة للخروج من الأزمة التي تسبب بها هذا الحدث، من مثل إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس واضحة سياسيا وتقنيا، وإجراء حوار فعّال تشارك فيه مختلف الأطراف، وحل مشكلة الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة .
- دراسة (جمعة، محمد) المنشورة في مجلة السياسة الدولية في شهرأكتوبر 2007، العدد 170: وهي بعنوان "الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية"، حيث تناول الباحث كيفية تعاطي حماس بعد دخولها للنظام السياسي الفلسطيني مع العديد من المحطات والمواقف والأحداث أبرزها تشكيل الحكومتين العاشرة والحادية عشر والحصار الاقتصادي و"الحسم العسكري" وحوارات المصالحة ... إلى غير ذلك، وانعكاسات كل

ذلك على علاقات حماس الإقليمية وتحديدا مع النظام المصري السابق، حيث أشار الباحث أنّه على الرغم من حرص حماس على إقامة علاقات متوازنة مع الأنظمة العربية وتحديدا النظام المصري، إلا أنّ درجة انفتاحها على هذه الأنظمة خضع للعديد من المحددات الداخلية والخارجية، ومنها –على سبيل المثال لا الحصر– الالتزام بنهج التسوية مع إسرائيل، والخصومة السياسية المزمنة مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثّل المرجعية التنظيمية الأولى لحماس –حسب الباحث–، كما اعتبر الباحث توقيع حماس على اتفاق مكّة يعكس مرونة سياسية كونه تمّ في الحاضنة العربية، ولكّنه في نفس الوقت وصف قرارها بالسيطرة على قطاع غزة بعدم الرشد؛ باعتبار أنّ ذلك أعاد التخوفات التي توارت نسبيا تجاه الحركة في العواصم العربية. فيما تناول الباحث السنايروهات المحتملة لشكل العلاقات مستقبلا بين حماس والدول الإقليمية إزاء المتغيرات الدولية والإقليمية، معتقدا أنّ الأجواء في المدى المتوسط تشير إلى أنّ دول "الاعتدال العربي" بما فيها مصر، وبالنظر إلى مصالحها ستشكل ضغطا على السلطة للذهاب إلى الحوار مع حماس، مع العمل على بناء فتح جديدة لمواجهة نفوذ حماس شرط أن يتم ذلك بهدوء.

- دراسة (نافع، بشير) المنشورة في مجلة وجهات نظر في شهر يناير 2009، العدد 120: وهي بعنوان "حماس ... الطريق إلى الأزمة"، حيث تناول الباحث الظروف التي ساهمت في وصول حماس إلى الأزمة، ومنها –على سبيل المثال لا الحصر– رفض فتح والفصائل الأخرى الانضواء تحت حكومة ترأسها حماس، وحالة الفلتان الأمني،

وكذلك فرض الحصار الدولي عليها، إلى جانب عدم تحديد حماس للمهمات المطروحة على الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مرحلة ما بعد الفوز في الانتخابات. كما تناول الباحث تداعيات سيطرة حماس على قطاع غزة، من مثل تراجع علاقات حماس الإقليمية ولا سيما مع النظام المصري، وقيام الرئيس الفلسطيني بانقلاب دستوري على مجمل الأسس التي يرتكز إليه نظام سلطة الحكم الذاتي. فيما تناول الباحث مسار الحوار بين حركتي فتح وحماس ومصلحة كلا الطرفين منه، فضلا عن مصلحة النظام المصري والأنظمة العربية التي ظلت تقف –حسب الباحث– في منطقة الفراغ، مشيرا في الوقت نفسه أنّ الإشكالية الأكثر تعقيدا هي تلك التي تتعلق بكيفية تعامل كل من فتح وحماس والجسم الفلسطيني السياسي عامة مع عملية التحوّل التي تشهدها الحركة الوطنية منذ أكثر من عقد.

- دراسة (عبد الهادي، مها) المنشورة في مجلة دراسات شرق أوسطية في أواخر 2007، العدد 38: وهي بعنوان "حكومة حماس الفلسطينية ... التحديات وآفاق المستقبل"، حيث استعرض الباحث الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي واجهت الحكومة العاشرة، التي قادتها حماس، مشيرا إلى أنّ تقييم أدائها إبّان هذه الفترة ينبغي أن يخضع للعديد من الاعتبارات، من أهمّها إجراءات الاحتلال، الحصار الدولي الذي فرض عليها بعيد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، إضافة إلى عدم استكمال النظام السياسي الفلسطيني. كما بيّن الباحث أهم الإنجازات والمكاسب التي حققتها حكومة حماس، ومنها على سبيل المثال: القدرة على التواؤم والتعايش مع الكثير من القوانين والتقاليد التي

أقرتها السلطة وعدم معاكستها بشكل انعطافي، المحافظة على الثوابت والحقوق الفلسطينية، الحرص على الوحدة الوطنية، تقليص الفساد، استعادة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، التأسيس لحياة ديمقراطية تعددية، تفعيل ملف الأسرى. فيما استعرض الباحث أهم التحدّيات التي واجهتها حكومة حماس، من مثل زيادة عزلتها الدولية والإقليمية رغم حرصها على إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف بما فيها مصر، هذا إلى جانب حالة التجاذب مع حركة فتح، والتي قادت إلى الانقسام الجغرافي والسياسي.

- دراسة (الدسوقي، أبوبكر) المنشورة في مجلة السياسات الدولية في شهر يوليو 2006، العدد 165: وهي بعنوان " حماس والحصار الدولي ... بين التراجع والصمود" حيث استعرض الباحث أشكال الحصار الذي فرض على حماس وحكومتها، وكذلك أبرز التداعيات التي يمكن أن تترتب عليه، ومن أهمها: تفتت عرى الوحدة الوطنية، تخلي حماس عن العمل السياسي واتجاهها نحو مزيد من العنف والتشدد، تقليل فرص تحقيق السلام، عدم الاستقرار الإقليمي، إعطاء انطباع أنّ الدول الغربية لا تقبل بالديمقراطية طالما لا تكون وفقا لأهوائها ومصالحها. فيما استعرض الباحث الخيارات المتاحة أمام حماس لتجاوز الحصار الدولي، وهي الصمود أو التراجع أو الرحيل، معتبرا أنّ الصمود يعدّ انتحارا سياسيا لحماس وحكومتها، وأنّ التراجع والذي يتمثّل بقبول الحركة مبادرة السلام العربية يعدّ مخرجا وسطا لها، وأنّ الرحيل – أي الابتعاد عن العمل السياسي– يعني عودة حماس إلى مربع المقاومة وفشل برنامجها السياسي.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

على الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتبار بعض المحطات كفوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومتين العاشرة والحادية عشر وما أعقبها من حصار، إلى جانب سيطرة حماس على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي أواخر عام 2008، إلى غير ذلك من المحطات، قد شكّلت تحوّلا إستراتيجيا ومنعطفا مفصليا في العلاقة بين حماس والنظام المصري السابق؛ إلا أنّ الدراسة الحالية ركّزت أيضا على الأسباب غير المباشرة والخلفيات والجذور التي كان لها دور كبير في توتير العلاقة بين الطرفين من مثل اختلاف الإستراتيجيات في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي خصوصا، والقضايا والمشكلات العربية والدولية عموما، فضلا عن الصراع المزمن مع جماعة الإخوان، التي تعتبر الحاضنة الفكرية لحركة حماس.

زد على ذلك أنّ الدراسة الحالية ركّزت على تداعيات توتر العلاقة بين الطرفين على كل منهما وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، مع الإشارة إلى أنّ بعض الدراسات كدراستي (الفطافطة، محمود) ودراسة (جمعة، محمد) قد تطرّقت إلى جزء من هذه التداعيات. كما ركّزت الدراسة الحالية على الضرورات والاعتبارات التي فرضت نفسها على الطرفين، وجعلتهما يحرصان على إبقاء خيط رفيع بينهما على الرغم من وصول العلاقة بينهما إلى حدّ الأزمة، ومن هذه الاعتبارات إدراك حماس بأنّ مصر تشكّل مدخلا لفك عزلتها السياسية، فضلا عن كونها الناظم لعلاقتها بخصمها السياسي "فتح"، في مقابل إدراك نظام مبارك أن لا مفر من التعامل مع حماس التي تسطر على قطاع غزة حفاظا على

أمنه القومي، ومكانته الإقليمية. كما تناولت الدراسة الحالية الأسس والمرتكزات والمعطيات والحقائق التي يمكن أن تشكّل رافعة لتطور العلاقة بين النظام المصري الجديد وحماس، بما يخدم مصالح الطرفين، وينعكس إيجابا على القضية الفلسطينية، وهو ما لم تتطرق إلية الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ الاختلاف الواضح في إستراتيجية ومرتكزات كل من حركة حماس والنظام المصري في التعامل مع الوقائع والأحداث على الساحة الدولية والإقليمية، وكذا الأمر في التعامل مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وممارساتها. وإنّ جذور التوتر بين الأنظمة التي حكمت مصر وجماعة الإخوان، وما رافقها من توجسات وتخوّفات انسحبت لاحقاً على علاقة نظام مبارك بحركة حماس؛ باعتبار أنّ الأخيرة تمثّل امتداداً فكرياً لجماعة الإخوان، وأحد فروعها على أرض فلسطين. وإنّ التماهي مع الإدارة الأمريكية، بل قل الدوران في فلكها مقابل المساعدات التي يتلقاها نظام مبارك من هذه الإدارة والتي وصلت إلى (2 مليار دولار) سنوياً. كل ذلك عكس نفسه على علاقة النظام المصري بحركة حماس، بل إنّ ذلك شكّل فتيلاً لأزمة بين الطرفين، راحت تتفاقم شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت العلاقة بينهما إلى ما يشبه القطيعة.

بيد أنّه على الرغم من هذه الأزمة التي سادت العلاقة بينهما، فقد حرص الطرفان كل الحرص وبذلا كل ما باستطاعتهما من أجل الإبقاء خيط رفيع يربطهما؛ لاعتبارات تتعلق بروابط الدين والتاريخ والجغرافيا، فضلاً عن الإعتبارات التي تتعلق بالأمن القومي لكلا الطرفين.

ومن هنا وانطلاقاً من هذا الواقع، نطرح الأسئلة التالية مشكلة لبحثنا:

1. ما هي أسباب الخلاف بين النظام المصري وحماس؟ وكيف تعامل الطرفان مع هذا الخلاف؟ وهنا عند الحديث عن حركة حماس فنحن لا نتحدث عن مجرد حزب في دولة

ما، بل نتحدث عن حركة فازت بالانتخابات التشريعية، وقامت بموجب ذلك بتشكيل الحكومة.

2. ما هي تداعيات تدهور العلاقة بين حماس من جهة والنظام المصري في عهد مبارك من جهة أخرى على الطرفين وعلى القضية الفلسطينية وعلى المنطقة بشكل عام؟

3. ما هي الضرورات التي جعلت الطرفين يحافظان على إستمرارية العلاقة بينهما ولو في حدودها الدنيا؟ وما هي الاعتبارات التي حكمت كل طرف لابقاء هذا الخيط الرفيع من العلاقات مع الطرف الآخر رغم تأزم العلاقة بينهما؟

4. ما هي أهم المعطيات والحقائق والمرتكزات التي يجب أن يستند إليها الطرفين مستقبلاً – بعد خلع النظام المصري السابق– إذا ما أرادا لعلاقاتهما الاستمرارية والنجاح.

فرضيات الدراسة:

1. هناك إشكالية واضحة لدى النظام المصري في فهم طبيعة العلاقة وحدوها بين الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في فلسطين، على الرغم من أنّ الحركة في أدبياتها وعلى لسان قادتها أكّدوا على انفصال الحركة عن جماعة الإخوان مالياً وإدارياً وتنظيمياً. هذه الإشكالية عكست نفسها على علاقة الطرفين، وذلك من خلال سحب النظام المصري السابق توجساته وقلقه من الإخوان على علاقته بحركة حماس، ظنّاً منه أنّ الأخيرة وبكونها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر تحمل مشروعاً يهدد مصالحه، ويسعى إلى خلخلة نظامه.

ومن هنا لم يفتأ النظام يألو جهداً، وبطريقةٍ ناعمة قدر المستطاع؛ لإفشال الحكومة التي شكلتها حماس، وإفشال تجربتها في الحكم؛ كي لا ينعكس نجاحها على الإخوان المسلمين في مصر، وكي لا يشكّل انتصارها حافزاً لهم لتقلّد السلطة هناك. وهذا بدوره كان عاملاً إضافياً لتوتر العلاقة بين الطرفين، إلى جانب اختلاف مرتكزاتهما الفكرية والأيديولوجية، ورؤيتهما لطبيعة مشاكل المنطقة وطريقة حلها.

2. لقد ألقى شكل العلاقات المتوترة في –أغلب الأحيان– بين النظام المصري وحماس بظلاله على القضية الفلسطينية، لجهة انحسار دور مصر الإقليمي بشكل كبير، والمتمثل في تراجع سياستها الخارجية عن حمل الهم الفلسطيني إلى المحافل الدولية، وعجزها عن لجم السياسات العدوانية "الإسرائيلية" تجاه الشعب الفلسطيني. زد على ذلك

ضعف قدرتها في التأثير في بعض الأطراف الفلسطينية لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

وقد تجلّى كل ذلك في تجرّأ الحكومة الإسرائيلية على شنّ عدوان غير مسبوق على قطاع غزة أواخر عام 2008، فضلاً عن إخفاق النظام المصري في إنجاز المصالحة بين فتح وحماس؛ الأمر الذي دفع العديد من الدول العربية والإسلامية إلى الدخول على الخط، ولعب دور بديل للدور المصري، وليس أدل على ذلك من استضافة بعض الدول العربية والإسلامية قيادات فتح وحماس للحوار؛ تمخض عنه ما سمي ب"اتفاق مكة" و"إعلان صنعاء" و"تفاهمات دمشق"، فضلا عن الحوارات التي استضافتها تركيا.

إلى جانب ما ذكر فقد خسر النظام المصري أيضا هيبته ومكانته في نفوس الشعوب العربية والإسلامية، بل والأحرار على مستوى العالم، جرّاء موقفه التآمري من الحرب على قطاع غزة، وإصراره على إغلاق معبر رفح حتى في أوج العدوان على القطاع غزة، ومنعه لكثير من القوافل الطبية والإنسانية من المرور عبر المعبر. هذا ناهيك عن تدمير الأنفاق وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع القطاع، والذي اعتبره مراقبون مشاركة فعلية في حصار غزة. كلّ ذلك أثار غضب الرأي العام المصري والعربي والإسلامي، بل والعالمي، حيث ترجم ذلك بخروج الملايين إلى الشوارع يهتفون ضد النظام المصري، ويدعون إلى مقاطعته.

أما بالنسبة لحماس فقد كان لتدهور علاقتها بالنظام المصري أثر كبير في زيادة عزلتها السياسية، وعلى قدرتها في تنفيذ برنامجها الانتخابي، والذي كان يحمل شعار "يد تبني

وأخرى تقاوم"، بل قل إنّها وقعت في حرج كبير أمام الشعب الفلسطيني وتحديدا في غزة، الذي تسيطر عليه منذ منتصف 2007 ؛ وذلك لعدم تمكّنها من توفير مستلزمات العلاج والغذاء والبناء وغيرها؛ جراء الحصار المفروض على القطاع.

إضافة إلى كل ذلك ونتيجة تدهور العلاقة بين الطرفين فقد جمّدت صفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل"، والتي لعب فيها النظام المصري دور الوسيط فيها، فضلاً عن مراوحة ملف المصالحة مكانه؛ لإصرار النظام المصري على جرّ حماس لمصالحة وفق بشروط معينه.

3. رغم تأزم العلاقة بين حماس والنظام المصري السابق، ووصولها إلى ما يشبه القطيعة؛ إلا أنّ الطرفين كانا حريصين على ألا يقطعا "شعرة معاوية" بينهما، لاعتبارات مصلحية كثيرة، أهمّها أنّ حماس لن تستطيع فك عزلتها السياسية الناتجة عن الحصار المفروض عليها إلا إذا هادنت النظام المصري؛ باعتبار أنّه يشكّل وبحكم كونه يقف على رأس أكبر وأهم دولة عربية مدخلا للشرعية العربية والإسلامية. كما أنّ حماس لن تستطيع توفير مستلزمات الدواء والغذاء والبناء لسكان قطاع غزة، الذي تسيطر عليه إلا إذا فتحت مصر معبر رفح، وهذا يقتضي إبقاء خطوط التواصل مع النظام المصري مفتوحة. كما أنّ حماس لن تتمكن وحدها من ضبط إيقاع علاقتها مع الفصائل الفلسطينية وتحديدا حركة فتح إلا من خلال تواصلها مع النظام المصري.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ النظام المصري وبحكم الأمر الواقع مضطر للتعامل مع حماس على اعتبار أنها تمسك بزمام الأمور على حدوده الشمالية الشرقية. كما أنّه

مضطر للتعامل معها كونها مكوّن أساسي في النظام السياسي الفلسطيني خوفاً من ضياع الورقة الفلسطينية، والتي تعني بالنسبة له حضوره كقوة إقليمية. كما أنّ التهديدات الإسرائيلية المستمرة بإلقاء تبعات إدارة القطاع إلى مصر تظل حاضرة أمام النظام المصري، والذي يعتبر ذلك تهديداً مباشراً لأمنه القومي؛ الأمر الذي يفرض نفسه في بقاء العلاقة بينه وبين حماس ولو بالحدود الدنيا.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة، تمّ استخدام المنهج الوصفي والتحليلي؛ نظرا لملاءمتهما طبيعة البحث، فمن خلال المنهج الوصفي تمّ دراسة مسار العلاقة بين حماس والنظام المصري السابق والمراحل والمحطات التي مرت بها. ومن خلال المنهج التحليلي تمّ دراسة أسباب التوتر بينهما، وتداعيات تدهور العلاقة على كل طرف، إلى جانب الاعتبارات التي حكمت الطرفين لاستبقاء "شعرة معاوية" بينهما، فضلا عن المعطيات والمرتكزات التي يجب أن يستند إليها النظام المصري الجديد وحركة حماس إذا ما أرادا استمرار العلاقة بينهما على نحو يخدم مصلحة كل منهما ومصلحة الشعب الفلسطيني وقضيّته.

ومن هنا تمّ اللجوء إلى بعض المراجع التي تطرقت للعلاقة بين الطرفين –على محدوديّتها–، مثل الكتب والدراسات المنشورة، والمقالات والتحليلات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول

الباب الأول: طبيعة العلاقة التي تربط النظام المصري بالقضية الفلسطينية

تربط مصر بفلسطين علاقة استثنائية بالمقارنة مع باقي الدول العربية، ففضلاً عن روابط الدين والقومية والجغرافيا، هناك إرث تاريخي يفرض نفسه على هذه العلاقة، ويتمثّل بمشاركة مصر في جميع الحروب التي تمّ خوضها ابتداء مع العصابات الصهيونية، التي جاءت من أصقاع العالم استناداً إلى وعد بلفور، الذي تعهّدت بموجبه ملكة بريطانيا لزعماء هذه العصابات بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وصولاً إلى مشاركة مصر في حروب 1948 و1956 1967 مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تشكّلت أصلاً على يد العصابات الصهيونية، حيث اختلط الدم المصري بالدم الفلسطيني في تجسيد واضح لرابطة الدين والعروبة، والتي أعطت للعلاقة بين مصر وفلسطين بعداً آخر.

ومن المفيد هنا أن نفرق بين الموقف الرسمي والمتمثل بالنظام المصري، والموقف الشعبي والمتمثّل بالشعب المصري والأحزاب والحركات المصرية، إذ أنّ تعاطي الشعب المصري والأحزاب والحركات المصرية مع قضية فلسطين كان نابعاً من إيمانها الراسخ بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في حماية أرضه وتراثه، ومنطلقاً من اعتقادها الجازم بارتباط فلسطين بعقيدة المسلمين ومشروعهم النهضوي والحضاري. في حين أنّ النظام المصري، لم تتكن هذه منطلقاته بقدر ما كانت نابعة من قناعته بأهمية توظيف

القضية الفلسطينية في تعزيز "شرعية" وجوده في السلطة، وتثبيت أركان حكمه، إلى جانب تأكيد حضوره على الساحة الإقليمية والدولية، زد على ذلك المحافظة على الأمن القومي المصري، والذي مافتئت الأنظمة التي حكمت مصر في قلق دائم حياله جرّاء التهديدات الإسرائيلية المتكررة بإلقاء تبعات إدارة القطاع عليها، وكذلك الأمر في المناوشات التي كانت تجري بين الحين والآخر على الحدود المصرية بين الجنود المصريين والإسرائيليين.

ولأنّ الدراسة الحالية تتناول العلاقة بين نظام مبارك وحركة حماس، فإنّ الحديث هنا سيقتصر على طبيعة علاقة هذا النظام بقضية فلسطين دون التطرّق إلى عهد الأنظمة السابقة؛ كي نرى مدى تعاطيه مع القضية الفلسطينية والشأن الفلسطيني، فضلاً عن المرتكزات التي استند إليها، وما ترتّب على ذلك من تداعيات على علاقته بحركة حماس، والتي تعتبر مكوّن أساسي من مكوّنات الشعب الفلسطيني، إلى جانب كونها أحد أهم أركان النظام السياسي الفلسطيني.

ففي عام 1981 وبعد اغتيال الرئيس أنو السادات وتولّي الرئيس مبارك مقاليد الحكم، أعلن الأخير التزامه بمعاهدة "كامب ديفيد"، والتي وقّعها الرئيس الراحل أنور السادات مع "إسرائيل"، والتي أسفرت عن عودة سيناء إلى مصر بدون سيادة كاملة، وفرض قيود على انتشار القوات المصرية على الحدود مع قطاع غزة، ولكنّ الرئيس مبارك أعلن في نفس الوقت عن تحفظه على زيارة "إسرائيل" وتقنين عملية التطبيع معها. وقد جاء هذا الموقف في محاولة لتعزيز شعبية الرئيس مبارك وتثبيت أركان حكمه بعد ظهور بعض الأزمات

الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وبعدما شهدت بعض المحافظات المصرية بداية لبروز التيارات الجهادية، والتي أخذت على عاتقها بعد اغتيال الرئيس السادات مواجهة نظام مبارك بالعنف والعمليات المسلحة.

وفي عام 1982 وعقب اجتياح إسرائيل للبنان وتنفيذه مجزرة صبرا وشاتيلا، والتي راح ضحيتها أكثر من (3500) من النساء والأطفال والشيوخ الفلسطينيين، قام نظام مبارك باستدعاء السفير المصري في إسرائيل وإجراء بعض الاتصالات مع الإدارة الأمريكية أسفرت عن إجلاء القيادة الفلسطينية عن لبنان. وقد جاء تحرّك النظام المصري هذا عقب تنامي حالة الغضب في الشارع المصري، وخروج آلاف المصريين إلى الشوارع يطالبون بمواقف عربية متقدّمة. غير أنّ هذا التحرّك لم يكن في نظر الفلسطينيين كافياً ومقنعاً، بل إنّ أطرافاً في القيادة الفلسطينية اعتبرت آنذاك مشاركة النظام المصري في ترحيل القيادة الفلسطينية من لبنان بمثابة تآمر على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات المصرية الفلسطينية مؤقتاً.

ومع دخول الانتفاضة الأولى، وتحديداً بعد حالة التمزق والتشرذم التي أعقبت حرب الخليج، أخذت الإدارة الأمريكية تعمل ومن خلال النظام المصري على تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام، استناداً إلى قراري 242 و338 الصادران عن مجلس الأمن، حيث شارك ممثلون فلسطينيون من الضفة وغزة في هذا المؤتمر بعد استبعاد م.ت.ف، إلى جانب مشاركة مصر والأردن وسوريا ولبنان ودول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي

المحصلة لم يسفر هذا المؤتمر عن شيء باستثناء تهيئة الأجواء أمام اتفاقيات أوسلو، والتي أبرمتها منظمة التحرير مع "إسرائيل" في 13 سبتمبر من عام 93، تضمّنت اعترافاً متبادلاً بين الطرفين، ومنح الفلسطينيين حكما ذاتيا في مناطق الضفة الغربية، على أن يتم تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة في وقت لاحق، فيما تمّ إرجاء قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والترتيبات الأمنية والعلاقات مع الدول المجاورة إلى مفاوضات الحل النهائي.

ورغم أنّ مفاوضات أوسلو أحاطها جو من السرية والكتمان، إلا أنّ أبو مازن محمود عباس أشار في حوار أجرته معه مجلة المصوّر ونشرته في عددها الصادر يوم 29 أكتوبر أنّ مصر أول من علم بنبأ المفاوضات السرية، وأنّها أعدّت مع الجانب الفلسطيني مطبخاً سياسياً مشتركا لهذا الغرض، فيما اعترف "شيمعون بيرز" في كتابه الشرق الأوسط بدور مصر الهام في مفاوضات أوسلو، مؤكّدا أنّ مصر كانت بمثابة الشرارة التي ألهبت المفاوضات وصولاً إلى عقد الاتفاق.(عبد الرحمن 2011، 412)

إنّ إبرام اتفاقية أوسلو مع " إسرائيل" حققت هدفين لإسرائيل يتمثل أولهما في تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربي؛ مما يعني عدم إزالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف "إسرائيل الكبرى" على المدى الطويل، فيما يشير ثانيهما إلى نفي الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطيني، وتأكيد شرعية وجود إسرائيل؛ مما يعني تراجع الإرادة العربية والفلسطينية وهزيمتها على المستوى الإستراتيجي.(عبد الرحمن 2011، 497) زد على ذلك حصول "إسرائيل" على تعهّد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بعدم اللجوء

للمقاومة، والعمل على تفكيك كافة التشكيلات العسكرية، وهو ما منح "إسرائيل" حالة من الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي، حيث تضاعف الدخل القومي "الإسرائيلي" من نحو 30 مليار سنة 1993 إلى 105 مليارات دولار سنة 1999، هذا ناهيك عن فتح الباب أمام "إسرائيل" لفك عزلتها الدولية من خلال فتح مكاتب تمثيل لها في بعض الدول العربية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع 50 دولة أخرى. والأهم من ذلك كله نجاح " إسرائيل" في إخراج القضية الفلسطينية من مظلة قرارات الشرعية الدولية، وتأجيل النظر في القضايا المصيرية مثل القدس واللاجئين والحدود وغيرها، والتي تشكّل جوهر القضية الفلسطينية.(م.صالح 2008)

ونتيجة التعنّت الإسرائيلي، وعدم الالتزام بكافة التفاصيل المتعلقة باتفاق أوسلو، عمل النظام المصري السابق على عقد العديد من جولات التفاوض والإشراف عليها بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" تمخض عنها العديد من الاتفاقات، منها اتفاق القاهرة (مايو 1994) واتفاق طابا (سبتمبر1995) واتفاق الخليل (15 كانون الثاني/يناير 1997) واتفاق واي ريفر بلا نتيشن (23 تشرين أول/أكتوبر 1998) واتفاق شرم الشيخ (أيلول/سبتمبر 1999)، إلى غير ذلك من اتفاقات، وبموجب هذه الاتفاقات تمّ إحياء اتفاق أوسلو من جديد، وتطبيق أجزاء منه لم تكن مطبقة أصلا، مثل انسحاب جزئي من بعض المناطق الفلسطينية، وانتشار قوات الأمن الفلسطينية فيها.

وقد توالت بعد ذلك جولات التفاوض بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في غير مكان بالاستناد إلى العديد من المبادرات الأمريكية، وبدعم كامل من النظام المصري السابق

ورعايته، غير أنها لم تسفر عن شيء باستثناء استغلالها من قبل "إسرائيل" كغطاء لتمرير سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والمتمثلة بتهويد القدس، وتوسيع الاستيطان، ومصادرة المزيد من الأراضي، فضلا عن قتل واعتقال المقاومين الفلسطينيين؛ الأمر الذي ولّد شعوراً لدى الفلسطينيين بعدم جدوى هذه المفوضات، وخطورتها على القضية والحقوق والثوابت الفلسطينية؛ وهو ما شكّل الأساس لانخراط الكل الفلسطيني في انتفاضة الأقصى.

وقد أدّى انهيار مفاوضات التسوية التي راهن عليها النظام المصري السابق، بل وعمل عليها إلى الإضرار بسمعة مصر، وتراجع وزنها النسبي في المنطقة؛ الأمر الذي حفّز بعض الدول إلى الظهور على الساحة الإقليمية للعب أدوار قيادية تجاه قضايا المنطقة بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص.(فرج 2011)

غير أنّ ذلك دفع الولايات الأمريكية ومن أجل إنقاذ دور النظام المصري السابق على مستوى المنطقة، وللمساهمة في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، التي واجهته عبر سنوات حكمه،إلى رفع قيمة مساعداتها له لتبلغ أكثر من (1.7) مليار دولار أمريكي. جاء ذلك بالتزامن مع اشتداد عود المقاومة في الضفة وقطاع غزة، والتي أجبرت إسرائيل على الاندحار عن قطاع غزة، حيث "شكّل النظام المصري السابق نتيجة هذا الدعم السخي نقطة ارتكاز في تنفيذ سياسة أمريكية و"إسرائيلية" لمناهضة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، ولكسر إرادتها في مواجهة الجرائم الإسرائيلية والسياسات العدوانية الإسرائيلية، وقد تجلّى ذلك باستضافة أطراف دولية وإقليمية غيرة مرة في شرم

الشيخ والقاهرة، فضلاً عن تقديم الدعم الفني واللوجستي لقوى الأمن الفلسطينية في مواجهة الفصائل الفلسطينية التي تعارض أوسلو. وبذلك أصبح النظام المصري جزء من المنظومة الأمنية في المنطقة، التي تسعى لضرب ومواجهة قوى المقاومة، وتجفيف منابعها".(عدوان 2008)

وبدخول حماس في النظام السياسي الفلسطيني بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيلها للحكومتين العاشرة والحادية عشر لم يفتأ النظام المصري السابق في ممارسة سياسته تجاه قضية فلسطين والشأن الداخلي الفلسطيني، حيث أنّه أشرف وبشكل مباشر على إبرام أكثر من اتفاقية تهدئة بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة الفلسطينية، والتي لم تلتزم بها إسرائيل مطلقاً، وكان الخاسر الوحيد من هذه "الاتفاقيات" هو الشعب الفلسطيني، وهو ما دفع الفصائل الفلسطينية في كانون الأول 2008 إلى رفض عرض تقدّم به النظام المصري السابق لتجديد التهدئة؛ الأمر الذي أدّى إلى موجة من التصعيد العسكري، توّجت بالحرب الأخيرة على قطاع غزة، حيث أسفرت عن استشهاد أكثر من 1500 فلسطيني وجرح 5000 آخرين، فضلا عن تدمير ما يزيد عن 20000 منزل.

وقد حمّل النظام المصري كما هو معروف حركة حماس مسؤولية هذه الحرب الطاحنة برفضها تجديد التهدئة مع الاحتلال "الإسرائيلي"، بل إنّه أصر على إغلاق معبر رفح حتى في أوج الحرب على قطاع غزة، ومنع الكثير من القوافل الطبية والإنسانية من العبور إلى القطاع. إلى جانب التماهي مع خطة أمريكية تقضي بتدمير الأنفاق، التي

لجأ إليها الفلسطينيون لتأمين حاجاتهم الأساسية، وقبوله بأن يكون أداة للإدارة الأمريكية و" إسرائيل" لبناء جدار فولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة.

زد على ذلك كلّه انخراط هذا النظام في القرار الدولي بمحاصرة حركة حماس وقطاع غزة، وعزلها سياسياً عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، ناهيك عن تعطيل صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل"، والتي لعب النظام المصري دور الوسيط فيها، وتجميد ملف المصالحة الفلسطينية الحصري، نتيجة إصرار النظام على إجبار حماس على التوقيع على "الورقة المصرية" دون الأخذ بملاحظاتها، والتي كانت تشكّل برأي حماس عنصر ضمان لعدم فشل المصالحة كما حدث في مرات سابقة.

هذا الاستعراض السريع لطبيعة دور النظام المصري السابق تجاه القضية الفلسطينية والشأن الداخلي الفلسطيني ودرجة تعاطيه معه، إنّما هو لإثبات الخلفيات والمنطلقات والمرتكزات التي استند إليها هذا النظام صوغ سياسته الخرجية وتحديداً تجاه هذه القضية، وهو بدون شكّ دور وظيفي بامتياز مقابل استمرار الإدارة الأمريكية في تقديم المساعدات لهذا النظام، عدا عن كونه دور مصلحي يسعى لتعزيز دعائم سلطته، وتثبيت أركان حكمه، والمحافظة على أمنه القومي، وإبقاء حضوره الإقليمي. وهو بذلك لم يكن يتعاطى مع القضية الفلسطينية والشأن الداخلي الفلسطيني من منطلق إيمانه بالحقوق والثوابت الفلسطينية، ومن زاوية أهمية تماسك البيت الداخلي الفلسطيني في مواجهة السياسات العدوانية "الإسرائيلية".

وبالاستناد إلى ذلك لم تكن حماس راضية عن هذا الدور الذي يقوم به النظام المصري السابق تجاه القضية الفلسطينية والشأن الداخلي الفلسطيني، حيث عبّرت عن ذلك غير مرة بانتقادها لهذا النظام، واللجوء إلى أطراف عربية وإقليمية لممارسة نوع من الضغط عليه من أجل تغيير دوره ودرجة تعاطيه مع القضية الفلسطينية؛ الأمر الذي أسس لعلاقة متوترة بين الطرفين، وغير متوازنة، أخذت تتدهور شيئا فشيئا بفعل المتغيرات التي صاحبت هذه العلاقة، إلى أن وصلت إلى مرحلة التأزم على نحو ما سنرى في الفصل الثاني.

الباب الثاني: القضية الفلسطينية ... والخلاف حول إستراتيجية إنهاء الاحتلال

بصرف النظر عن درجة تعاطي النظام المصري السابق مع القضية الفلسطينية، والمرتكزات والأسس التي استند عليها في هذا الشأن، والتي كان محور النقاش في الباب الأوّل، إلا إنّه وفي المحصلة النهائية فإنّ هذا النظام تبنّى نهج التسوية من سلفه نظام السادات كخيار إستراتيجي وحيد للتعامل في التعامل مع الصراع العربي– الإسرائيلي، حيث وضع السادات حجر الزاوية لهذا النهج بتوقيعه على معاهدة "كامب ديفيد" مع "إسرائيل"، والتي تضمنت إلى جانب استعادة سيناء بشروط تنتقص من السيادة المصرية، مقترحاً يقضي بإقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة وقطاع غزة، في مقابل إقامة علاقة سلام دائم مع "إسرائيل"، وتطبيع العلاقات معها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وما إلى ذلك.

وفيما أثار إبرام هذه المعاهدة حفيظة العرب والمسلمين، وتسببت في شق الصف العربي إزاء التعامل مع الصراع العربي– الإسرائيلي، فضلا عن اتهام نظام السادات بعروبيّته ووطنيّته، فقد سقط المقترح الذي يقضي بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين من معاهدة السلام تلك؛ لعدم تعاطي الفلسطينيين معه كونه لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ولا ينسجم مع تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة كاملة السيادة على أرضهم ووطنهم.

وإذا كان نظام السادات قد أقدم على هذه الخطوة، والتي مثلت تحولاً استراتجياً في التعامل مع "إسرائيل"، بفعل تداعيات وطأة هزيمة يونيو، والتي تمثلت في تعثر محاولات الجبهة الشرقية عسكرياً، إلى جانب توتر العلاقات المصرية السوفياتية، والتي بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت من مصر صيف عام 1972، رغم ارتباط مصر بمعاهدة

صداقة مع الاتحاد السوفيتي (مايو 1971)، فإنّ نظام مبارك حافظ على معاهدة "كامب ديفيد" مع "إسرائيل"، بل وعمل بشتى الطرق على تسويق نهج التسوية في المنطقة مستبعداً أية ظواهر إيجابية كان يمكن المراهنة عليها، مثل الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، وعداء سوريا وإيران ل "إسرائيل"، فضلا عن بروز حماس وحزب الله كحركتي مقاومة حققتا إنجازات إستراتيجية كإجبار الاحتلال على الاندحار من قطاع غزة وجنوبي لبنان، وتحرير آلاف الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين. فيما عزا نظام مبارك تبنّيه لنهج التسوية، واعتباره الخيار الإستراتيجي الوحيد لاسترداد الحقوق العربية والفلسطينية بسقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن الدولي، وظهور نظام القطب الواحد، فضلا عن تدهور العلاقات العربية – العربية، وتراجع الأطراف العربية عن اتفاقيات العمل المشترك.

وقد جاء تبنّي نظام مبارك لهذا النهج؛ باعتباره يمثل الواقعية السياسية، والتي تعني التكيّف مع العلاقات الدولية الجديدة ونظام القطب الواحد، وإقامة علاقات مع أمريكا والقبول بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها في إطار من تطبيع العلاقات وإقامة المشروعات المشتركة في الصناعة والزراعة، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحد.

واستناد إلى ذلك لم يألُ نظام مبارك جهداً في رعاية وعقد العديد جولات التفاوض بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، أسفرت في المحصّلة النهائية عن سلسلة طويلة من الاتفاقات بين الجانبين، مثل اتفاق القاهرة (مايو 1994) واتفاق طابا (سبتمبر 1995)

واتفاق الخليل (15 كانون الثاني/يناير 1997) واتفاق واي ريفر بلا نتيشن (23 تشرين أول/أكتوبر 1998) واتفاق شرم الشيخ (أيلول/سبتمبر 1999) واتفاق أنابوليس، إلى غير ذلك من اتفاقات، والتي جاءت في الأساس مكمّلة لاتفاق أوسلو (سبتمبر/1993)، الذي ماطلت إسرائيل في تطبيقه وتنفيذه على الأرض.

أمّا حركة حماس فترى في نهج التسوية أنّه عدا عن كونه لم يحقق أيّ شيء ملموس على الأرض باستثناء انسحاب جزئي منقوص السيادة من بعض مناطق الضفة وغزة، وإطلاق سراح بضع مئات من الأسرى الفلسطينيين وتحديداً ممّن شارفت محكوميّاتهم على الانتهاء، فإنها ترى أنه قد تم استخدم هذا النهج كغطاء من قبل "إسرائيل" لتهويد القدس، وتوسيع الاستيطان، وبناء الجدار، وضم المزيد من الأراضي، وتصعيد السياسات العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث هدمت " إسرائيل" منذ اتفاق أوسلو –على سبيل المثال لا الحصر– أكثر من ألف منزل في مدينة القدس، وهناك 10آلاف أخرى مهددة بالهدم، فيما صادرت نحو ثلث أراضي القدس الشرقية لغرض الاستيطان، زد على ذلك هدم العديد من المقابر مثل مقبرة مأمن الله، وتصاعد عمليات الحفر تحت المسجد الأقصى، ومنع المصلين من مناطق الضفة من الصلاة في المسجد الأقصى إلا بعد الحصول على تصريح،(زحالقة 2011) كما زاد عدد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس منذ أوسلو وحتى نهاية 2008 بنسبة 100%، حيث بلغ عدد المستوطنين قبل أوسلو (252.454) مستوطنا، فيما بلغ العدد بعد توقيع أوسلو إلى (500) ألف مستوطن تقريبا.(ب.صالح 2010) كما بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ اتفاق

أوسلو وحتى شهر شباط من عام 2004 حوالي (270.558) دونما. كما أنّه وبفعل بناء الجدار فقد حرم الشعب الفلسطيني من 12 مليون متر مكعب من الحوض الغربي وهو أهم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، أي ما يعادل نصف نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض. وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية المدمّرة نتيجة الجدار حوالي 750 منشأة، فيما تمّ اقتلاع أكثر من (13.874) شجرة، وتدمير 37 كيلو متر من شبكات الري، و15 كيلو متر من الأراضي الزراعية، وعزل (238.350) دونما من الأراضي الزراعية، هذا إلى جانب تقسيم الضفة الغربية ثلاث "كنتونات" وبمساحة لا تزيد عن 50% من مساحتها الأصلية.(عبد ربه 2004، 93-115)

وقد أدّى نهج التسوية أيضاً إلى توسيع علاقات "إسرائيل" الدبلوماسية وفتح مكاتب تمثيل لها في بعض الدول العربية منها تونس والمغرب وقطر وعمان وموريتانيا، ناهيك عن تشكيله نقطة انطلاق لتطبيع العلاقات مع الفلسطينيين والعرب على مختلف المستويات.

زد على ذلك كلّه أنّه ساهم إلى حدّ كبير في تدهور العلاقات الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى الانقسام والانفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة وغزة؛ بحكم الالتزامات الأمنية التي قطعتها السلطة على نفسها بموجب اتفاقات أوسلو وشرم الشيخ وغيرها، والمتمثلة بملاحقة المقاومة الفلسطينية وتجريد التشكيلات العسكرية من سلاحها.

وفي مقابل نهج التسوية ترى حركة حماس أنّ نهج المقاومة بكافة أشكاله هو وحده القادر على انتزاع الحقوق الفلسطينية والعربية، ولجم السياسات العدوانية الإسرائيلية، حيث تعتبر أنّ اندحار "إسرائيل" من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2005،

وتحقيق توازن الرعب بين المقاومة في لبنان والمقاومة في قطاع غزة من جهة، وبين "إسرائيل من جهة أخرى، فضلا عن إجبار"إسرائيل" على إطلاق سراح الآلاف من الأسري الفلسطينيين والعرب، وتحديدا من ذوي الأحكام العالية والمؤبدة، إنّما هو دليل قاطع على نجاح خيار المقاومة، وعلى فشل نهج التسوية. وإنّ تشكيل جبهة ممانعة على مستوى الدول العربية والإسلامية والأحرار على مستوى العالم كفيل بخلق التوازنات في العلاقات الدولية وبوضع حد للسياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

وعلى الرغم من هذا التعارض والاختلاف بين نهج التسوية الذي تبنّاه النظام المصري السابق، وعمل على تسويقه في المنطقة بوجه عام وعلى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وحركة فتح بوجه خاص، وبين نهج المقاومة، الذي تبنّته حماس وبعض الفصائل الفلسطينية، إلا أنّ حماس حرصت قدر المستطاع ألا يتحول هذا التعارض والاختلاف بينها وبين النظام المصري إلى حالة من الصدام والمواجهة، بل على العكس من ذلك فقد أعطت النظام المصري ومعه السلطة الفلسطينية أكثر من فرصة من أجل إنجاح جهودهما في سبيل انتزاع الحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقد تجلّى ذلك بالموافقة على إبرام أكثر من تهدئة مع "إسرائيل"، ومنح الرئيس محمود عباس تفويضا لإجراء مفاوضات مع "إسرائيل" استنادا إلى حوارات القاهرة 2005، على أن تعرض نتائج هذه المفاوضات على الشعب الفلسطيني من خلال استفتاء يشارك فيه فلسطينو الداخل والشتات.

زد على ذلك أنّ حماس نجحت إلى حدّ كبير في رفض الإنطواء تحت جناح أي من المحاور التي تشكّلت في المنطقة، وتحديدا ما سمي بمحور الممانعة الذي يضم إيران وسوريا، ومحور الاعتدال، والذي يضم معظم الدول العربية تقريبا، كما أنّها ابتعدت عن كل المحاور الطائفية والسياسية والإقليمية، وخرجت من كل العصبيات السياسية والحسابات الضيّقة، واستطاعت بفضل ذلك أن تأخذ موقفاً متوازناً من المشكلات والأزمات العربية، من مثل الحرب العراقية ضد الكويت، والصراعات الطائفية في لبنان والعراق، ومن التوترات المذهبية بين الشيعة والسنة، والمشاكل الحدودية بين كل الدول العربية، كما أنّها استمرت في نهجها المعروف في بناء علاقاتها الدولية على قاعدة "تكثير معسكر الأصدقاء وتقليل معسكر الأعداء".(جمعة 2007، 139).

على الرغم من ذلك كلّه فقد انسحب هذا التعارض والاختلاف في إستراتيجية النظام المصري السابق وإستراتيجية حماس تجاه الحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال على علاقة الطرفين، وشكّل عاملا غير مباشر في إذكاء حالة التوتر بينهما، والتي تصاعدت شيئا فشيئا بفعل سلوك النظام المصري تجاه حماس على نحو ما سنرى في الفصل الثاني.

الباب الثالث: النظام المصري والإخوان المسلمون

من المعلوم أنّ حركة حماس في فلسطين لا تخفي علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، حيث تطرقت أدبياتها بشكل واضح إلى هذه العلاقة، بل إنّ قادتها وفي غير مناسبة يعتبرون أنّ حركتهم هي امتداد فكري لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بل أحد أجنحتها وفرع من فروعها على أرض فلسطين، حيث أنّ أحد الضوابط التي يخضع لها القرار في الحركة – إلى جانب الضابط الشرعي والمصلحي– الضابط التنظيمي، بمعنى أنّ القرار المتخذ على مستوى الحركة يجب أن يتماشى مع فكر الإخوان، وينسجم مع إستراتيجياتهم وسياساتهم.

بيد أنّه وفي نفس الوقت تؤكّد أدبيات الحركة وقياداتها أنّ الحركة مستقلة إدارياً ومالياً وتنظيمياً عن جماعة الإخوان، بمعنى أنّ الحركة لها نظام داخلي خاص بها، ومصادر تمويل منفصلة تماماً عن الجماعة.

وعلى هذا الأساس وقبل الخوض في الدراسة لا بدّ من التطرّق إلى شكل العلاقة بين النظام المصري وجماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ ذلك أنّ شكل العلاقة بين الطرفين يعتبر في نظر الكثير من المحللين والمراقبين أحد أهم المحددات التي ارتكز عليها النظام المصري في صياغة إستراتيجيته تجاه حركة حماس، وأحد أهمّ العوامل التي أثرت على مسار العلاقة بين الطرفين على مدار العقدين الماضيين، أي منذ انطلاقة حماس.

فقد ظلت العلاقة بين النظام المصري وجماعة الإخوان المسلمون على مدار الثمانين عاما – أي منذ تأسيس الجماعة على يد الإمام الراحل حسن البنّا عام 1928– علاقة

شائكة ومعقّدة ومثيرة، حيث مرّت هذه العلاقة بمراحل مختلفة، تراوحت فيها إستراتيجية النظام تجاه جماعة الإخوان بين التجاهل والتسامح، والاستيعاب المحسوب والاستئصال المركّز، وبين هذه الحدود دارت رحا العلاقة بين الطرفين.

ففي مرحلة تأسيس الجماعة إبّان العهد الملكي ونتيجة اتجاهها إلى العمل السياسي إلى جانب العمل الدعوي "الديني"، بدأ النظام الملكي بالتضييق على الجماعة، حيث منع الشيخ البنّا من الترشّح للانتخابات البرلمانية عام 1942، إلى جانب اعتقال العديد من عناصر الجماعة، إلا أنّه وبعد مشاركة الإخوان في حرب عام 48، وتحديداً ما سمّي بالتنظيم الخاص للجماعة اشتعلت المواجهة بين الجماعة والنظام الملكي، على إثر قيام عناصر هذا التنظيم بضرب بعض المصالح اليهودية في مصر؛ الأمر الذي دفع النظام الملكي للقيام باعتقال العديد من عناصر التنظيم ومحاكمتهم بأحكام وصلت إلى المؤبّد مع الأعمال الشاقّة، فضلا عن وضع اليد على مخابئ للأسلحة تعود للتنظيم الخاص.

وقد أخذت هذه المواجهة منحى تصاعدياً عندما قام العديد من عناصر التنظيم الخاص المنبثق عن الجماعة باغتيال أحد القضاة بسبب إصداره العديد من الأحكام المؤبّدة بحق العديد من عناصر التنظيم؛ وهو ما استدعى احتجاز الشيخ حسن البنّا لبعض الوقت، واتخاذ رئيس الوزراء المصري آنذاك محمود فهمي النقراشي قرارا بحل جماعة الإخوان، رغم إعلان الجماعة رفض هذه الأعمال ونبذها، بل والإعلان عن حل ما سمّي بالتنظيم الخاص.(الشوبكي 2007)

وعلى خلفية اتخاذ قرار بحل جماعة الإخوان، قام محمود عبد المجيد أحد عناصر "التنظيم الخاص" باغتيال رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي؛ الأمر جعل أفراد الجماعة وأنصارها هدفاً لملاحقة وبطش وتنكيل الأمن المصري، الذي شنّ بدوره حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف الإخوان، وصلت ذروتها إلى اغتيال الشيخ البنّا مؤسس الجماعة ومرشدها العام والأب الروحي لها في فبراير 1949.(طه 2011)

ولعلّ الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية، والحروب التي خاضتها الجيوش العربية مع "إسرائيل" قبيل احتلالها لفلسطين، وتكريس الجماعة وقتا أطول لمرحلة التأسيس والإعداد، كانت من العوامل الأساسية لبروز ما سمّي ب "التنظيم الخاص" للإخوان، والذي خالف بنزعته التشددية تكوين معظم أعضاء الجماعة، فضلاً عن خروجه عن منهج الإخوان في التعاطي مع النظم الحاكمة، وهو ما أدّى إلى حدوث هذه المواجهة بين النظام الملكي وجماعة الإخوان.

أمّا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، فقد شكّلت هذه المرحلة علامة فارقة، وتحوّلاً جذريا في تعامل النظام المصري مع جماعة الإخوان، حيث شنّ النظام حملة استئصالية ضد الجماعة على خلفية اتهامه للجماعة بالوقوف وراء حادث المنشية تدبيراً وتنفيذاً في أكتوبر 1954، والذي استهدف – بحسب النظام– اغتيال عبد الناصر؛ الأمر نفته الجماعة، مؤكّدة أنّ الحادث ما هو إلا تمثيلية "ناصرية" هزلية تهدف إلى التخلص من الجماعة بإلقاء أفرادها وراء القضبان بعد إضفاء غطاء قانوني على هذه الخطوة، وهو ما حدث فعلاً، حيث قام النظام بإعدام ستة من كبار قيادات الأخوان على رأسهم عبد القادر

عودة المفكر القانوني المعروف، بالإضافة إلى اعتقال المئات من أفراد الجماعة وإلقائهم في إتون التعذيب وغياهب السجون. وقد تجددت الحملة الإستئصالية ضد الجماعة مرة أخرى وبصورة أشد في عام 1965، وانتهت بإعدام سيد قطب منظر الجماعة الأبرز، كما جرى اعتقال وتعذيب وسجن العديد من أعضاء الجماعة.(طه 2011)

غير أنّ العديد من الروايات وقبيل شنّ النظام الناصري الحملة الإستئصالية ضد جماعة الإخوان تؤكد أنّ جمال عبد الناصر اعتمد على البنية التنظيمية لجماعة الأخوان المسلمين في تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، والذي عمل على إسقاط النظام الملكي في مصر، بل إنّه استعان بعناصر الأخوان لتأمين مداخل القاهرة عشية التحرك ليلة 23 يوليو 1952 بعد أن استأذن حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة الذي كان متواجداً في الإسكندرية في هذا التوقيت.(طه 2011)

ولكنّ هذا التحالف الذي لم يدم طويلاً كان تحالفا مصلحياً، حيث أنّه بعد استتباب النظام الناصري، أدرك جمال عبد الناصر أنّ جماعة الإخوان تمتلك مقدرة فائقة على التخطيط والتحرّك الموزون، فضلاً عن تماسك البنية التنظيمية للجماعة؛ الأمر الذي دفعه وبسرعة لإنهاء هذا التحالف والانقضاض على الجماعة، مسكوناً برغبته في الاستئثار والتفرّد بالسلطة.

كما أنّ النظام الناصري رغم الحملة الاستئصالية التي شنّها ضد جماعة الإخوان "حرص على دمج تيار محسوب على جماعة الإخوان داخل الأزهر والأوقاف وبعض المؤسسات الحكومية، ومن هؤلاء الشيخان الجليلان محمّد الغزالي وسيد سابق".(الشوبكي 2007)

وفي هذا السياق أيضا وبعد الهزيمة التي مني بها عبد الناصر، والتي أدّت إلى تآكل شرعيته المستندة إلى الكاريزما التي يتمتّع بها، والحضور الشعبي، والذي حظي به لسياسته الخارجية في التعاطي مع إسرائيل والولايات المتحدة، وللعقد الاجتماعي الذي أبرمه مع الطبقة الوسطى والمسحوقة، تآكل هذه الشرعية جعله يبحث عن شرعية أخرى ليرمم بها شرعيته المتآكلة وهي الشرعية الدينية، وذلك من خلال التودد للإخوان بإطلاق سراح أنصارها وأعضائها، وتخفيف وتيرة ملاحقتها على مختلف المستويات.(العوضي 2009، 74)

وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر في سبتمبر 1970، تولى أنور السادات السلطة في مصر، ووفقاً لحسابات سياسية ورغبة منه في إحداث توازنات داخلية، تصالح السادات مع الإخوان، حيث أفرج عن أعضاء الجماعة الذين كانوا داخل السجون، وأعاد المطاردين والهاربين منهم إلى مصر. جاء ذلك في إطار سعي السادات لإيجاد تيار إسلامي يأخذ على عاتقه مهمة التصدي للتيار الناصري واليساري المسيطر على الساحة السياسية المصرية آنذاك.(طه 2011)

وقد اتسمت الفترة من منتصف السبعينيات وحتى توقيع السادات لمعاهدة السلام بانفراج العلاقة بين الأخوان والنظام المصري؛ مما أتاح الفرصة للجماعة لإعادة تأسيس نفسها، وتجديد دمائها، وتدعيم صفوفها من مختلف شرائح وطبقات المجتمع المصري خاصة الشباب، بعدما استنزفت على نحو كبير إبان حكم عبد الناصر.

بيد أنّ هذا الانفراج لم يدم طويلاً، حيث قام النظام المصري بملاحقة أعضاء وقيادات الجماعة، وشنّ حملة اعتقالات واسعة طالت عمر التلمساني المرشد العام للجماعة آنذاك، والمئات من أعضاء الجماعة؛ وذلك على خلفية انتقاد الجماعة للسادات لتوقيعه معاهدة السلام مع "إسرائيل" المعروفة ب"كامب ديفيد".

أمّا في عهد حسني مبارك وبعد توليه مقاليد السلطة في شهر أكتوبر 1981، عقب اغتيال الرئيس السادات، يمكن القول أنّ جماعة الإخوان ونظام مبارك استفادا من التجارب السابقة، حيث تجلّى ذلك بعودة الجماعة لسياسة التدرج في العمل السياسي، والقبول بقواعد اللعبة، والابتعاد عن مواجهة السلطة. في حين تعلّم نظام مبارك من أسلافه كيفية التعاطي مع الجماعة بشكل ذكي، فلم يدخل في مواجهة شاملة تستهدف استئصال الجماعة أو شل قدراتها كلياً على نحو ما حاول عبد الناصر فعله وفشل، كما لم ينفتح على الجماعة بشكل غير محسوب على نحو ما فعل السادات، لذا تراوحت إستراتيجية مبارك تجاه الجماعة بين الاستيعاب الجزئي والقمع الذكي.(النعاني 2011)

وفي هذا السياق يمكن تقسيم العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام مبارك إلى ثلاث مراحل أساسية، وهو تقسيم موضوعي يتعلّق بتحولات العلاقة بين الطرفين أكثر منه تقسيما زمنيا.

أمّا المرحلة الأولى وقد امتدت طيلة الثمانينات، حيث اتسمت العلاقة فيها بقدر من الاستيعاب الجزئي للإخوان، وكان ذلك في أعقاب دخول البلاد في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي جراء العمليات التي نفذتها بعض التيارات الجهادية. ولم يكن أمام

مبارك من أجل تثبيت حكمه وشرعيّته سوى الاختيار بين بديلين، أولهما الدخول في مواجهة شاملة مع الإسلاميين على اختلاف انتماءاتهم بمن فيهم الإخوان؛ من أجل نزع شوكتهم، وهو خيار غير مأمون العواقب، وقد يؤدي إلى عدم استقرار الحكم. وثانيهما أن يركز على مواجهة الحركات الجهادية المتطرفة، على أن يؤجل حسم العلاقة مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة. وقد كان الخيار الثاني هو الأكثر أمنا ورشادا للنظام في تلك الفترة.(النعاني 2011)

بدورها لم تتردد الجماعة في اقتناص الفرصة من أجل إعادة بنائها التنظيمي من جديد، والمشاركة في الانتخابات النقابية والبرلمانية، حيث اكتسحت الجماعة انتخابات معظم النقابات المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة، فضلاً عن نوادي هيئات التدريس بمختلف الجامعات. في حين حصلت على 58 مقعدا من مقاعد حزب الشعب في انتخابات 1984 بتحالفها مع حزب الوفد، و56 مقعدا في انتخابات 1987 بتحالفها مع حزبي العمل والأحرار. كما نجحت الجماعة في توسيع قاعدتها الاجتماعية ومد شبكتها التنظيمية من خلال الجامعات والمدارس والمساجد.(النعاني 2011)

وفيما يخص المرحلة الثانية والتي امتدت من أواخر الثمانينات حتى العام 2000، يمكن القول أنّ نظام مبارك دخل في مواجهة محدودة مع جماعة الإخوان بعدما ضاق ذرعاً بالحضور السياسي والمجتمعي للجماعة، حيث قام نظام مبارك بضم المساجد إلى وزارة الأوقاف؛ كي تصبح تحت إشرافه، كما قام بإصدار القوانين التي تقيّد عمل الجمعيات

الخيرية، وتعطي صلاحيات أوسع لوزارة الشؤون الاجتماعية؛ من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الخيرية "الإخوانية" التي تقدّم خدمات متنوعة للجمهور.

وقد أخذت هذه المواجهة منحى تصاعديا عندما قام النظام في عام 92 باعتقال ما يقارب 82 من أعضاء الجماعة وقياداتها، من بينهم خيرت الشاطر وحسن مالك ومحمود عزت بتهمة العمل على إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم المعروفة بقضية "سلسبيل"، وهو ما نفته الجماعة جملة وتفصيلا. زد على ذلك اعتقال 11 قياديا عام 1996 بتهمة تأسيس حزب" الوسط"، أحيلوا لاحقا إلى القضاء العسكري. ولعل أبرز ما يميز العلاقة بين الطرفين خلال هذه المرحلة هي محاولة كل طرف تثبيت شكل العلاقة حسب مصالحه وأهدافه، فالنظام كان يدرك جيدا مخاطر بقاء الإخوان خارج نطاق السيطرة مجتمعياً وسياسياً، فكانت الوسيلة المثلى أمامه لإرباك جماعة الإخوان هو استمرار الملاحقة الأمنية، واللجوء للمحكمات العسكرية. في حين تفادت الجماعة الدخول في أي صدام خشن مع نظام مبارك أو استفزازه، واضطرت للقبول بالحد الأدنى الذي يسمح لها بالبقاء وممارسة العمل السياسي والنقابي؛ لئلا تتكرر مأساة الخمسينات والستينات.(النعاني 2011)

وأخيرا وفيما يخص المرحلة الثالثة من العلاقة بين نظام ومبارك وجماعة الإخوان، والتي امتدت من عام 2000 إلى سقوط النظام، يمكن القول أنّ نظام مبارك تعامل مع جماعة الإخوان وفق "إستراتيجية الإقصاء الذكي"، بعدما توصّل إلى نتيجة مفادها أنّ الصدام المفتوح وغير المحسوب قد يولّد ردود أفعال قاسية ومكلفة.

وفي هذا السياق تصاعدت وتيرة الاعتقالات في صفوف قيادات الإخوان طالت أعضاء في مكتب الإرشاد، ومن ثمّ محاكمتهم في محاكم عسكرية تراوحت بين 3–10 سنوات، ناهيك عن ضرب البنية الاقتصادية والاستثمارية للجماعة من خلال اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال المحسوبين على الجماعة، مثل مدحت الحداد وعبد الرحمن سعودي. هذا طبعا إلى جانب تقييد النشاط السياسي للإخوان من خلال إقرار 34 مادة، كحظر قيام أحزاب على أساس ديني، وتقييد السلطة القضائية في مراقبة الانتخابات وغيرها، في أكبر عملية تغيير دستوري في مصر. غير أنّ كل هذه الإجراءات كانت محسوبة، ومرتبطة بخطة منهجية، حيث لم تواجه بردود أفعال تتناسب مع حجمها.(النعاني 2011)

وثمّة عوامل عدّة دفعت النظام إلى هذه المواجه المحسوبة مع الإخوان، منها: تمكّن أجهزة الأمن المصرية من السيطرة على الحركات الجهادية، وشلّ قدراتها، وهذا فتح الباب للإنتقال إلى مواجهة الإخوان؛ باعتبار أنّ هذه المواجهة كانت معلّقة أصلا. إضافة لذلك تمدد نشاط الجماعة المجتمعي والسياسي؛ الأمر الذي منحها رصيداً شعبياً إضافيا، وهو ما اعتبره النظام تهديداً مباشراً لسلطته. زد على ذلك تزايد الاتصالات بين بعض المستويات في الجماعة والإدارة الأمريكية، والذي كانت ترمي إلى استكشاف مواقف الجماعة من القضايا المستجدة، ولحفظ خط الرجعة فيما لو صعد الإخوان يوما للسلطة؛ الأمر الذي أثار قلق النظام.(إبراهيم 1998، 35–49)

وفي المقابل اتخذت جماعة الإخوان عدداً من الخطوات التي مثلت محاولة للرد سياسياً على الموقف الرسمي تجاهها، ولتأكيد عدم تأثرها بمثل هذه الإجراءات القمعية، ومن الأمثلة على هذه الخطوات إصدار الجماعة وثيقة للإصلاح في شهر مارس/آذار 2004 تضمنت الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري للجماعة، إضافة إلى التواصل مع كثير من القوى السياسية لإجبار نظام مبارك على القيام بإدخال تعديلات سياسية ودستورية، فضلا عن الدخول في تحالفات سياسية مع قوى المعارضة الجديدة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة وحزب الغد.

زد على ذلك مشاركتها في الانتخابات البرلمانية عام 2005 وتحقيقها أكبر فوز في تاريخ الجماعة ، بل والمعارضة المصرية، حيث حصلت على 88 مقعدا ، أي ما يوازي 20% من مقاعد مجلس الشعب المصري. وقد احتار كثيرون في كيفية تفسير هذا الفوز ودلالاته.

بيد أنّ هذا الفوز أفاد النظام أكثر مما أضره، حيث وجه نظام مبارك من خلاله برسالة قوية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش مفادها أنّ التسرع في فرض الديمقراطية على مصر قد يؤدي إلى نتائج وخيمة ليس أقلها تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، في ظل المواقف الأيدلوجية للإسلاميين تجاه الولايات المتحدة وحليفته إسرائيل. ومن جهة ثانية أسقط هذا الفوز إدّعاءات الإخوان بالتضييق وحرمانهم من المشاركة السياسية. ومن جهة ثالثة أعطى فوز الإخوان مصداقية للانتخابات البرلمانية، وهو أمر حرص عليه

نظام مبارك من أجل تبييض صورته فيما يخص نزاهة المنافسة السياسة وحرية المشاركة.(النعاني 2011)

غير أنّ البعض ذهب في تفسير هذا الفوز إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبر منتصر الزيات، أنّ هذا الفوز كان ضمن صفقة عقدها النظام مع الجماعة، مقابل تمرير مسألة توريث نجل الرئيس المصري جمال مبارك، ويزيد على ذلك اعتقاده بعدم تعامل نظام مبارك مع جماعة الإخوان كباقي الجماعات الجهادية، والتي نالت قسطاً أكبر من الملاحقة والاعتقال.(الزيات 2011) غير أنّ هذا التفسير أو التحليل لا يوجد ما يؤكّده، فضلا عن أنّ الكاتب كان محامياً للجماعات الجهادية في مصر، التي لطالما نظرت إلى الإخوان بعين من الشك والاتهام لعدم اقتناعها وأقصد هنا جماعة الإخوان بإستراتيجية مواجهة الأنظمة الحاكمة بالعنف.

وفي مواجهة إستراتيجية نظام مبارك لجماعة الإخوان، يرى الباحث خليل العناني أنّ الجماعة لم ترق إلى مستوى التحديات التي فرضتها إستراتيجية النظام، والتي تقوم على الإقصاء الذكي، وكان رد فعلها أشبه بالتثاؤب، وذلك بعدما اعتمدت قياداتها منهجية "المحنة والصبر" لتفادي مواجهة النظام. وبذلك فقدت الجماعة إحدى مزاياها التاريخية، وهي القدرة على مقارعة النظام والتعامل معه بندّية، واستندت إلى مبدأ المظلومية الشعبية؛ باعتبارها ضحية للنظام وللصراع بين أجنحته، وحاولت استدرار عطف الجماهير"المطحونة" تحت وطأة العيش والخوف من السلطة، وباتت كمن ينتظر الماء العذب من بحر لجّي.(النعاني 2009) غير أنّ هذا التحليل غير واقعي إلى حدّ ما؛

باعتبار أنّ خيار مواجهة النظام في ظل المعادلة الإقليمية والدولية آنذاك، وفي ظل إمساك النظام بمقدرات الشعب المصري كان سيكلّف الجماعة كثيرا، وسيدفع النظام إلى المعركة الصفرية معها، والتي تقوم على قاعدة "إما نحن أو هم"، على نحو ما فعل نظام الأسد في الإخوان في سوريا ؛ الأمر الذي قد يدخل البلاد إلى المجهول.

وبعيداً عن هذا الجدل، فإنّ أصل توتر العلاقة بين النظام المصري وجماعة الإخوان، وصولاً إلى حالة الإقصاء الممنهج للجماعة يعود إلى العديد من الأسباب، أولها عدم تقدير جماعة الإخوان للموقف جيداً بتحالفها مع الرئيس عبد الناصر في إسقاط النظام الملكي، أو بالأحرى عدم توظيفها لهذا التحالف على النحو المرجو؛ من أجل ضمان استمرار عملها، حيث أنّ الرئيس عبد الناصر سرعان ما تنكر لهذا التحالف، وانقض على الجماعة.

كما أنّ توارث أنظمة الحكم في مصر الهاجس أو القلق بأنّ جماعة الإخوان يشكّلون تهديداً حقيقياً، بالاستناد إلى حادثة اغتيال رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي على يد التنظيم الخاص للإخوان، وكذلك حادثة اغتيال السادات على يد أشخاص محسوبين على التيار الإسلامي جعل هذا الهاجس أو القلق حاضراً لدى النظام المصري في تعامله مع الجماعة.

زد على ذلك تميّز الجماعة بنشاطها السياسي والاجتماعي المنظم والممنهج، والذي شكّل حجر الزاوية في فوز الجماعة غير مرة، بل اكتساحها للانتخابات النقابية والمهنية

في مصر؛ الأمر الذي أثار قلق الأنظمة الحاكمة في مصر ودفعها إلى الاعتقاد بأنّ الجماعة تمثّل منافسا قويا لها على السلطة.

وأخيراً وليس آخراً عدم إخفاء جماعة الإخوان تناقضها مع المشروع الصهيوني في فلسطين، والذي ظهر جلياً في مشاركة الجماعة بفاعلية في حرب أل48، ورفضها لمعاهدات السلام التي أبرمها النظام المصري مع "إسرائيل"، ودعمها لحركات التحرر في فلسطين وعلى رأسها حماس؛ وهو ما وضع الأنظمة الحاكمة في مصر في حالة من القلق إزاء رؤيتها لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.

هذه الأسباب التي أدّت إلى توتر العلاقة بين النظام المصري وجماعة الإخوان، يبدو أنّها عكست نفسها على علاقة نظام مبارك بحركة حماس؛ باعتبار أنّ الأخيرة تمثّل امتداداً فكرياً لجماعة الإخوان، وأحد فروعها على أرض فلسطين.

وعلى الرغم من أنّ حماس كانت قد أعلنت غير مرة أنّها منفصلة إدارياً ومالياً وتنظيمياً عن جماعة الإخوان، إلا أنّ توجسات النظام المصري السابق من جماعة الإخوان انسحبت على علاقته بحماس، وليس أدلّ على ذلك من مسألة عدم تعامله مع حكومة إسماعيل هنية كممثل للشعب الفلسطيني، واعتبار سيطرة حماس على قطاع غزة منتصف 2007 بأنّها انقلاب على الشرعية الفلسطينية. زد على ذلك انحيازه التام لمؤسسة الرئاسة وحركة فتح، وعدم وقوفه على مسافة واحدة الفصائل الفلسطينية في حوارات المصالحة.

الفصل الثاني

الباب الأول: طبيعة العلاقة بين حماس والنظام المصري إبّان فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة

حرصت حركة حماس ضمن إستراتيجيتها على إقامة علاقات طيّبة ومتوازنة مع الدول العربية والإسلامية على حدّ سواء؛ لاعتبارات تتعلّق بروابط الدين والعروبة والتاريخ والجغرافيا، فضلاً عن كون هذه الدول – وكما ورد في أدبيات الحركة وتصريحات قادتها– تمثّل عمقاً استراتيجياً للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. زد على ذلك أنّ الحركة تعتبر الخلاف أو الاختلاف مع هذه الدول هو استنزاف لها ولمقدّراتها، وهو ما قد يعيق مشروعها المقاوم.

وقد تجلّى هذا الحرص في عدم تدخل الحركة في الشأن الداخلي لهذه الدول، ورفضها أن تكون في جيب أي منها أو تحت عباءتها، إلى جانب إصرارها على ممارسة مشروعها الجهادي والمقاوم على أرض فلسطين دون أن يكون لها أية قواعد في هذه الدول حفاظاً على أمنها واستقرارها، رغم محاولات الاحتلال المتكررة وأجهزته الأمنية غير مرة استفزاز الحركة لنقل صراعها معه إلى الساحات الخارجية وتحديدا العربية والإسلامية. وقد نجحت الحركة في تجنّب الكثير من الخلافات، التي كانت تظهر بين الحين والآخر مع بعض هذه الدول، ولا سيّما تلك التي تربطها علاقات واتفاقيات مع "إسرائيل" نتيجة مواقف الحركة وتمسّكها بالثوابت والحقوق الفلسطينية.

بيد أنّ العلاقة بين حماس والنظام المصري على وجه التحديد ظلّت شائكة ومعقّدة ومتوترة في أغلب الأحيان، وقد ازدادت تعقيداً بعيد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والتي حصلت بموجبها على 74 مقعدا من أصل 132 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي؛ ما شكّل مفاجأة لكثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، ومن ضمنهم النظام المصري.

وعلى الرغم من أنّ فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية جاء في ظروف محلية وإقليمية ودولية غاية في التعقيد، إلا أنّ ذلك هذا الفوز شكّل في نظر الكثير من المراقبين والمحللين نقطة تحوّل في النظام السياسي الفلسطيني لجهة إنهاء هيمنة الفصيل الواحد على القرار الفلسطيني، والذي قاد إلى مخرجات لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني ككل، ولا تنحاز إلى مصالحه إلى حدّ كبير.(نعيرات 2006، 74)

وفي محاولة لتفكيك العلاقة بين النظام المصري السابق، الذي أخفى امتعاضه وعدم ارتياحه من نتيجة الانتخابات التشريعية، وبين حركة حماس، والتي اعتبرت فوزها في هذه الانتخابات سيؤسس لشراكة حقيقية في ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ومواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، لا بدّ من التوقف بادئ ذي بدئ عند موقف النظام المصري من صعود التيار الإسلامي على الساحة الفلسطينية منذ الانتفاضة الأولى في عام 1987 حتى عام 1993، حيث نظر النظام المصري آنذاك لصعود التيار الإسلامي بعدم الارتياح، وبشيء من الخوف والارتياب؛ ممّا دفع النظام المصري

للعب دور بارز في التمهيد لمؤتمر مدريد للسلام وإبرام اتفاق أوسلو في محاولة للحدّ من صعود الإسلاميين، فضلاً عن إيجاد تسوية ما للقضية الفلسطينية.

إنّ مصدر تخوّف النظام المصري وعدم ارتياحه من صعود الإسلاميين، وعلى وجه التحديد حركة حماس، يكمن في كون الأخيرة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأنّ صعود الحركة يشكّل دعما معنويا كبيرا لهذه الجماعة، إضافة إلى كون حركة حماس تتمتّع بعلاقات وثيقة مع إيران، التي لطالما نظر إليها النظام المصري باعتبارها مصدر تهديد، ناهيك عن كون حركة حماس لم تخف نواياها في المنافسة على القيادة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية؛ الأمر الذي يعني إفلات القرار الفلسطيني من يد النظام المصري باعتبار قرار حماس مستقل عن القاهرة. وأخيرا وليس آخرا استقرار قيادة الحركة في دمشق؛ الأمر الذي أوحى بدور سوري منافس للنظام المصري في القرار الفلسطيني بالرغم من علاقات التحالف المصرية –السورية– السعودية حتى عام 2003.(نافع 2010)

فيما يعتبر بعض المحللين أنّ من أهم الأسباب التي ألقت بظلالها على علاقة نظام مبارك بحركة حماس – إلى جانب ما ذكر– هو تمتّع نظام مبارك بعلاقات جيّدة وتاريخية بحركة فتح ومنظّمة التحرير الفلسطينية وانسجامهما برؤية سياسية واحدة لحل القضية الفلسطينية، تتمثّل في المفاوضات المباشرة مع "إسرائيل" لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.(غرابية 2009) هذا إلى جانب إعطاء نظام مبارك الأولوية لعلاقته بالولايات

المتحدة، التي تقدّم له دعما سنويا يصل إلى 2 مليار دولار، وكذلك لإسرائيل، التي ترتبط معه باتفاقية "كامب ديفد".(sharp 2008)

وإذا ما سلّمنا بهذه الأسباب والخلفيات التي استند إليها النظام المصري في تعاطيه مع صعود الإسلاميين وتحديدا حركة حماس، فإنّ بعض المحللين والخبراء يرى أنّ ربط النظام المصري بين حماس والإخوان – على سبيل المثال– أثّر على العلاقة بين الطرفين بدون شك، وحال دون تشكيل حماس امتدادا للدور المصري في فلسطين، وورقة ضغط تستخدم ضد "إسرائيل. بل إنّ الكاتب حسن نافعة ذهب في تحليله إلى أنّ هذه الربط لا يعكس خطأ في الحساب السياسي وحسب، وإنما قصور في البصر والبصيرة؛ باعتبار أنّ حماس جزء من حركة وطنية في بلد يقبع تحت الاحتلال، وإنّ التعامل معها والحكم عليها ينبغي أن يكون على أساس مواقفها السياسية وليس على انتماءاتها الفكرية أو ارتباطاتها التنظيمية.(نافعة 2006)

أمّا بالنسبة لعلاقة حماس بإيران فيرى د. جواد حمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن أنّ من يروّج لهذا الأمر هو طرف في السلطة، و يضيف "إذا ما سلمنا جدلا بتلقي حماس دعما من إيران فإنّه ليس من المعقول أن نلوم الضحية"، مشددا على أنّ مصر وما يسمّى بدول الاعتدال الرسمي هي التي دفعت حماس للتوجه نحو إيران من خلال المشاركة في عزلها سياسيا، معتقدا في الوقت نفسه أنّ مصر بإمكانها أن تقطع الطريق على إيران وتحل محلها، وبالتالي فلن يكون هناك مبرر لحماس للجوء إلى إيران.(عبده 2009)

وفيما يتعلّق بمنافسة حماس على القيادة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية – إذا ما صح هذا التحليل– فبإمكان النظام المصري السابق، ومعه ما سمّى بدول الاعتدال الرسمي أن يرفضوا التعامل مع حماس دون تبنّيها مبدأ الشراكة السياسية، وسيساندها في ذلك الكثير من الأطراف؛ بحكم أنّ القضية الفلسطينية تواجه تحدّيات جمّة تحتم على الكل الفلسطيني مشاركته في صنع القرار. وأخيرا وليس آخرا إذا كان استقرار قيادة حماس في دمشق أوحى بدور منافس للنظام المصري على القرار الفلسطيني، فكان الأولى بالنظام المصري استضافة قيادة حماس على أرض مصر، وبذلك تدفع شكوكها في هذا الصدد.

غير أنّ هذه الأسباب غير المباشرة – على أهمّيتها– والتي ربما أثارت ارتياب النظام المصري من صعود حركة حماس، ولكنّها على ما يبدو لم تكن وحدها الحاسمة في توتر العلاقة بين النظام المصري وحركة حماس، ووصولها إلى حدّ الأزمة على نحو ما سنرى لاحقا، وما يعزز هذا التحليل أيضا هو تطور موقف النظام المصري السابق إلى معارضة ليس صعود الإسلاميين وحماس وحسب، بل ولمعارضة قيادة عرفات للحركة الوطنية الفلسطينية؛ ما فسّره مراقبون من أنّه اقتراب واضح من التوجه السياسي الأمريكي في المنطقة العربية؛ سيّما بعد احتلال العراق، وعودة إدارة بوش الابن إلى الاهتمام بالملف الفلسطيني.

المهم أنّه وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 لم يجد النظام المصري مفراً من استضافة اجتماع قيادات حماس في الداخل والخارج؛ للبحث في

تسمية مرشح الحركة للحكومة الفلسطينية وتشكيل الحكومة القادمة على الرغم من بعض التصريحات التي أدلى بها العديد من قادة حركة حماس، وعلى وجه التحديد تصريح القيادي في الحركة أحمد بحر بتاريخ 2006/2/2 نقله موقع إخوان أون لاين حيث اعتبر فيه "أنّ فوز حركته إنّما هو انتصار للإخوان المسلمين في العالم كلّه؛ وهو ما شكّل استفزازا للقيادة المصرية، التي لطالما تعاملت مع جماعة الإخوان كخطر استراتيجي يهدّد سلطتها.

غير أنّ النظام المصري في نفس الوقت لم يخف تخوّفه من أن ينعكس فوز حماس على مسار التسوية الفلسطينية مع "إسرائيل"، عندما أكّد الرئيس المصري محمد حسني مبارك على ضرورة اعتراف حماس ب"إسرائيل" إذا كانت تريد تشكيل حكومة؛ لأنّ الأمور لن تسير كما ينبغي حسب رأيه، وقد دعا حماس إلى الالتزام بجميع الاتفاقات التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل"، وفي نفس الوقت أكّد على أنّ حماس انتخبت بصورة ديمقراطية داعياً إلى التعامل معها من قبل المجتمع الدولي.(الأيام 4\2\2006، 1) وهو ما دعا إليه أيضا وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، الذي دعا حماس بشكل واضح إلى الاعتراف ب"إسرائيل"، والالتزام بجميع الاتفاقات الموقّعة معها. pina) 2006)

وبنفس المعنى أكّد رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف أنّ من المهم احترام إرادة الشعب الفلسطيني، ومنح الحكومة الجديدة التي ستتولّى السلطة فرصة للكشف عن طبيعتها

ولإظهار نواياها، ولكّنه أكّد أيضا على ضرورة احترام حماس لاتفاقية أوسلو وخريطة الطريق، ومبدأ حل الدولتين.(الأيام 27\1\2006، 1)

فيما أكّد مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان أنّ من حق حماس تشكيل الحكومة الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات، ولكن يجب عليها في الوقت ذاته أن تلتزم بثلاثة شروط وهي: إيقاف العنف، واحترام الشرعية الدولية من خلال احترام المعاهدات الموقعة، والاعتراف ب"إسرائيل"، مضيفا أنّ حماس لن تستطيع أن تحكم إذا لم تقبل بهذه الشروط.(الأيام 2\2\2006، 1)

ويبدو أنّ تخوّف النظام المصري السابق من النتائج التي جاءت بها الانتخابات الفلسطينية، ومن ثمّ وضعه للعديد من الشروط على حركة حماس؛ إنما يرجع لخصوصية الحالة الفلسطينية، التي تبدو فيها اللعبة الانتخابية مفتوحة –إلى حد معيّن– وغير محكومة بسقف واضح، كما هو الحال في معظم الدول العربية، والتي يحكم فيها الرئيس أو الملك مدى الحياة، ويتحكّم في مفاصل الدولة أو المملكة، ويحتكر معظم الصلاحيات؛ الأمر الذي قد يفتح الباب إلى وصول حركات أو أحزاب مناهضة لسياسات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهو ما يتطلب التدخل الخارجي المباشر من قبل الولايات المتحدة أو من خلال حلفائها في المنطقة؛ لئلا تتأثر مصالحها وتتخربط حساباتها.(جقمان 2007، 5)

وفي المحصلة، ومن خلال قراءة هذه التصريحات للقيادة المصرية يبدو أنّ النظام المصري وإن أعلن احترامه إرادة الشعب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية ورحّب بفوز

حماس بها، إلا أنّه تعامل من الناحية العملية معها كمشكلة، وليس كتطور طبيعي في المسيرة الديمقراطية للشعب الفلسطيني، بل إنّه وضع شروطا مستحيلة أمامها؛ الأمر الذي شكّل بحسب بعض المراقبين والمحللين أحد العقبات في استمرار العلاقة بين النظام المصري وحماس على النحو المرجو.

غير أنّ البعض الآخر يرى أنّ النظام المصري سعى بشكل منهجي حذر وبالاستناد إلى التصريحات السابقة لمحاولة ضبط إيقاع عمل الحركة، بحيث لا يؤثر سلبا على مسار التسوية، فضلا عن إبقاء هامش يمكّن من التأثير على الحركة، بل وربما تطوير هذا التأثير إلى شكل من أشكال الاستيعاب والترويض".(م.صالح 2009)

وفي المقابل وعلى الرغم من هذه التصريحات والمواقف للنظام المصري السابق فقد أكّد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في زيارة لمصر على رأس وفد رفيع المستوى من حماس بتاريخ 2006/2/6 التقى خلالها باللواء عمر سليمان والمستشار السياسي للرئيس المصري أسامة الباز أكّد على "أنّ الزيارة تأتي في إطار التشاور مع القيادة المصرية على المرحلة الراهنة والمقبلة، معربا عن تقديره لمصر قيادة وشعبا لدورها المستمر في نصرة الحقوق الفلسطينية، مضيفاً أنّ حركته طالبت مصر بالوقوف إلى جانبها في ظل الضغوط والتهديدات التي أعقبت الانتخابات التشريعية". فيما أشار إسماعيل هنية الذي كان أحد أعضاء الوفد الذي ترأسه خالد مشعل "أنّ الهدف من المشاورات مع القيادة المصرية هو التوصّل إلى أفضل صيغة تقدّمها الحركة للحكومة الفلسطينية المقبلة".(م.صالح 2009ب، 16-17)

وفي قراءة لهذه المواقف والتصريحات ولغيرها الصادرة عن قيادات حماس يمكن الاستنتاج أنّ حماس تميّزت ب "الكثير من المرونة والديناميكية، وسعت إلى توظيف العديد من نقاط التقاطع لطمأنة النظام المصري، وإظهار روح المسؤولية تجاه المصالح الفلسطينية والمصرية، لكنها كانت تتصرف باستقلالية تامّة عندما يتعلّق الأمر بهويتها الإسلامية أو بالمقاومة، أو عندما ترى أنّ النظام أخذ يمارس الضغط عليها لصالح مسارات لا تؤمن بها كمسارات التسوية، أو عمل ترتيبات تنتقص من حقوقها في الساحة الفلسطينية".(بدوان 2009)

إزاء هذه المواقف والتصريحات المتناقضة التي صدرت عن الطرفين يمكن القول أنّ النظام المصري دقّ الإسفين الأوّل في نعش العلاقات بينه وبين حركة حماس، وعمل على وضع العصا في دواليب استمرار هذه العلاقات على نحو يخدم القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني.

وبمجرّد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، وعلى الرغم من إطلاقها للعديد من المواقف البراغماتية، مثل احترامها للإتفاقات التي وقّعتها السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، وبقبولها لقرارات الشرعية الدولية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، وبأنّها ستفوّض رئيس السلطة بالمفاوضات مع " إسرائيل" شريطة أن تعرض نتائجها على الاستفتاء، إلا أنّ سياسة النظام المصري أخذت تتبلور بشكل جلي أكثر من أي وقت مضى في تعامله وتعاطيه مع حماس وحكومتها.

ففضلاً عن عدم استقبال رئيس الوزراء إسماعيل هنية وحكومته من قبل نظرائهم المصريين، إلا من خلال مسؤولي المخابرات المصرية، رفض النظام المصري تحويل الأموال للحكومة التي ترأسها حماس، بل ومصادرة الأموال التي جاء بها غير وزير في حكومة حماس من خلال معبر رفح، إلى جانب إغلاق معبر رفح، وتشديد الإجراءات على طول الحدود مع قطاع غزة، متماهياً بذلك مع الحصار الذي فرضه المجتمع الدولي عليها عقب فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة العاشرة.

ولعلّ هذا الموقف من النظام المصري السابق – وإن ترك بظلال كبيرة على علاقته بحماس– إلا أنّه لم يكن محسوباً تماماً، ولم يخضع لمصلحة الشعب المصري بقدر خضوعه لمصلحة النظام المصري. ويؤيّد هذا الاستنتاج الكاتب حسن نافعة إذ يقول "لو كنت في موقع صانع القرار المصري لرحبت بحصول حماس على الأغلبية التشريعية، ولاعتبرت تشكيلها للحكومة تطوراً مفيداً يمكن توظيفه في دعم الموقف التفاوضي الفلسطيني". مضيفا "أنّ الشرعية الفلسطينية تكتسب مصداقية أكبر في ظل تواجد فصيلي فتح وحماس معاً داخل النظام السياسي الفلسطيني وليس العكس. وهو ما لم تستطع الدبلوماسية المصرية أن تدركه".(نافعة 2006)

الباب الثاني: الحصار الاقتصادي على الحكومة العاشرة وموقف النظام المصري

بعيد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة العاشرة ورفضها بشكل قاطع التعامل مع اشتراطات الرباعية، والمتمثلة بالاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقات الموقعة معها، ونبذ ما يسمّى بالعنف، أفضى ذلك كلّه إلى فرض الحصار الشامل عليها وعلى الحكومة التي تقودها تعزز بشكل كبير بتاريخ 2007/6/15، أي بعد سيطرتها على قطاع غزة.

وقد شمل هذا الحصار إلى جانب مقاطعة حماس وحكومتها سياسيا وتعليق الاتصالات معها، إغلاق جميع المعابر الدولية والتجارية مع القطاع، وقطع المساعدات المالية وتقدر بنحو (600) مليون دولار سنويا، والتي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، فضلاً عن منع التحويلات المالية من خلال البنوك الأمريكية والأوروبية. زد على ذلك اتخاذ حكومة الاحتلال المصغرة قرارا بتاريخ 2007/9/19 يعتبر فيه قطاع غزة "كياناً معادياً"، إلى جانب احتجازه للعائدات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية، ومجموعة أخرى من الإجراءات في محاولة لتشديد الحصار والإغلاق.

هذا الحصار الشامل كان يعبّر عن التقاء مصالح العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وكان يهدف وبإجماع معظم الباحثين والمراقبين إلى إسقاط حماس وحكومتها. فبالنسبة إلى حركة فتح فإنّ إسقاط حماس يعني رجوعها إلى الحكم، وبالتالي تشكيل الأرضية المناسبة للاستمرار في نهج المفاوضات، الذي ترى فيه الخيار الوحيد لاسترداد

الحقوق الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية. وبالنسبة إلى "إسرائيل" فإنّ إسقاط حماس يعني "استكمال سياسية احتواء وضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فرض تسوية مع الفلسطينيين تخدم المصالح الإسرائيلية".(الحسن 2006، 37) وبالنسبة إلى النظام المصري فإنّ إسقاط أو سقوط حماس يعني فشل الإخوان المسلمين، التي لطالما نظر إليها كتهديد حقيقي لسلطته، إضافة إلى عدم تحوّل قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس بحكم الأمر الواقع إلى قاعدة "للإسلاميين المتطرفين" للقيام بعمليات تفجيرية في سيناء – حسبما يظنّ نظام مبارك.(amarni 2010) وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ إسقاط حماس يعني انتقال مشروعها المتمثل ب"الشرق الأوسط الجديد" إلى مرحلة متقدمة، والذي ترى فيه ضمانة حقيقية لمصالحها في المنطقة.

وقد أدّى هذا الحصار الشامل بحسب إحصائيات نشرت على موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار إلى وفاة حوالي 500 مواطنا لنقص الدواء، أو لعدّم التمكّن من السفر للعلاج في الخارج، كما أدّى إلى جعل 50% من أطفال غزة يعانون من أمراض فقر الدم وسوء التغذية، إضافة إلى ارتفاع معدّل البطالة إلى أكثر من 65%، ووضع 80% من سكان غزة تحت خط الفقر. هذا إلى جانب إغلاق آلاف المنشآت الاقتصادية بسبب عدم دخول مواد الخام واحتجاز البضائع في الموانئ الإسرائيلية. زد على ذلك تشريد عشرات الآلاف من المواطنين من منازلهم بعد تدميرها أثناء العدوان الذي شنّه الاحتلال الإسرائيلي على القطاع أواخر عام 2008 وعدم تمكنهم من إعادة بنائها لعدم توفر المواد اللازمة.

إلى جانب ما ذكر فقد ذكرت بعض التقارير أنّ الحصار الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على قطاع غزة والحكومة العاشرة أدّى وبحسب مسؤول الأمن الغذائي في برنامج الأمم المتحدة إلى منع إدخال 85% من المواد الغذائية اللازمة لسكان غزة، كما أدّى إلى فقدان حوالي 120 ألف وظيفة، كما أدّى إلى تلوّث مياه الشرب بسبب الدمار الذي أصاب محطات ضخ المياه ومحطات التكرير، بحيث أصبح أكثر من 100 ألف مواطن لا يحصلون على مياه الشرب إطلاقا، ونصف سكان القطاع يحصلون على مياه ملوثة غير صالحة للشرب. كما أدّى الحصار إلى تعذر إعادة بناء وترميم أكثر من 281 مدرسة كانت قد تعرضت للقصف نتيجة العدوان الإسرائيلي على القطاع أواخر 2008؛ ممّا فرض نظام الدوامين على أكثر من 80% من المدارس.(الزين 2012)

ولمواجهة هذا الحصار سعت حماس لدى الجامعة العربية لاستصدار قرار يلزم النظام المصري السابق بفتح معبر رفح الحدودي؛ لإدخال المعونات لأهالي القطاع. وبالتوازي مع ذلك نظمت حركة حماس العديد من الفعاليات الشعبية أمام معبر رفح؛ في محاولة للضغط على النظام المصري لفتح المعبر، وقد تطور الأمر بشكل متسارع عندما اقتحم الآلاف من الفلسطينيين بتاريخ 2008/1/23 المعبر بعد تدمير مسلحين أجزاء من السياج والجدار الإسمنتي.

وقد استنكرت وزارة الخارجية المصرية هذه الأحداث معربة عن أسفها إزاء الضغط الذي تمارسه بعض الأطراف على مصر – في إشارة إلى حماس– من أجل تحقيق مكاسب سياسية".(الدستور الأردنية 23\1\2008، 28)

وفي ذات السياق اعتبر الرئيس حسني مبارك "أنّ اقتحام معبر رفح إنّما هو نتيجة مباشرة للحصار المفروض على قطاع غزة، مشددا في الوقت نفسه على أنّ معبر رفح لن يفتح إلا إذا عاد الفلسطينيون إلى التفاهمات السابقة في هذا الصدد"،(الأيام 2008\1\26، 1) في إشارة إلى اتفاقية المعابر التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/25 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي "جعلت معبر رفح معبراً إقليمياً دولياً يتحكم في فتحه وإغلاقه عدّة لاعبين أبرزهم إسرائيل، التي وضعت مسمار جحا في هذه الاتفاقية من خلال مراقبة القادمين والذاهبين عبر الكاميرات".(بدوان 2010)

وبعد أحداث معبر رفح حاول النظام المصري ضبط حدوده مع قطاع غزة، فقام باعتقال 115 من أفراد حماس بحجة تجاوزهم معبر رفح بطريقة غير قانونية. فيما هدد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بكسر أقدام كل من يحاول أن يكسر خط الحدود المصرية.

من جهتها رأت حماس أنّ ما جرى على معبر رفح أمر طبيعي، وانعكاس لحالة الاحتقان الناتجة عن الحصار وإغلاق المعابر، مشددة في الوقت نفسه على عدم وجود مشكلة مع الشرطة المصرية. وقد طالب مشعل بفتح معبر رفح بشكل كامل، مضيفا أنّ الردّ في هذا الصدد بمقولة أنّ هناك اتفاقاً دولياً ينبغي احترامه أمر غير مبرر، في رسالة موجهة للرئيس حسني مبارك، مؤكّدا أنّ اقتحام معبر رفح كان قراراً شعبياً وليس تنظيمياً.(الأيام 2008\1\24، 1)

وقد أكّد سعيد صيام أنّ الاتصالات بين حركته والنظام المصري لم تنقطع، وقال " حذرنا من إغلاق الحدود مع مصر وعدم فتح معبر رفح ونحن لا نستطيع أن نقف في وجه الشعب، وأبناؤنا يموتون أمام أعيننا. مطالباً كل المعنيين أن يتحركوا من أجل فتح معبر رفح، رافضا التذرع بالاتفاقات الدولية، ومشددا على أنّ عدم حل مشكلة المعبر وبقاء الحصار، يعني إمكانية انفجار الوضع داخلياً مرة أخرى؛ الأمر الذي لا تسعى إليه حماس.(صحيفة فلسطين 13\2\2008، 2)

وبالاستناد إلى مواقف وتصريحات أركان النظام المصري السابق وقيادات حماس إزاء أحداث معبر رفح، ورفض الحكومة المصرية فتح المعبر، وتبريرها لذلك بأنها ملتزمة بالاتفاقات الدولية، وتحديداً اتفاقية المعابر بين السلطة وإسرائيل يمكن القول أنّ حجج النظام التي سيقت في هذا الشأن لم تكن مقنعة للكثيرين، فمصر ليست طرفاً في اتفاقية المعابر، كما أنّ مدة اتفاقية المعابر كانت سنة واحدة انتهت في نوفمبر 2006، ولم يتمّ رسمياً تجديدها، ثمّ إنّ إسرائيل نفسها لم تحترم هذه الاتفاقية وقامت بخرقها مئات المرات واستخدمتها كأداة لإذلال الفلسطينيين.

غير أنّ وحيد عبد المجيد مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام يرى "أنّ تساهل مصر مع إسرائيل في قضية المعابر هو الذي نقل مشكلة قطاع غزة إلى معبر رفح، وجعل مصر موضع اتهامات ومزايدات كثيرة".(عبده 2009)

وأيّا كانت التحليلات يمكن القول أنّ هذه الأحداث التي جرت على معبر رفح وما تبعها من إجراءات قام بها النظام المصري شكّلت انعطافة هامّة في مسار العلاقة بين

الطريفين أفضت إلى أزمة حقيقية بينهما، غير أنّ كلا الطرفين أبقيا خيطاً رفيعاً لاستمرار هذه العلاقة، وهو ما أكّد عليه المتحدثون باسم حركة حماس على الدوام.

وبعد تأزّم العلاقة بين الطرفين وأمام استمرار الحصار، ورفض الحكومة المصرية فتح معبر رفح تزايد عدد الأنفاق في قطاع غزة في محاولة للتغلب على تداعيات الحصار وإفرازاته، ففي حين كان عدد الأنفاق لا يتجاوز 20 نفقا في منتصف 2007 ازداد عددها ليصل إلى ما يقارب ال500 نفقا في تشرين الثاني / نوفمبر؛ الأمر الذي دفع "إسرائيل" والولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوط عليها من أجل إغلاق هذه الأنفاق بحجة أنه تستخدم لتهريب السلاح. وقد تجلّى ذلك في فحوى التقرير الذي أعدّته شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، والذي كشف عنه حاجي هوبرمان الباحث المتخصص في الشؤون العربية بجريدة ماكور ريشون اليمنية الإسرائيلية في دراسته، والذي أشارت فيه أنّ الجهات المختصة في مصر لا تبذل كل ما في وسعها، ويتعيّن عليها القيام بكل ما هو ممكن من أجل وقف تهريب السلاح وتسلل خبراء القتال والشؤون العسكرية إلى قطاع غزة.(م.صالح 2009ب، 46)

وفي هذا السياق شنّ النظام المصري بتاريخ 28\1\2008 أكبر عملية تدمير للأنفاق راح ضحيّتها العديد من المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، قدّره تجمّع أهالي ضحايا الأنفاق ب45 مواطنا. ولغرض إنجاح هذه العملية فقد تلقى عدد من أفراد حرس الحدود المصري تدريبات في الولايات المتحدة، وزوّدوا بأجهزة حديثة للكشف عن الأنفاق. وقد أوردت جريدة هآرتس أنّ الإدارة الأمريكية أعدّت تقريرا حول ضبط الأنفاق بين غزة

ومصر يقضي بتزويد مصر معدّات هندسية متطوّرة لاكتشاف الأنفاق وهدمها، إلى جانب حفر قناة مائية عميقة على طول الحدود.(م.صالح 2009ب، 47)

وبحسب التقدير الإستراتيجي (20) الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات فإنه وبالرغم أنّ العمليات التي قام بها النظام المصري لتدمير الأنفاق كلّفت الفلسطينيين ثمناً كبيراً؛ إلا أنّ هذه العمليات – على ما يبدو – لم تحقق أهدافها بشكل كامل؛ الأمر الذي دفع النظام المصري إلى بناء جدار فولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة. وكانت صحيفة هآرتس أول من كشف عن هذا الجدار، ففي عددها الصادر بتاريخ 2009/12/11 أكّدت الصحيفة "أنّ الجدار سوف يقام على امتداد الحدود المصرية مع القطاع، بصورة سيصبح معها من الصعب، بل من المستحيل استمرار العمل بالأنفاق الواصلة بين قطاع غزة والجانب المصري من الحدود". وفي معرض وصفها للمواصفات الفنية لهذا الجدار، أوردت هآرتس معلومات وتقارير تفيد "بأنّ الجدار يتكون من صفائح من "الفولاذ المعالج"، أخضعت لتجارب عدّة أظهرت قدرتها على مقاومة القطع والإذابة، ونقلت بالبحر من الولايات المتحدة إلى مصر". وقد وصفت كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الجدار بأنه "أكثر متانة من "خط بارليف"، وأشارت إلى أنّ تكلفة بناء الجدار كاملة تعهدت بها واشنطن، مبدية أسفها لاشتراك الحكومة المصرية في بناء هذا الجدار".

وبحسب التقدير الإستراتيجي (20) الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات فقد أرجعت العديد من المصادر بناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة إلى التزام

قطعته القاهرة على نفسها في أثناء المداولات السياسية والدبلوماسية التي رمت لوقف عملية الرصاص المصهور على القطاع، حيث اشترطت " إسرائيل" الحصول على ضمانات أمريكية وأوروبية ومصرية بإحكام القبضة على خطوط توريد السلاح والعتاد إلى القطاع مقابل وقف عدوانه عليه. فيما أكّد النظام المصري أنّ بناء الجدار أو ما أسماه الأعمال الإنشائية، إنما يقوم بها على أرض مصر وداخل حدودها، وفي إطار حقه في ممارسة "السيادة" و"حفظ أمن مصر القومي"، إلى غير ما هنالك من مسّوغات ومبررات قانونية، لا تأخذ بعين الاعتبار، أبداً، الظروف الخاصة بقطاع غزة المحاصر والمجوّع والمنكوب.

فيما ترى الأخيرة أنّ الأنفاق ضرورة ملحّة للشعب الفلسطيني للتخفيف من وطأة الحصار المفروض عليها، وأنّ من حق أي شعب يعاني من الحصار وإغلاق المعابر أن يعمل على حفر الأنفاق من أجل توفير المتطلبات الأساسية له، مؤكّدة ألا أحد يحق له من ناحية أخلاقية مطالبة الفلسطينيين بعدم حفر الأنفاق.

ومع تشديد الحصار على قطاع غزة وبالتحديد عقب سيطرة حماس على القطاع منتصف عام 2007 ومشاركة أطراف إقليمية ودولية في هذا الحصار انبرت العديد من المنظمات الدولية لكسر هذا الحصار، وقامت بتسيير العديد من القوافل البرية والبحرية إلى قطاع غزة، ضمّت برلمانيين وشخصيات سياسية، فضلا عن المواد الطبية والإنسانية، وقد منعت السلطات المصرية مرور بعض القوافل البرية إلى معبر رفح وعرقلة مرور البعض

الآخر؛ الأمر الذي تسبب في زيادة التوتر الحاصل في العلاقة بين النظام المصري وحماس.

ومن خلال قراءة للأحداث التي وقعت أمام معبر رفح الحدودي، وما أعقبها من تصريحات ومواقف وإجراءات قام بها النظام المصري تمثلت باعتقال العشرات من أبناء حماس، مروراً بتدمير الأنفاق وقتل العشرات من المواطنين داخل هذه الأنفاق، إلى جانب بناء الجدار الفولاذي على طول الحدود المصريّة الفلسطينية، ووصولاً إلى منع قوافل كسر الحصار من المرور عبر معبر رفح أو عرقلة مرورها يمكن القول أنّ العلاقة بين حماس والنظام المصري دخلت طوراً جديداً يتسم بالتوتر الشديد وانعدام الثقة، ولكنّ هذه العلاقة المتوترة لم تتحوّل إلى صراع بين الطرفين؛ ذلك أنّ لكل طرف مصالح لا يمكن تجاوزها على نحو ما سنرى في الفصل اللاحق.

الباب الثالث: اتفاق مكة 2007 وما أعقبة من انقسام على الساحة الفلسطينية

أدّى تفاقم الأوضاع الإقتصادية في قطاع غزة نتيجة استمرار الحصار على القطاع، وما صاحبه من توتر بين حركتي فتح وحماس على خلفية تنازع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، والإضرابات التي قامت بها النقابات المقربة من حركة فتح بسبب تأخر صرف رواتب الموظفين، والتي أدّت إلى شلل كافة المؤسسات الحكومية، إلى جانب تزايد الفلتان الأمني "المنظّم" في مختلف مناطق السلطة الفلسطينية، ناهيك عن تأزّم العلاقة بين النظام المصري السابق وحماس بسبب أحداث معبر رفح، والإجراءات التي قام بها النظام على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والتي كان من أبرزها تدمير عدد كبير من الأنفاق وقتل العشرات من المواطنين الفلسطينيين واعتقال العشرات من أبناء حماس وتعذيبهم في السجون المصرية، كلّ ذلك أدّى إلى دخول المملكة العربية السعودية على الخط من خلال استضافتها لممثلين عن حركتي فتح وحماس ورعايتها للحوار بين الطرفين أفضى في النهاية إلى توقيع الحركتين على ما اصطلح عليه "اتفاق مكة 2007"، والذي أسهم بشكل مباشر في تشكيل أول حكومة وحدة الوطنية.

وقد تضمن اتفاق مكة العديد من البنود أهمّها: تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، والمضي قدما في إجراءات تطوير منظمة التحرير وإصلاحها استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق، فضلاً عن تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

وقد عكس هذا الاتفاق مرونة كبيرة من حماس، فالبرغم من أنّه أكّد تولي هنية رئاسة حكومة الوحدة، فقد أقر توزيع حقائب الوزارات الرئيسية على شخصيات مستقلة، كما حمل قبولاً صريحاً من حماس بدولة فلسطينية على حدود 1967، وصيغة وسطية لتوضيح موقف الحكومة من القرارات الدولية، ومبادرة السلام العربية التي تتعلّق بالقضية الفلسطينية. (نافع 2009، 8)

ومن جهة أخرى أشاد خالد مشعل بالجهود التي تبذلها مصر في خدمة القضية الفلسطينية ككل، وجهودها الرامية إلى إنضاج اتفاق مكة الموقّع بين حركته وحركة فتح، نافياً في الوقت نفسه أن يكون أي من المسؤولين المصريين قد وجّه له عتاباً أو أي إشارة يفهم منها أنّ مصر كانت غير مرتاحة لاتفاق مكة، مؤكّدا على تواصل حركته مع المسؤولين المصريين لحظة بلحظة قبيل الاتفاق وأثناءه وبعده.(الأيام 26\2\2007، 1)

غير أنّ الكثير من المراقبين يرون أنّ النظام المصري أخفى امتعاضه من اتفاق مكة، بالرغم من التصريحات الإيجابية التي صدرت عن النظام المصري في هذا الصدد، وبالرغم من تصريحات قادة حماس، الذين أكّدوا عدم انزعاج النظام المصري من هذا الاتفاق، ولعلّ سبب الإمتعاض يتعلّق بشعور النظام المصري أنّ هناك أطرافاً باتت تنافسها على إدارة الملف الفلسطيني، الذي لطالما نظر إليه هذا النظام بأنّه ملف حصري، وبأنّه مدخل لتعزيز حضوره الإقليمي.

وبالمجمل وبالاستناد إلى التصريحات والمواقف الصادرة عن أركان النظام المصري وقيادات حركة حماس عقب توقيع الأخيرة على اتفاق مكة، يمكن القول أنّ تحسّنا لم

يطرأ على العلاقة بين الطرفين بقدر ما هو تخفيف لحدّة التوتر الناتج عن العديد من الأحداث والمواقف التي كان للنظام المصري دور بارز فيها، وهو ما ذهب إليه الكاتب هشام منور الذي اعتبر فيه توقيع حماس لاتفاق مكة 2007 كان بمثابة إذابة شيء من جبل الجليد في علاقة النظام المصري بحماس.(منور 2009)

غير أنّ اتفاق مكة الذي أبرم بين فتح وحماس لم يلبث وأن انهار للعديد من الأسباب، أهمّها أنّ هذا الاتفاق لم يعالج بشكل جذري أهم مشكلة أدّت إلى الاقتتال، ألا وهي عدم خضوع الأجهزة الأمنية الفلسطينية للحكومة، وتصرفت وكأنها ذراع عسكري لحركة فتح، إضافة إلى اندلاع عمليات القتل على خلفية الأخذ بالثأر بين العائلات التي ينتمي إليه نشطاء حركتي فتح وحماس، وتشكيل فتح قوة تنفيذية خاصة بالحكومة التي شكلتها حماس، حيث جرى تزويدها بالسلاح والسيارات، ناهيك عن الضغوط الخارجية، والتي كانت تسعى لإحباط الاتفاق. وأخيرا وليس آخرا عدم تحرك الدول العربية لإنجاح حكومة الوحدة، وتحديدا على صعيد رفع الحصار.(النعامي 2007)

بينما يضيف الأستاذ حمدي العبدالله في دراسة قام بها في هذا الشأن إلى جانب ما ذكر عاملين آخرين لانهيار اتفاق مكة وهما: التباين والاختلاف الجذري في الرؤيا السياسية بين فتح وحماس لآفاق حل القضية الفلسطينية، ونشوء أقطاب وتيارات داخل السلطة نفسها للسيطرة على السلطة.(العبد الله 2008)

ويبدو أنّ هذه الأسباب أو العوامل التي تمّ استعراضها –على أهميّتها– لم تكن حاسمة في فشل اتفاق مكة أو انهياره، بقدر ما كانت عوامل مساعدة، حيث أنّ العامل الحاسم

في هذا الصدد هو تقديرات حماس بأنّ هناك خطة كاملة ومنهجية، شاركت في إعدادها العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وكانت تهدف إلى تقويض سلطتها، وبالتالي إفشال تجربتها. ويؤيّد هذا الاستنتاج ما رشح عن بعض التقارير التي نشرتها بعض الصحف، ولا سيّما صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 2007/1/11.

ومع انهيار اتفاق مكة ما فتئ التوتر وأن عاد ليسيطر على العلاقة بين النظام المصري وحماس، عقب سيطرة الأخيرة على قطاع غزة منتصف عام 2007، والذي جاء بعد تزايد المؤشرات منذ مطلع 2007 على تبلور مخطط عمل كانت تتعهده قطاعات أمنية في جسد السلطة، بدعم مادي ولوجستي أمريكي، وربما أوروبي وتعاون بعض الدول العربية لتقويض نفوذ حماس في قطاع غزة. ناهيك عن أنّ الأجهزة الأمنية بقيت كأنها إقطاعيات مستقلة، بعد أن عجزت أو فشلت كل التفاهمات الفلسطينية بدءاً من اتفاق القاهرة، إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إل اتفاق مكة في إخضاع تلك الأجهزة لقرار الحكومة الفلسطينية، بغض النظر عن هوية الحكومة، وهوية وزير داخليتها".(جمعة 2007، 140)

وفي هذا الصدد نقلت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 2007/1/11 نقلا عن موقع (conflict forum) أنّ هناك خطة أمريكية وضعتها الإدارة الأمريكية، وتحديدا أليوث إبرامز نائب مستشار الأمن القومي لإسقاط حماس، وتقضي هذه الخطة التي كشف عنها إليستر كروك المنسق الأمني السابق للإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ومارك بيري، وهو جنرال أمريكي سابق بتسليح وتدريب مقاتلين من حركة فتح ليواجهوا

مقاتلي حماس تمهيدا لإعادة السلطة بشكل تام إلى حركة فتح بمساعدة الأجهزة الأمنية التابعة لمحمد دحلان، إلى جانب إحداث فوضى في الأراضي الفلسطينية؛ لإظهار عجز حماس عن قيامها بضبط الأمن؛(النعامي 2007) الأمر الذي دفع حماس للقيام بتوجيه ضربة إستباقية انتهت بسيطرتها على القطاع.

غير أنّ ما أقدمت عليه حماس – في نظر بعض المراقبين والمحللين– ربما أغفل اعتبارات كثيرة وهي تتخذ قرارها بحسم معركة غزة، ففضلا عن تكريس الانفصال بين غزة والضفة، وتفرّد الاحتلال بقطاع غزة، وتشديد الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني،(مصلح 2007، 66–67) فقد أعادت هذه الخطوة التخوفات التي توارت نسبيا تجاه الحركة في العواصم العربية، وهو ما أظهر حماس وكأنّ لها أجندتين ظاهرة وباطنة، فمن جهة كانت تحاور في القاهرة وتجأر بالشكوى من ممارسات "تيار الإفشال الفتحاوي" وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، ومن جهة أخرى كانت تعدّ العدة لأخذ زمام غزة بيدها، دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة، وهو ما جعل القاهرة تشعر بهذه الازدواجية.(جمعة 2007، 140)

وهنا يمكننا التسليم بهذا الرأي أو التحليل إذا ما كانت حماس حقيقة قد حضّرت لهذه الخطوة مسبقا، ولكنّ تصريحات قادتها، وبعض المعطيات على الأرض، مثل بعض الأخطاء التي وقع بها العديد من عناصر الحركة تؤكّد أنّ ما قامت به، لا يعدو كونه قراراً اضطرارياً فرضه الواقع.

ووفقا لإحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد سقط جراء الأحداث التي وقعت بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة 161 قتيلا، بينهم 43 مدنيا، و91 من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 من عناصر حماس والقوة التنفيذية التابعة لها.(م.صالح 2009ب، 35) وقد قام الرئيس محمود عباس على إثر هذه الأحداث بإقالة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ طوارئ برئاسة سلام فياض في رام الله.

وفيما يرى البعض بأنّ الموقف المصري تجاه سيطرة حماس على غزة كان موقفاً انتظارياً بلغة لعبة الشطرنج، والمفترض في تكتيكات هذه اللعبة أنّ النقلة الإنتظارية تهدف إلى بعض الوقت للتفكير في نقلة تؤثر على الرقعة. وفي هذه الحالة يكون الانتظار مفيداً ومنتجاً.

ولعلّ مرجع هذا الموقف أنّ النظام المصري كان أمام خيارين اثنين أحلاهما مر. فالأول أنّ إنهاء سيطرة حركة حماس على غزة قد يعني تصاعد الصدام مع جماعة الإخوان، وهو ما لا يخدم النظام في المرحلة الحالية في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها مصر. والثاني أنّ غض الطرف عن سيطرة حماس على قطاع غزة قد يترتب عليه فشل الحركة في إدارة القطاع؛ الأمر الذي يعني حدوث فوضى داخل غزة، وبالتالي تدفق أعداداً من الفلسطينيين يصعب حصرها إلى الحدود المصرية، وهو ما أرّق النظام المصري على الدوام.(فطافطة 2008، 50)

ولكنّ حقيقة الموقف المصري تجاه سيطرة حماس على قطاع غزة كان معارضاً لهذه الخطوة جملةً وتفصيلاً، وإن لم يتطوّر إلى تدخل عسكري مباشر. وقد تجلّى ذلك بسحب الوفد الأمني المصري من القطاع، وإغلاق مقره هناك دون تحديد موعد لعودته، حيث أعلنت مصادر مقرّبة من الرئيس حسني مبارك أنّ عودة الوفد الأمني المصري إلى القطاع مرتبط بالأجواء المواتية، في إشارة إلى اشتراط مصر عودة العلاقات الطبيعية بين فتح وحماس، وعودة الأجهزة الأمنية التابعة لرئاسة السلطة للعمل في القطاع.

كما قامت القوات المصرية بإغلاق معبر رفح أمام حركة المسافرين والقادمين، فضلا عن تكثيف تواجدها على الحدود مع قطاع غزة؛ تحسّبا من نزوح الفلسطينيين إلى مصر، فيما رحّب وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة الوحدة الوطنية التي كان يرأسها إسماعيل هنية.

ومن المفيد أن نذكر هنا أنّ النظام المصري غيّر من طريقة تعامله مع حركة حماس، بعدما قدّمت الحركة وثائق حساسة وخطيرة إلى السلطات المصرية عثر عليها في مقار الأجهزة الأمنية عقب سيطرتها على قطاع غزة، فقد تضمنت هذه الوثائق شريطاً مصوّراً يظهر فيه عناصر أمنية مقرّبة من دحلان يتباحثون في كيفية وضع كاميرات حساسة قرب الحدود المصرية مع قطاع غزة تكشف تحركات الجنود المصريين المرابطين هناك، بناء على رغبة إسرائيلية، وهذه الكاميرات كان يفترض أن ترتبط بغرفة التحكّم الإسرائيلية في معبر كرم أبو سالم شرقي معبر رفح الحدودي. ومن هذه الوثائق أيضاً خريطة عليها توقيع مدير الأمن الداخلي الفلسطيني السابق العميد رشيد أبو شباك تظهر إحداثيات

مكتب الوفد الأمني المصري الذي كان يقيم في قطاع غزة، ووثيقة أخرى موقعة من قبل الشخص نفسه عن آلية عمل كاميرات المراقبة التي تحيط بالمقر الأمني المصري، إلى جانب زيارات الفصائل الفلسطينية للوفد الأمني المصري التي لا تتعلق بالعمل الرسمي.(م.صالح 2009ب، 34)

وفي محاولة لإحداث توازن في علاقتها مع طرفي النزاع على الساحة الفلسطينية لفترة لم تستمر طويلا فقد عبّر عمر سليمان عن استيائه من تصرفات بعض التيارات في فتح، محمّلا إياها مسؤولية إشعال فتيل الاقتتال الفلسطيني– الفلسطيني.

وفي تطوّر هام ألقى بظلاله على العلاقة بين الطرفين طالبت مصر على لسان وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط بإرسال قوات فصل عربية إلى قطاع غزة مبرراً ذلك بمساعدة الفلسطينيين، مشددا على أنّ بلاده والجامعة العربية يمكن أن تقوما بدور فعّال في هذا الشأن؛(الأيام 31\3\2008، 1) الأمر الذي قرأته حماس بوصفه محاولة لإنهاء سيطرتها على قطاع غزة، ولتعبيد الطريق أمام رئاسة السلطة وفتح للسيطرة على قطاع غزة قبل تحقيق المصالحة والتوافق الوطني.

وفي هذا السياق أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية رفضه إرسال قوات فصل عربية، معتبراً أنّ ذلك تجاوزاً لحكومته الشرعية والمنتخبة، مؤكّداً في الوقت نفسه عدم ممانعته من الاستفادة من الخبرات الأمنية العربية لتطوير الأجهزة الأمنية الفلسطينية. (الأيام 15\6\2008، 1)

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ السياسة المصرية لم تتخذ موقفاً عدائياً تجاه حماس، ولم تعتبرها قوة معادية لأمنها القومي، رغم أنّها ترى في سيطرتها على قطاع غزة خطراً كامناً على هذا الأمن؛ الأمر الذي يعني تفضيل السعي إلى استيعاب هذا الخطر الذي تمثله حماس، وليس خوض معركة ضدها أو فتح مواجهة معها.

وخلاصة القول أنّ انهيار اتفاق مكّة، وما أعقبه من انقسام على الساحة الفلسطينية عقب سيطرة حماس على قطاع غزة قد أثّر بشكل كبير على مسار العلاقة بينها وبين النظام المصري السابق، وشكّل منعطفا خطيراً أمام استمرار هذه العلاقة على النحو المرجو. وقد تجلّى ذلك بسحب النظام المصري الوفد الأمني المصري من قطاع غزة، وما رافقه من تصريحات وتهديدات أركان النظام وتحديداً التلويح بإرسال قوات فصل عربية إلى القطاع.

الباب الرابع: الحرب على غزة وموقف النظام المصري

في نهاية عام 2008 وتحديداً في 2008/12/27 قام الجيش "الإسرائيلي" بشنّ حرب غير مسبوقة على قطاع غزة، استمرت حوالي 22 يوما، استخدم خلالها مختلف أنواع الأسلحة بما فيها المحرّمة دولياً، حيث ذكرت العديد من التقارير أنّ الجيش "الإسرائيلي" استخدم أكثر من 3000 طن من المتفجرات، وهو ما يعادل 3 أضعاف ما تمّ استخدامه في حرب حزيران عام 67. وقد أسفرت هذه الحرب بحسب إحصائيات نشرت على موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار عن استشهاد 1450 مواطنا فلسطينيا بينهم 450 طفلا، وجرح 5400 آخرين، وتدمير أكثر من 20 ألف منزل وكامل المباني الحكومية، إضافة لاستهداف مؤسسات تعليمية وثقافية واجتماعية كان من أبرزها الجامعة الإسلامية. في حين بلغت الخسائر المادّية الناجمة عن هذه الحرب ما لا يقل عن 2 مليار دولار.

وجاءت هذه الحرب عقب انتهاء التهدئة التي أبرمتها حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في قطاع غزة مع الاحتلال الإسرائيلي بوساطة النظام المصري وبمبادرة منه، بدأ تنفيذها صباح 2008/6/19 وانتهت صباح 2008/12/19، وكان من المفترض أن يتمّ بموجبها وقف العدوان الصهيوني من قتل واجتياح واغتيال، إلى جانب رفع الحصار عن القطاع، وفتح جميع المعابر بما فيها معبر رفح في ظل وفاق وطني بين فصائل المقاومة، في مقابل وقف فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

غير أنّ "إسرائيل" لم تلتزم بشروط التهدئة، وقامت بخرقها بحسب إحصائيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 195 مرة ، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا جراء الاعتداءات الإسرائيلية 22 شهيدا. فيما بقي معبر بيت حانون "إيرز" مغلقا طوال فترة التهدئة، في حين أغلق معبر المنطار 149 يوما وفتح 34 يوما فقط، وأغلق معبر ناحل عوز 78 يوما وفتح لمدة 10 أيام، وأغلق معبر كرم أبو سالم 127 يوما وفتح لمدة 56 يوما. أمّا معبر رفح فقد أغلق خلال فترة التهدئة 163 يوما وفتح جزئيا 20 يوما.

ومع انتهاء الموعد الرسمي للتهدئة أعلنت حماس ومعها فصائل المقاومة في قطاع غزة إنهاء التهدئة، ورفض تمديدها مطلقاً؛ لعدم التزام "إسرائيل بشروطها، أعقبها موجة من التصعيد المتبادلة، حمّل فيها كل طرف مسؤولية إفشال التهدئة؛ وهو ما أدّى في النهاية إلى شنّ "إسرائيل" عدوانها غير المسبوق على قطاع غزة.

وإذا كان انهيار التهدئة وما تبعه من تصعيد بين "إسرائيل" من جهة، وبين حماس وفصائل المقاومة من جهة أخرى سبباً في شنّ "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة، إلا أنّ العديد من المراقبين والمحللين يرون أنّ القضية كانت أبعد من ذلك بكثير، حيث يشير محمد حسنين هيكل أنّ "إسرائيل" كانت تخطط منذ فترة لشنّ عدوانها على قطاع غزة من أجل إنهاء وجود حماس، وإن لم تعلن عن ذلك صراحة.(هيكل 2008) ويعزز هذا التحليل تصريحات وزير "الدفاع الإسرائيلي" إيهود باراك، التي نشرتها صحيفة الغد بتاريخ 2008/12/28، حيث أكّد باراك خلالها بأنّ الجيش الإسرائيلي قد شرع منذ عدة أشهر بالإعداد لتوجيه ضربة قاسية إلى حماس بهدف "تغيير الوضع القائم" مضيفا أنّ "العملية"

التي سيقوم بها الجيش الإسرائيلي ستتوسع وتتعمّق وفق الحاجة، رافضا في الوقت نفسه ما أسماه "بث الأوهام". ولعلّ تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي لفني لصحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2009/1/2 تتقاطع إلى حدّ كبير مع تصريحات باراك في هذا الشأن، حيث أشارت الأخيرة فيها "أنّ الطريقة الوحيدة ليتمكّن الفلسطينيون من إقامة دولتهم تمرّ بتغيير الوضع في غزة"(الكيالي 2009، 14-17) ، وبقراءة هذين التصريحين يمكن القول أنّ هناك أهدافا فضفاضة في الأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية للحرب على غزة، وكذلك في النتيجة التي ستفضي إليها.

غير أنّ الكاتب والمحلل السياسي عبد الستار قاسم يعتقد أنّ الحرب التي شنّت على قطاع غزة هي مكمّلة للحصار المضروب على الشعب الفلسطيني منذ أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية، والذي يرمي أصلا لإسقاطها لاعتبارات تتعلق بالحد من امتداد تجربتها إلى بلدان عربية أخرى، فضلاً عن تمرير مخططات تصفوية للقضية الفلسطينية، زد على ذلك أنّ "إسرائيل" تريد وضع حدّ لتعاظم قوة حماس العسكرية، والتي أضحت تشكّل خطراً حقيقياً عليها. هذا إلى جانب إضعاف حلفاء إيران في المنطقة تمهيدا لضربها.(قاسم 2008)

وإذا ما سلّمنا بهذه الرزمة من الأسباب والأهداف، وأضفنا إليها محاولة الحكومة "الإسرائيلية" تخليص جنديها المأسور لدى حماس، واستعادة هيبة جيشها، التي سقطت إبّان حرب لبنان 2006 ، فإنّ أيّ منها لم يتحقق عمليا على الأرض، وهو ما اعتبره

مراقبون هزيمة أخرى للجيش الإسرائيلي؛ باعتبار أنّ حركات المقاومة تنتصر إذا لم يحقق خصمها أيّا من أهدافه، حتى ولو تكبّدت الكثير من الخسائر المادّية والمعنوية.

وقبيل بدء العدوان على غزة وتحديدا بتاريخ 2008/12/25 قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي لفني بزيارة مصر التقت خلالها بالرئيس المصري حسني مبارك وعدد من المسؤولين المصريين، وهددت خلال مؤتمر صحفي عقدته مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من قطاع غزة، مضيفة أنّ استمرار سيطرة حماس على قطاع غزة أصبح يشكّل مشكلة ل"إسرائيل" وللمنطقة بشكل عام؛ الأمر الذي رآه كثير من المراقبين والمحللين بمثابة موافقة ضمنية، بل نوعا من التواطؤ على شنّ العدوان على قطاع غزة.

وقد علق أبو الغيط على تصريحات ليفني قائلا " الرئيس مبارك أكّد لليفني ضرورة ضبط النفس، وعدم التصعيد العسكري".(الأيام 26\12\2008، 1) غير أنّ تصريحات أبو الغيط ليلة وصول ليفني إلى القاهرة كانت مغايرة تماماً، حيث ذكر فيها إطلاق ما يزيد عن 60 صاروخاً من قطاع غزة، معتبراً أنّ إطلاق هذه الصواريخ في هذا التوقيت كان الهدف منه توصيل رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري لاحتواء الموقف المتدهور في قطاع غزة ؛ الأمر الذي فهم منه بأنّه تحريض على القطاع وفصائل المقاومة هناك، بل إنّ مثل هذا التصريح شكّل دافعاً لإسرائيل لشنّ عدوانها على قطاع غزة.

وقد استنكرت حماس إطلاق ليفني لتصريحاتها من العاصمة المصرية، معتبرةً أن هذه التصريحات إنّما هي إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، مستهجنةً في الوقت نفسه

قبول مصر إطلاق مثل هذه التصريحات من عاصمتها، إلى جانب التحريض الذي ظهر في تصريحات أبو الغيط؛ الأمر الذي زاد من حدّة التوتر بين النظام المصري وحماس، وفاقم من تعقيدات العلاقة بينهما.

وفي أعقاب بدء العدوان الإسرائيلي على غزة أدان الرئيس المصري حسني مبارك العدوان، وأصدر تعليماته باستقبال المصابين عبر معبر رفح، وتقديم العلاج اللازم لهم في المستشفيات المصرية.

ولم يقف الأمر عند التراشق الإعلامي بين الطرفين، بل تجاوز ذلك إلى القيام ببعض الإجراءات على الأرض وتحديداً من قبل النظام المصري، حيث منع الأخير من خلال أجهزته الأمنية أو عرقل مرور العديد من البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية القادمة إلى معبر رفح؛ الأمر الذي زاد من حدّة التوتر بين الطرفين أوصلت العلاقة بينهما إلى الأزمة.

ففي تاريخ 2008/12/28 منعت السلطات المصرية ثمانية من الجراحين المصريين وعدد آخر من الممرضين من الدخول إلى قطاع غزة لإجراء عمليات عاجلة لجرحى العدوان؛ إلا أنّ وزير الصحة المصري حاتم الجبلي أن يكون الجانب المصري منع دخول الأطباء إلى قطاع غزة، موضحاً أنّ الجانب الإسرائيلي هو الذي منع الأطباء من الدخول إلى القطاع.(الأيام 29\12\2008، 1)

وفي ذات السياق أيضا وبتاريخ 2008/12/30 حمّل الرئيس المصري في كلمة أذاعها التلفزيون المصري حركة حماس المسؤولية عن العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له

القطاع، معتبراً أنّ الحركة أعاقت الجهود المصرية لتمديد التهدئة، وأنها بذلك وجهت ل"إسرائيل" دعوة مفتوحة لشنّ عدوانها على القطاع، مؤكّدا في الوقت نفسه أنّ معبر رفح لن يفتح إلا للحالات الإنسانية في ظل عدم الرجوع لاتفاقية المعابر 2005، علما بأنّ مدة الاتفاقية انتهت فعلياً، وبأنّ إسرائيل لم تلتزم بها مطلقاً وخرقتها عشرات المرات.

زد على ذلك الأمر أنّ مصر ليست طرفا فيها من الأساس، وهو ما أكّد عليه أيضاً الكاتب حسن نافعة، حيث يرى الأخير أنّ من الأخطاء التي وقع فيها النظام المصري، وأدّت بحسب وجهة نظره إلى أزمة ثقة بين الأخير وحركة حماس راحت تتفاقم تدريجياً، هي الإصرار على استمرار إغلاق معبر رفح رغم أنّ مصر ليست طرفاً في اتفاقية المعابر لعام 2005 وعدم وجود ما يلزمها قانونا بإغلاقه، هذا إلى جانب إحجامها عن توجيه اللوم لإسرائيل عندما قامت الأخيرة بخرق متكرر لاتفاقية التهدئة، والذي أدّى في النهاية إلى فشلها وشنّ الحرب على غزة.(نافعة 2009)

وقد زادت حدّة التوتر بين النظام المصري وحماس في أعقاب رفض النظام المصري دعوة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة بتاريخ 2008/1/16، داعيا في الوقت نفسه إلى عقد قمة تشاورية دولية بشأن العدوان على غزة في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 2009/1/18 ، شاركت فيها إلى جانب مصر قادة ست دول أوروبية والأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الفلسطيني والتركي، بحث المشاركون فيها سبل تثبيت وقف إطلاق النار، وفتح المعابر، وفك الحصار، وتقديم المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع المنكوبين؛ الأمر الذي اعتبر في حينه محاولة من النظام المصري لإفشال خطوات هامة

كان من المفترض أن تخرج عن القمة العربية بشأن استمرار هذا العدوان، مثل المطالبة بإغلاق مكاتب التمثيل الإسرائيلية في غير بلد عربي، والتلويح بسحب المبادرة العربية للسلام، ودعوة مجلس الأمن بالانعقاد الفوري لإدانة العدوان الإسرائيلي على القطاع، وهو ما فسّر على أنّه "دليل إضافي على تواطؤ النظام المصري في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورغبة في إعطاء مزيد من الوقت للحكومة الإسرائيلية لتصفية حماس" .(حمزاوي 2009)

ويرى الباحث محسن صالح أنّ استمرار النظام المصري في إغلاق معبر رفح مع بدء العدوان على قطاع غزة، وعدم اتخاذ أيّ إجراء ضد المذابح الإسرائيلية في القطاع وحتى مجرّد سحب السفير المصري أو طرد السفير الإسرائيلي (كما فعلت فنزويلا)، ومضمون خطاب الرئيس المصري، بل والمبادرة المصرية التي تضمّنت العديد من البنود لوقف الحرب على غزة، كلها أدلة على رغبة النظام المصري بإسقاط حماس، يضاف إلى ذلك قدوم محمّد دحلان إلى القاهرة قبيل العدوان، ومعه الكثير من أتباعه لعمل ترتيبات ما بعد سقوط حماس حسب ما رشح عن بعد المصادر؛ الأمر الذي يعبّر – بحسب الكاتب– إلى مدى تعامل السلطات المصرية مع حماس كعبء ثقيل، وهو السبب في تأزم العلاقة بين الطرفين.(م.صالح 2009ت)

وفي السياق ذاته أشار عبدالله الأشعل أنّ هناك ثلاث نظريات فيما يتصل بطريقة تعامل النظام المصري مع حماس قبل وأثناء وبعد شنّ "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة، وترى النظرية الأولى بأنّ مصر لعبت دورا يتسم بالتآمر لصالح "إسرائيل" ويسوق أصحاب هذه

النظرية مجموعة من الدلائل على هذه النظرية أبرزها تورط مصر في مساندة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة من خلال إطلاق وزيرة الخارجية تهديداتها بضرب حماس من القاهرة، إضافة إلى تصريحات أبو الغيط بعد يوم واحد من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي حمّل فيها حماس صراحة مسؤولية هذا العدوان، وكأنّ لسان حاله يقول إنّ ما تقوم به "إسرائيل" هو جزاء عادل بسبب رفض حماس تحذيرات مصر من عدم تجديد الهدنة، ناهيك عن استكتاب عدد المحللين والكتّاب لتشويه صورة حماس أمام الرأي العام. وترى النظرية الثانية أنّ ارتباك الأداء المصري فيما يخص التعامل مع حماس وقطاع غزة وعدم كفاءته قد دفع "إسرائيل" إلى الاستخفاف بمصر واستغلال سذاجتها على نحو مكّنها من شنّ عدوانها على القطاع. فيما ترى النظرية الثالثة أنّ مصر غررت بإسرائيل لكي تقوم بما أسمته مصادر إسرائيلية "المهمّة القذرة" ضد حماس وتحمّل المسؤولية أمام الضمير والرأي العام العالميين.(الأشعل 2009)

وإذا ما أسقطنا هذه النظريات على أرض الواقع نجد أنّ النظرية الأولى لها ما يعززها استناداً إلى سلوك النظام المصري تجاه حماس منذ فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومتين العاشرة والحادية عشر. بينما نجد أنّ النظرية الثانية غير منطقية وغير واقعية، باعتبار أنّ الارتباك قد يظهر في موقف أو حدث وليس على الدوام، كما أنّ المرتبك سرعان ما يراجع نفسه إذا ما واجه ردود فعل، من مثل خروج الملايين في غير دولة وعاصمة عربية وإسلامية وغربية تهتف ضده. أمّا النظرية الثالثة فلا داعي لمناقشتها أصلاً؛ باعتبار أنّ "إسرائيل" ليست وحدها من كانت معنية بشنّ الحرب على

قطاع غزة وحماس، وبالتالي إذا سلمنا جدلا بأنّ النظام المصري قد نجح في تغرير إسرائيل، فكيف سينجح في تغرير الولايات المتحدة ومعها الكثير من الأطراف الدولية.

وأيّا كانت النظرية التي تعامل بموجبها النظام المصري مع حماس وقطاع غزة فإنّ ذلك يعزز الاستنتاج بأنّ النظام المصري قد نحى بعلاقته مع حماس إلى مزيد من التوتر والتعقيد، لدرجة يصعب معها تصوّر حدوث اختراق من أجل ترميميها أو تطويرها.

وفي المحصلة فإنّ إعلان وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني الحرب على حماس وقطاع غزة من القاهرة وبحضور وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، وتحميل الرئيس مبارك حماس مسؤولية العدوان الإسرائيلي من خلال رفضها تجديد التهدئة، فضلا عن إغلاق معبر رفح حتى في أوج العدوان الإسرائيلي، ومنع القوافل الطبية والإنسانية من المرور عبر معبر رفح لإغاثة سكان القطاع وتطبيب الجرحى، ناهيك عن إفشال القمة العربية الطارئة، التي عقدت في قطر بشأن تدارس الخطوات اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي، يشي في أحسن الأحوال عن رضا وموافقة ضمنية من قبل النظام المصري لإسقاط حماس، وإفشال تجربتها في الحكم، إن لم يكن فيه نوع من التواطؤ والمشاركة الفعلية في هذا المخطط، الذي تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشارت العديد من التقارير، وهو ما أذكى حالة التوتر المتصاعدة بين النظام المصري وحركة حماس.

الباب الخامس: حوارات المصالحة والرعاية المصرية

منذ قيام حماس بالسيطرة على قطاع غزة منتصف عام 2007 انطلقت العديد من الدعوات من أطراف محلية وإقليمية مختلفة لإجراء حوار بين الأخيرة وحركة فتح؛ في محاولة لإنهاء الانقسام على الساحة الفلسطينية؛ غير أنّ هذه الدعوات لم تلق استجابة، ولم تترجم إلى واقع عملي ملموس؛ لاعتبارات كثيرة، منها – على سبيل المثال لا الحصر– اشتراطات حركة فتح، والتي تمثّلت في (مطالبة حماس بالتراجع عمّا أسمته بالانقلاب، والاعتذار للشعب الفلسطيني)، هذا إلى جانب عدم تهيئة الأجواء المناسبة بفعل الإجراءات التي تلت الانقسام، والتي أسهمت في تعميقه لدرجة لا يمكن معها تصور حدوث لقاءات مباشرة بين الطرفين، فضلا عن مراهنة العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية على إسقاط تجربة حركة حماس في الحكم بفعل تشديد الحصار السياسي والاقتصادي عليها، والذي توّج بحرب ضروس على قطاع غزة. ناهيك عن الفيتو الأمريكي والرفض الإسرائيلي، والذي كان يرفع باستمرار في وجه الرئيس الفلسطيني. وأخيرا وليس آخرا انخراط السلطة مجددا في مفاوضات مباشرة مع الجانب "الإسرائيلي" عبر أنابولس، والتي فشلت كما فشلت كل جلسات المفاوضات التي سبقتها ولحقتها.

ومع تراجع فتح شيئا فشيئا عن اشتراطاتها، وتخفيف حدّة الإجراءات التي تلت الانقسام، وفشل الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته أطراف مختلفة على حماس، وعدم تحقيق الحرب أيّا من أهدافها، وتعثر مفاوضات أنابولس، انطلقت دعوات الحوار مجددا،

ولكن هذه المرة من قبل النظام المصري، حيث وجه الأخير دعوات للفصائل الفلسطينية ومن ضمنها حركة حماس للقدوم إلى مصر لعقد العديد من جولات الحوار الثنائية والجماعية، وقد استجابت هذه الفصائل لهذه الدعوات وانخرطت في حوار وصف بالمعمّق تناول معظم الملفات بما فيها الملفات محل الخلاف، توّج في المحصلة بصياغة النظام المصري لورقة اعتبرها الأخير، وعلى لسان المتحدث بلسان الخارجية المصري حسام زكي اعتبرها "خلاصة اللقاءات والحوارات التي جرت في القاهرة، وأنّها غير قابلة للمناقشة أو التعديل"،(الأيام 19\10\2009، 1) بمعنى آخر أنّ على الأطراف الفلسطينية قبولها كما هي أو رفضها. وفي حين أعلنت حركة فتح موافقتها على الورقة، وأرسلت خلال أيام من تسلمها موفدها عزام الأحمد لتوقيعها، أوضحت حركة حماس بأنّها ستدرس الورقة من خلال مؤسساتها الشورية وستعلن موقفا النهائي من الورقة بعد ذلك.

وبعد مضي وقت ليس بالطويل أرسلت حماس موقفها النهائي من الورقة المصرية، متضمنا العديد من الملاحظات والتحفظات، وفي هذا السياق أوضح إسماعيل هنية "أنّ الورقة المصرية مجرد بداية، آملاً من النظام المصري أن يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات حماس على الورقة، وقد لفت إلى أنّ الملاحظات التي قدّمتها حماس بعضها يتعلق بالصياغة، والبعض الآخر بالموقف".(الأيام 21\11\2008، 1)

وفيما يخص ملاحظات حركة حماس، فقد رفضت الأخيرة الاكتفاء بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية دون الإشارة إلى شمول هذا الإجراء لقطاع غزة والضفة معاً؛ معللة ذلك بخشيتها

من تثبيت أنّ الإشكال في غزة وليس في الضفة وغزة معاً، كما رفضت إضافة فقرة تنص على حظر تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز أمن، معللة ذلك بأنّ هذه الفقرة قد تستخدم كإطار لتفكيك تنظيمات المقاومة، التي لا تنتمي أصلاً لأي تشكيل عسكري أو أمني رسمي للسلطة. كما تحفظت حماس على فقرة تتعلق بالإطار المرجعي لمنظمة التحرير، وتتمثل في شطب عبارة تفيد بأنّ مهام هذا الإطار غير قابلة للتعطيل؛ معللة أنّ شطب هذه العبارة قد يجعل السلطة تتصرف بدون مرجعية وطنية كما حدث في تأجيل عرض تقرير غولدستن على مجلس حقوق الإنسان. ومن ضمن تحفظات حركة حماس على الورقة المصرية البند المتعلق بالانتخابات، حيث وردت عبارة أنّ قانون الانتخابات يجب أن تتم مراجعته وفقا لما تقتضيه مصلحة الوطن، واعتبرت الحركة أنّ هذا النص فضفاض وقد يترك المجال أمام التحليلات والاجتهادات ويبقي باب المدة الزمنية لتنفيذه مواربا. كما تحفظت الحركة على البند المتعلق بالتهدئة والمفاوضات مع الاحتلال، معتبرة أنّ ذلك ليس له علاقة بالمصالحة.

إنّ مشكلة الحوار بين فتح وحماس كانت تنحصر في جملة من العوامل، فهي من جهة تتمثل في عدم وجود مرجعية وفكرية وأيدلوجية واحدة مشتركة تحدد ما هو ثابت مقدّس لا يقبل المساومة، وما هو خاضع للتكتيك والمصلحة والتقدير السياسي وظروف الزمان والمكان، وموازين القوى وبيئات العمل وغيرها. ومن جهة ثانية تتمثل المشكلة بين الطرفين في عدم وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، وتضبط آليات اتخاذ القرار الوطني، كما تضبط آليات التداول السلمي للسلطة، وشرعية التمثيل الفلسطيني. ومن

جهة ثالثة تتمثل المشكلة بين الطرفين في افتقاد عنصر الثقة، خصوصا أن الاتفاقات السابقة أضفت جواً من الإحباط والشك وانعدام الثقة. ومن جهة رابعة تتمثل المشكلة في تأثر فتح والسلطة في العامل الخارجي، حيث تظهر التجربة أنّ اندفاع فتح للحوار مع حماس في عدد من المراحل كان استكمال دائرة شرعية التمثيل الفلسطيني حتى تتمكّن من التعامل مع إسرائيل وأمريكا والمجتمع الدولي، ومع ما تفرضه التسوية من استحقاقات أمنية وسياسية.(م.صالح 2007)

أمّا بخصوص الورقة المصرية فهذه الورقة تحمل مصالحة ملغومة؛ لأنّها تؤسس لعودة الأمور في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري في منتصف 2007، دون أن تمس الوضع في الضفة الغربية بشكل ملموس، ومن ناحية أخرى تبدو الورقة حبلى باحتمالات إجهاض مشروع المصالحة نفسها نظرا لابتعاد كثير من بنود الورقة عن ما يمكن أن تقبله قواعد حماس على الأرض.(نافع 2010)

لقد قامت الورقة المصرية على أساس يتكوّن من نقطتين: الأولى قناعة القيادة المصرية بأنّ السلام مع إسرائيل أمر حتمي، ويجب أن تجري كل الترتيبات الفلسطينية الداخلية على هذا الأساس، بما في ذلك المصالحة الفلسطينية، والنقطة الثانية أنّ هناك شرعية فلسطينية واحدة تعود ملكيتها الحصرية للرئيس محمود عباس وحركة فتح بالاستناد للنقطة الأولى؛ باعتبارهم شركاء "إسرائيل" في عملية السلام، وليس على قاعدة التمثيل الشرعي للمنظمة وقياداتها للشعب الفلسطيني، وكونها حركة تحرر وطني تمارس

المقاومة؛ الأمر الذي عكس نفسه في الورقة عبر بنود محددة تتعلق بالصلاحيات والمرجعيات، التي يعود معظمها لرئيس السلطة.(أبو شاويش 2007)

واستنادا إلى ذلك يمكن القول أنّ الملاحظات التي سجّلتها حماس على الورقة المصرية بالمجمل تعبّر عن تخوّف وقلق من المستقبل، خاصة وأنّ فشل اتفاق مكّة كان حاضراً على الدوام لدى حماس ومعظم الفصائل الفلسطينية تقريباً؛ الأمر الذي يعكس بالضرورة عمق أزمة الثقة بين حركتي حماس وفتح، وهو في نظر كثير من المراقبين والمحللين أمر متفهّم. ولكنّ الأمر غير المتفهّم هو موقف النظام المصري السابق، والذي رفض تعديل الورقة بالمطلق، أو حتى مجرّد إلحاق بعض النقاط التوضيحية بالورقة على شكل ملحق، وهو ما يؤشّر إلى وجود فيتو على إنجاز المصالحة، وعدم رغبة من قبل النظام المصري بتوقيع حماس على ورقة المصالحة في تلك المرحلة.

وما يعزز هذا الاستنتاج هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" للمصالحة، حيث رشح عن بعض المصادر أنّ الخارجية الأمريكية أكّدت لمسؤول المخابرات المصرية عمر سليمان رفضها للمصالحة بين فتح وحماس، هذا عدا عن تخبير رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو غير مرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بين حماس أو السلام مع "إسرائيل".

إزاء الملاحظات أو التحفظات التي أبدتها حماس على الورقة المصرية تمّ إرجاء الحوار الفلسطيني الشامل من قبل النظام المصري، الأمر الذي أعاد التوتر بين الأخيرة والنظام المصري ليخيّم من جديد على العلاقة بينهما، وقد تجلّى ذلك بوضوح عندماحمل أبوالغيط

حماس مسؤولية فشل الحوار الوطني الفلسطيني، الذي كان من المقرر عقده بتاريخ 2008/11/9، مشيرا إلى أنّ رئيس السلطة كان حريصا على إنجاح الحوار.(الأيام 4\12\2008، 1)

ولم تقف الأمور عند التصعيد الإعلامي من قبل النظام المصري، بل تعدّى ذلك إلى قيام الأخير بتعطيل حركة قيادات حماس عير معبر رفح سرعان ما اتسع ليشمل بعض الفئات السكانية مثل الطلاب وبعض الحالات المرضية، إلى جانب التضييق على حملات الإغاثة والتضامن الدولية مع قطاع غزة.(نافع 2010)

في المقابل تعاملت حماس مع هذا التصعيد من قبل النظام المصري بشيء من ضبط النفس، فضلاً عن تعزيز وترميم علاقاتها العربية والإسلامية، واستخدام هذه العلاقات لموازنة القطيعة مع مصر أو الضغط على القيادة المصرية لإحداث تغيير في موقفها من الحركة وملف المصالحة.(بدوان 2010) غير أنّ أيّ من ذلك لم يسفر عن شيء، بل على العكس اعتبر النظام المصري أنّ توجه حماس للعديد من الدول العربية والإسلامية هو محاولة لسحب البساط من تحت رجليه، ومحاولة لإضعاف دوره الإقليمي، وهو ما نفته حماس جملةً وتفصيلاً.

غير أنّ القيادة المصرية وبشكل يبعث على الاستفهام قدّمت ورقة جديدة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول أثناء أزمة تقرير غولدستن، وهي مكوّنة من 28 صفحة وتضم تفاصيل وآليات للورقة الثانية، وطلبت من حماس وفتح الرد عليها بحلول 15 أكتوبر/ تشرين الأول تمهيداً للتوقيع عليها؛ ولكنّ حماس أبلغت مصر بوجود ملاحظات على بعض

البنود التي وردت في الورقة، وأنّها لا تستطيع التوقيع على الورقة في التاريخ المقرر بسبب الأجواء التي فرضها طلب السلطة تأجيل عرض تقرير غولدستن في مجلس حقوق الإنسان؛ الأمر الذي أثار حفيظة القيادة المصرية مجدداً، فقد نقلت صحيفة لمصدر مسؤول في النظام المصري يقول فيها " فوجئت مصر بموقف حركة حماس الرافض لتوقيع الورقة المصرية بحجج وذرائع تعكس عدم جدّية الحركة بالمصالحة الفلسطينية" متسائلا في الوقت نفسه " هل من العدل أن تضحي حماس بمصالحة تاريخية من أجل تقرير تعلم نتائجه مسبقا؟ " وختم المصدر المسؤول قائلاً " يجب على الإخوة في حماس أن يعلموا أنّ مصر دولة حجمها وثقلها كبير، ويتعيّن عليهم أن يتعاملوا معها على هذا الأساس، فنحن لسنا منظمة أو حركة أو فصيلا تنظيميا، في إشارة ضمنية أنّ حماس تتلاعب بالقيادة المصرية، دون احترام لمكانتها ودورها التاريخي، وأنّ مصر لن تسكت عن ذلك.(الأيام 19\10\2009، 1)

إنّ عدم تعاطي حماس مع الورقة المصرية الجديدة، بسبب الأجواء التي فرضها طلب السلطة تأجيل عرض تقرير غولدستن في مجلس حقوق الإنسان، هو موقف يمكن اعتباره تماهي من حماس مع نبض الشارع الفلسطيني، والذي اعتبر في حينه تأجيل عرض التقرير هو تنكّر من قبل السلطة لدماء الشهداء الذين سقطوا في العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، فضلاً عن استجابة السلطة للضغوط التي تعرّضت لها في هذا الشأن، وهو سلوك لا يشجّع على إنجاز المصالحة في نظر حماس، بل مؤشر على

تفرّد السلطة في سياساتها وإستراتيجياتها، وخضوعها للاملاءات الخارجية؛ الأمر الذي يتناقض مع روح المصالحة ومتطلباتها.

المهم أن أمر الورقة المصرية بقي معلّقا إلى حين توقيع حماس وفتح على ورقة اصطلح عليها ب" تفاهمات دمشق"، حيث استضافت دمشق في سبتمبر/ أيلول 2010 وفدين من حماس وفتح للبحث في ملاحظات حماس واستدراكاتها على الورقة المصرية، انتهت بتوقيع الطرفين على الورقة، ولكنّ الرئيس عباس أرسل وفدا تراجع عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام بسبب تعرضه لضغوط من النظام المصري، حسب اتهامات حماس.

إنّ حماس كما هو حال باقي القوى الفلسطينية من أقصاها إلى أقصاها تدرك أنّ مصر ضرورة للحوار الفلسطيني، لكنّها غير كافية بل تحتاج لأسانيد الدعم العربية؛ لأنّ النظام المصري ما زال منحازاً لرؤية سياسية تسعى لتوجيه دفة ومسار الحوار، ومن هذا المنطلق فإنّ إحداث اختراق حقيقي في العملية الحوارية الفلسطينية ينتظر اجتراح تعديلات إبداعية لحل استعصاءات الورقة المصرية،(بدوان 2010) وهو ما أدركته حماس مبكراً عندما تعاطت مع المبادرة اليمنية المعروفة بإعلان صنعاء بتاريخ 2008/3/23، والتي اعتبرت في حينه أحدى محطات الحوار بين حماس وفتح، ولا تتعارض مع دعوة النظام المصري لرعاية حوار فلسطيني موسع، ولكنّها لم تنجح بسبب اختلاف الطرفين في تفسير بنودها. وكذلك عندما تعاطت مع مبادرة دمشق، التي كانت تهدف إلى البحث في ملاحظات حماس على الورقة المصرية، والتي انتهت بتوقيع

حركتي فتح وحماس على ما اصطلح عليه ب"تفاهمات دمشق"، ولكنّها لم تخرج إلى حيّز التنفيذ بسبب تراجع فتح عنها.

ومع سقوط النظام المصري في يناير 2011 بفعل الثورة المصرية، استضاف المجلس العسكري الذي يحكم مصر حاليا وفدي فتح وحماس مجددا للحوار، توّج باتفاق الطرفين على توقيع اتفاق المصالحة، بعد عشرات الجولات من الحوار إبّان النظام المصري السابق.

إنّ العوامل التي ساعدت على إنجاز اتفاق المصالحة بين فتح وحماس هو نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام المصري، والضغوط الشعبية الفلسطينية، التي توّجت بمظاهرات الخامس عشر من مارس/ أذار 2011، والتراجع النسبي في القدرة الأمريكية والغربية على فرض إرادتها على دول المنطقة بسبب الثورات العربية، وانشغالها بالأزمة الاقتصادية، إضافة إلى توقف عملية السلام، والتصعيد العسكري على قطاع غزة بداية شهر ابريل / نيسان 2011، والذي كان ينذر بحرب جديدة على حماس وقطاع غزة. ناهيك عن معاناة الطرفين من تداعيات الانقسام، واشتعال الثورة السورية، التي وضعت النظام السوري في مأزق سياسي وأمني كبيرين، وهو ما شكّل عامل ضغط سياسي على حماس للتوقيع على اتفاق المصالحة بهدف فتح بوابات دبلوماسية وسياسية جديدة لها في المنطقة.(أبو هلال 2011)

يمكن القول في نهاية هذا الباب أنّ ملف الحوار بين فتح وحماس شكّل منعطفاً مفصلياً في مسار العلاقة بين الأخيرة والنظام المصري، وتطور إلى ما يشبه القطيعة بين

الطرفين بفعل التصعيد الإعلامي من قبل النظام المصري والإجراءات التي قام بها على الأرض، من مثل تشديد إغلاق معبر رفح ومنع وإعاقة العديد من القوافل الإنسانية البرية التي نظّمتها منظمات دولية مختلفة لكسر الحصار عن قطاع غزة؛ بيد أنّ الطرفين كانا حريصين على إبقاء خيط رفيع يربط العلاقة بينهما؛ لاعتبارات تتعلق بالجغرافيا والأمن القومي والدور المصري التاريخي تجاه القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث

الباب الأول: تداعيات تدهور العلاقة بين النظام المصري السابق وحركة حماس

لدى الحديث عن تداعيات تدهور العلاقة بين النظام المصري السابق وحركة حماس فإنّ التركيز سينصب على البعد المصلحي في علاقة الطرفين؛ باعتبار أنّ المصالح بشكل عام متغيرة، ومرتبطة بظروف الزمان والمكان، والحسابات الخاصة، فضلاً عن الأيدلوجيا والرؤيا السياسية. في حين أنّ روابط الدين والتاريخ والجغرافيا والقومية في علاقة الطرفين روابط ثابتة لا يمكن أن تتأثر إطلاقاً، حتى وإن وصلت العلاقة بين الطرفين إلى حدّ القطيعة، وهي لم تصل إلى ذلك أصلاً.

وبالإستناد إلى هذه المسلّمة، وبالنظر إلى مسار العلاقة بين الطرفين، والذي قادهما إلى ما يشبه الأزمة، يمكن القول أنّ مصالح الطرفين تضررت على نحو كبير جراء هذه الأزمة؛ الأمر الذي وضع الطرفين في وضع لا يحسدا عليه، وجعلهما يبحثان عن مخرج لهذه الأزمة، دون أن يفلحا في الخروج منها؛ إلا بعد الثورة المصرية، والتي أطاحت برأس النظام المصري وأركانه، ومكّنت حماس من تجاوز هذه الأزمة جزئياً.

فبالنسبة للنظام المصري ونتيجة تأزّم العلاقة بينه وبين حركة حماس، فقد تراجع دوره الإقليمي بشكل كبير، وانحسرت سياسته الخارجية تجاه قضية فلسطين، والتي تعتبر قضية الشرق الأوسط بامتياز؛ وقد تجلّى هذا التراجع بإخفاق النظام المصري في تجديد التهدئة بين حماس وفصائل المقاومة من جهة، وبين "إسرائيل من جهة أخرى، وتحديداً

في كانون الأول من العام 2008، حيث رفضت حماس وفصائل المقاومة ذلك؛ لعدم التزام "إسرائيل" بها، وهو ما جرّأ "إسرائيل" على شنّ عدوانها على قطاع غزة غير آبهة لمصر ولدورها في المنطقة. زد على ذلك إخفاق النظام المصري في إنجاز المصالحة بين فتح وحماس؛ الأمر الذي دفع العديد من الدول العربية والإسلامية إلى الدخول على الخط، واستضافة قيادات الطرفين للحوار، والذي تمخض عنه ما سمي ب"اتفاق مكة" و"إعلان صنعاء" و"تفاهمات دمشق"، فضلاً عن الحوارات التي استضافتها تركيا. وما يدلل على تراجع دور نظام مبارك أيضا على المستوى الإقليمي هو إخفاقه في إنجاز صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" وحماس،؛ لأنّه لم يكن وسيطا نزيها في نظر حماس، وهو ما دفع الأخيرة إلى اللجوء إلى تركيا، التي كان لها دور بارز في تجديد المحادثات بين "الإسرائيليين" والسوريين، وكذلك إلى قطر، التي نجحت في إبرام اتفاق ينهي بموجبه الصدام بين حزب الله والحكومة اللبنانية.(eferal 2009)

إلى جانب ما ذكر فقد خسر النظام المصري هيبته ومكانته في نفوس الشعوب العربية والإسلامية، بل والأحرار على مستوى العالم، جرّاء موقفه من الحرب على قطاع غزة، والذي تجلّى ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي لفني" الحرب على حماس وقطاع غزة من القاهرة، في مؤتمر صحفي عقدته مع وزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط، والذي حمّل بدوره حماس مسؤولية هذه الحرب برفضها تجديد التهدئة. زد على ذلك إصرار النظام المصري على إغلاق معبر رفح حتى في أوج العدوان على قطاع غزة، ومنعه لكثير من القوافل الطبية والإنسانية من المرور عبر المعبر. هذا ناهيك عن

تدمير الأنفاق وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع القطاع، والذي اعتبره مراقبون مشاركة فعلية في حصار غزة. كلّ ذلك أثار غضب الرأي العام المصري والعربي والإسلامي، بل والعالمي، حيث ترجم ذلك بخروج الملايين إلى الشوارع يهتفون ضد النظام المصري، ويدعون إلى مقاطعته.

كما أنّ تأزّم العلاقة بين النظام المصري السابق وبين حركة حماس أعاد إلى الواجهة الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين، الذي حرص النظام المصري السابق على تجنّبه في الآونة الأخيرة لاعتبارات تتعلق بتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في مصر، حيث أنّ الجماعة ونتيجة لسلوك النظام المصري تجاه حماس استنفرت طاقاتها على مختلف المستويات، وبدأت بتسيير القوافل الطبية والإنسانية إلى القطاع، وجمع التبرعات العينية والمادّية لحكومة حماس، فضلاً عن تجنيد ماكنتها الإعلامية للتحريض على النظام، وهو ما دفع النظام لشنّ حملات اعتقال واسعة في صفوف الإخوان وقياداتها، وتقديم العديد منهم إلى المحاكم العسكرية بتهمة الاتصال بحماس وتقديم الدعم لها.

وأخيراً وليس آخراً انكشاف الحدود المصرية مع القطاع ولو لوقت قصير، جراء تدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيين، الين اشتبكوا مع الأمن المصري غير مرة؛ بسبب استمرار الحصار، حيث اعتبر مراقبون أنّ حماس كانت معنيّة بتخفيف إجراءاتها الأمنية على الحدود المصرية؛ لإيصال رسالة للنظام المصري مفادها أنّها قادرة على خربشه الأوراق في حال استمرار إغلاق معبر رفح ومشاركة النظام المصري في الحصار؛ الأمر الذي اعتبره الأخير تهديداً لأمنه القومي، وانتهاكا لسيادته.

أمّا بالنسبة لحركة حماس فقد زاد تدهور العلاقة بينها وبين النظام المصري من عزلتها السياسية، حيث نأت كثير من الأطراف العربية والإقليمية والدولية عن التواصل معها بشكل مباشر؛ خوفا من إغضاب النظام المصري، وحفاظا على مصالحها معه. كما تراجعت قدرة حماس على توفير المستلزمات الضرورية للقطاع، الذي تسيطر عليه منذ منتصف عام 2007، بفعل الحصار وإغلاق النظام المصري لمعبر رفح (المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي بعد إغلاق إسرائيل لجميع المعابر)؛ وبسبب تدميره لعدد كبير من الأنفاق، والتي استخدمها المواطنون لتأمين احتياجاتهم جرّاء تشديد الحصار؛ ممّا تسبب في وفاة ما يقارب 500 فلسطيني لنقص الدواء أو لعدم تمكنهم من السفر للعلاج في الخارج، إضافة إلى زيادة نسبة الفقر، حيث أصبح ما يقارب 80% من سكان القطاع تحت خط الفقر، ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 65%، وتشريد أكثر من 150 ألف من سكان القطاع، والذين هدّمت بيوتهم في الحرب الأخيرة؛ بسبب عدم توفر مواد البناء، وهو ما أوقع الحكومة المقالة في غزة وحركة حماس في حرج كبير.

وقد أدّى تدهور العلاقة بين الطرفين أيضا إلى تجميد صفقة تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل"، حيث لعب النظام المصري السابق دور الوسيط في هذه الصفقة. وبحسب تقارير سرّبت عبر وسائل الإعلام المختلفة فإنّ النظام المصري لم يكن يرغب بإنجاز صفقة تبادل الأسرى؛ خوفاً من زيادة شعبية حماس، وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي على حساب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بل إنّ النظام المصري وبحسب تصريحات قيادات حماس بعد الثورة المصرية مارس ضغوطاً كبيرة على الحركة من أجل

التنازل عن شروطها، والقبول بالشروط الإسرائيلية؛ لتقزيم الصفقة وتبهيتها، وبالتالي إحراج حماس؛ كون الأخيرة ومعها الشعب الفلسطيني في القطاع دفعا ثمناً باهظاً نتيجة الاستمرار في احتجاز الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط". وعليه فإنّ تجميد صفقة تبادل الأسرى بين حماس و "إسرائيل"، بل قل تعطيلها من قبل النظام المصري وضع حماس في موقف لا تحسد عليه، ترافق ذلك مع شنّ أطراف في السلطة هجوما إعلامياً مركّزاً يتهم فيه حماس بجرّ الشعب الفلسطيني إلى المجهول؛ جرّاء الاستمرار في احتجاز الجندي الإسرائيلي، ويشكك في قدرتها على إخضاع "إسرائيل" لشروطها من مسألة تبادل الأسرى.

إلى جانب ما ذكر ونتيجة تدهور العلاقة بين الطرفين، فإنّ ملف المصالحة مع حركة فتح، أخذ يراوح مكانه، نتيجة إصرار النظام المصري السابق على توقيع حماس على ما بات يعرف بالورقة المصرية، دون الأخذ بملاحظاتها؛ الأمر الذي اعتبرته حماس محاولة لإخضاعها لمصالحة بمقاسات ومواصفات لا ترضاها.

صحيح أنّ المصالحة الفلسطينية هي ملف وطني يهمّ الكل الفلسطيني، ولكنّ عدم إنجاز هذا الملف يعني بقاء معبر رفح مغلقاً أمام الفلسطينيين، واستمرار ملاحقة حماس في الضفة من قبل أجهزة أمن السلطة، التي لم تكف منذ الانقسام عن اعتقال عناصر الحركة وقياداتها، فضلاً عن إغلاق مؤسساتها، ومنع المقربين أو المحسوبين عليها من الوظيفة الحكومية. والأهم من ذلك كلّه حظر نشاطها على مختلف المستويات.

إنّ استمرار النظام المصري السابق في تعطيل المصالحة، كلّف حماس الكثير والكثير، ودفعها للجوء إلى عدد من الأطراف لممارسة بعض الضغوط على النظام المصري، ولكن دون جدوى.

وثمّة تداعيات أخرى لتدهور العلاقة بين النظام المصري وحماس، وتحديدا على الأخيرة، وهي– بالمناسبة – لا تقل أهمية عن التداعيات السالفة، وهذه التداعيات تتمثّل باعتقال النظام المصري للعشرات من أعضاء الحركة وكوادرها، الذين عبروا الحدود المصرية وتحديداً من خلال معبر رفح، وإخضاعهم للتحقيق والتعذيب على يد المخابرات المصرية، أدّت إلى وفاة شقيق الناطق بلسان حماس سامي أبو زهري. هذه الاعتقالات وما رافقها من تعذيب وتنكيل، وبالقدر الذي زاد من حنق عناصر الحركة على النظام المصري جرّاء ذلك، أوقعت قيادة حماس في حرج شديد أمام عناصرها وأنصارها لعدم اتخاذها إجراءات تصعيدية للضغط على النظام المصري لإطلاق سراح أبنائها في السجون المصرية.

وبعد استعراض تداعيات تدهور العلاقة بين النظام المصري السابق وحماس على الطرفين، هناك سؤال جوهري يطرح نفسه، وهو "من هو الطرف الأكثر تضرراً من تدهور هذه العلاقة؟". وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول ببساطة أنّ الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية هما الأكثر تضرراً من تدهور هذه العلاقة على الرغم من تضرر الطرفين طبعاً، وللتدليل على ذلك – وعلى سبيل المثال– فإنّ تراجع دور النظام المصري على المستوى الإقليمي، والذي يقف على رأس أهم وأكبر دولة عربية، وتآكل

شرعيته المستندة إلى تعاطيه مع القضية الفلسطينية، إلى جانب الشرعية الدستورية والشعبية، وفقدان هيبته على مستوى الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم، يعني تراجع قوة مصر بشكل عام، وهو ما أغرى الحكومة الإسرائيلية على شنّ عدوانها السافر على قطاع غزة، فضلاً عن استمرارها في الاستيطان وتهويد القدس وطمس معالمها؛ الأمر الذي أعاد القضية الفلسطينية إلى الوراء، وأفقد الطرف الفلسطيني لأهم ورقة في صراعه مع الاحتلال وهي عمقه الإستراتيجي، والذي يتمثل في مصر على وجه التحديد لترابطها الجيو إستراتيجي مع فلسطين.

زد على ذلك فإنّ عزلة حماس السياسة تعني عزلة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني؛ باعتبار أنّ حماس مكوّن أساسي في النظام السياسي الفلسطيني، ولاعب مهم في الساحة الفلسطينية. كما أنّ محاصرة حماس اقتصادياً من خلال إغلاق معبر رفح، وتدمير الأنفاق وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة، وإن كان كلف حماس كثيراً، ولكنّه يعني محاصرة جزء مهم من الشعب الفلسطيني؛ باعتبار أنّ حماس تسيطر على قطاع غزة، وهي بذلك مسؤولة شئنا أم أبينا عن توفير المستلزمات الضرورية لسكان القطاع.

وإنّ تعطيل إنجاز صفقة تبادل الأسرى يعني ليس بقاء أعضاء حماس وأنصارها داخل سجون الاحتلال وحسب، بل بقاء آلاف الفلسطينيين؛ باعتبار أنّ الأسرى الفلسطينيين يشكّلون ألوان الطيف الفلسطيني. وإنّ تعطيل المصالحة وإن شكل ضرراً كبيرا لحماس، ولكنّه يعني تكريس الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة؛ الأمر الذي عانى

منه الفلسطينيون ولا يزالون على مختلف المستويات، أقلها ما تكرر على لسان الرئيس محمود عباس من أنّ هذا الانفصال قد أضر بموقفه التفاوضي أمام "الإسرائيليين".

ومن هنا فإنّ النظام المصري السابق، وإن كان تعامل مع حماس من منطلق توجساته من الإخوان، ومن زاوية حساباته السياسية، ومن باب مصلحته في البقاء على سدة الحكم، والتي بالتأكيد حشرت حماس في الزاوية ووضعتها في أزمة حقيقية، ولكنّه في نفس الوقت ارتكب خطأ فادحاً، بل قل خطيئة بحق الشعب الفلسطيني وقضيّته، ساهمت إلى حدّ كبير في تراجع الاهتمام الدولي في هذه القضية، وتقاعس الأطراف الدولية الفاعلة عن لجم السياسات العدوانية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. ولعلّ أحد عوامل تحرّك الشعب المصري في ثورة 25 يناير ضد هذا النظام كان هو سياسته الخارجية في التعامل مع حماس والقضية الفلسطينية.

الباب الثاني: الضرورات التي حكمت العلاقة بين النظام المصري وحماس

على الرغم من حالة التوتر التي كانت تسود العلاقة – في أغلب الأحيان– بين النظام المصري السابق وحركة حماس، نتيجة سلوك النظام المصري تجاه الحركة، بدءاً من عدم تعامله مع حكومتها كممثل للشعب الفلسطيني، وليس أدل على ذلك من عدم مقابلة القيادة المصرية رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأعضاء حكومته، علماً أنّه كثيراً ما يتمّ مقابلة مبعوثين دوليين أقل شأنا وأهمية، مروراً بتدمير الأنفاق (الشريان الوحيد للقطاع)، وبناء الجدار الفولاذي، والإصرار على إغلاق معبر رفح ولا سيّما أثناء العدوان "الإسرائيلي" غير المسبوق على قطاع غزة، ووصولاً إلى حوارات المصالحة، والتي أظهر فيها النظام تحيّزه للسلطة الفلسطينية وحركة فتح؛ على الرغم من ذلك كلّه إلا أنّ علاقة الطرفين لم تصل إلى حد القطعية، ولم تتحوّل إلى صراع أو نزاع كما خيّل لبعض المراقبين والمحللين، بل إنّ الطرفين كانا حريصين على إبقاء خيط رفيع بينهما؛ لاعتبارات دينية وتاريخية وقومية وجغرافية ومصلحية وإنسانية وأمنية.

هذه الاعتبارات شكّلت إلى حدّ كبير "كوابح" للطرفين في تعاملهما مع بعض، ومثّلت خطوطا حمراء لم يستطع أيّ منهما تجاوزها؛ الأمر الذي حال دون وقوع الطرفين في مستنقع الصدام، ومنع انزلاق العلاقة بينهما إلى أتون المواجهة؛ لأنّ الطرفين كانا يدركان أنّهما سيخسران وسيخسر معهما الشعبين المصري والفلسطيني، وأنّ الرابح أو المستفيد الوحيد من هذه المعركة هو الاحتلال وبعض الأطراف الدولية ومن لفّ لفّهم.

فمن جهة حماس تعي الأخيرة أنّ مصر تمثّل مدخلاً لتعزيز أو استكمال شرعيّتها على مستوى الدول العربية والإسلامية ودول العالم عموماً، إلى جانب الشرعية النضالية أو الكفاحية وشرعية صندوق الانتخابات؛ باعتبار أنّ هذه الشرعيات مجتمعة ضرورية لتثبيت حكمها وتدعيم سلطتها. كما تعي حماس أنّ مصر تشكّل مفتاحاً لفك عزلتها السياسية، بسبب الحصار السياسي والاقتصادي المفروض عليها، وذلك بسبب حضور النظام المصري على الساحة الدولية ومصالحه مع مختلف الأطراف وكذلك الأمر في موقع مصر ودورها التاريخي.

كما تعي حماس أنّ مصر أضحت الشريان الوحيد لقطاع غزة بعد تشديد الحصار عليه من قبل "إسرائيل" وإغلاقها لجميع المعابر التي تربطه بالضفة الغربية، فهي لن تستطيع توفير مستلزمات الدواء والغذاء والبناء وغيرها لسكان القطاع، الذي تسيطر عليه منذ منتصف عام 2007، كما أنّها لن تستطيع ضمان تصدير بعض المزروعات، التي تشكّل جزءاً أساسياً من دخل القطاع إلى السوق الخارجية دون مهادنة النظام هناك، واتّباع سياسية ضبط النفس معه.

كما تعي حماس أنّ مصر – بصرف النظر عن النظام القائم فيها – تشكّل بمواردها البشرية والمادّية، وبموقعها الجغرافي، وهويّتها العربية والإسلامية عمقاً إستراتيجياً لفلسطين ولشعبها أمام صلف الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية، وأنّها عبر التاريخ كانت درعاً حامياً للحقوق الفلسطينية وللمقدّسات والتراث الفلسطيني، وبذلك فمهما

استحكمت حلقات الخلاف بينها وبين النظام المصري فستظل هذه الحقيقية ماثلة وحاضرة على الدوام في علاقتها معه.

كما تعي حماس أنّ مصر تظل بمثابة الناظم للعلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، وأنّه لا يمكن ضبط إيقاع علاقاتها على وجه التحديد بخصمها السياسي (حركة فتح) دون تدخّل النظام المصري، الذي تتقاطع رؤيته السياسية تجاه القضية الفلسطينية مع رؤية حركة فتح، وأنّها بحكم تلاقي المصالح، والخبرة التاريخية في الشأن الفلسطيني تظل الراعي والضامن لترتيب البيت الفلسطيني. كما تعي حماس أنّ النظام القائم في مصر قد يكون الأقدر على إنجاز صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل"، بحكم العلاقات التي تربطه بإسرائيل ومصالحه معها من جهة، واستناداً إلى حضوره ووزنه الإقليمي من جهة أخرى، حتى وإن تراجع في الآونة الأخيرة.

إلى جانب هذه الاعتبارات هناك اعتبارات أخرى تفرض نفسها على حماس، وتجعلها حريصة كل الحرص على بقاء علاقتها بالنظام المصري ولو بالحدود الدنيا، وهذه الاعتبارات تتعلّق بروابط الدين والتاريخ الجغرافيا والقومية مع مصر، حيث أنّ مصر وفلسطين ارتبطتا بالدين الإسلامي والتراث الحضاري للإسلام، وكذلك بالمعارك التي خاضها الجيش المصري والمتطوعين من الإخوان المسلمين جنباً إلى جنب مع الجيوش العربية في حرب أل48 وحرب أل67، فضلا عن ارتباط الشعبين المصري والفلسطيني بالهوية العربية والإسلامية، ومتاخمة حدود كلا الطرفين لبعضهما البعض.

ومن جهة النظام المصري، وفيما يخص الاعتبارات التي تجعله حريصا على بقاء ولو خيط رفيع بينه وبين حركة حماس، هي إدراك مصر بأنّ القضية الفلسطينية تشكّل أحد أهم المداخل لتعزيز حضورها على الساحة الإقليمية والدولية؛ كونها في نظر الكثيرين مفتاح الحرب والسلم في الشرق الأوسط. كما يدرك النظام الحاكم في مصر أنّ قضية فلسطين تعتبر مدخلاً لاستكمال حلقات الشرعية وتثبيت دعائم سلطته؛ كون هذه القضية هي همّ المصريين الأكبر وعنوان قضايا العرب والمسلمين، وفي هذا السياق حرصت مصر على متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع شعرة معاوية مع أي من الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها.

كما ترى مصر أنّ أمنها القومي من أهم العوامل التي يرتكز إليها النظام السياسي، حيث ينشغل عادة بتأمين حدوده الشرقية مع قطاع غزة، ويسعى لعدم انكشافها أمام القوى المعادية أو الأخطار الكامنة؛ من أجل المحافظة على سيادته. وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة أدرك النظام المصري ألا مفر من التعاون مع حماس في هذا الصدد؛ لأنها في نظره وبحكم الأمر الواقع المسؤول الأوّل والأخير عن القطاع.

وهناك إلى جانب هذه الاعتبارات عوامل تتعلق بالدين والتاريخ والقومية والعاطفية في أواسط الرأي العام المصري، وقد رأينا حالة السخط والغضب التي أظهرها الشعب المصري إزاء إصرار النظام المصري على إغلاق معبر رفح في ظل الحصار، وبنائه للجدار الفولاذي على طول الحدود مع القطاع، فضلاً عن موقفه "المتخاذل" من العدوان على قطاع غزة، حيث ترجمت حالة السخط والغضب هذه في بعض الأحيان – رغم

القمع- إلى أعمال احتجاجية تطالب النظام بالكف عن هذا الدور اللاأخلاقي واللاإنساني؛ ممّا اعتبره النظام تهديداً لسلطته.

ومن ضمن الاعتبارات التي تدفع النظام المصري اضطرارياً للتعامل مع حماس هي قوة حضور الحركة في المشروع الوطني الفلسطيني، واتساع شعبيّتها، على نحو مكّنها من الفوز في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، وجعلها جزءاً هامّا في النظام السياسي الفلسطيني، ورقما صعباً في معادلة صنع القرار الفلسطيني لا يمكن تجاهله. وقد رأينا كيف أنّ النظام المصري كان حريصاً على إنجاز وثيقة الوفاق الوطني قبل دخول حماس إلى النظام السياسي الفلسطيني، وإلى الوصول إلى تفاهمات معها بشأن تهدئة عملها المقاوم أو تعليقه في غير مرة.

وفي السياق نفسه فإنّ سمعة النظام المصري، وحرصه على استمرار علاقاته مع العديد من الدول العربية والإسلامية ساهما بشكل أو بآخر في كبح جماحه نحو إخراج حماس من اللعبة السياسية،؛ سيّما بعد تعرضها للحصار والحرب؛ اللذان كانا رغم كلفتهما الباهظة عاملان مهمّان في زيادة التعاطف معها من قبل الشعوب العربية والإسلامية، وبعض الأنظمة الحاكمة.

وأخيراً وليس آخراً تهديدات "إسرائيل" المتكررة بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة على الجانب المصري؛ لأسباب تتعلّق باعتبار القطاع بؤرة أمنية متوتّرة تستنزف "إسرائيل" على الدوام؛ الأمر الذي تنظر إليه مصر بخطورة بالغة، وتعتبره تهديداً إستراتيجياً، وتسعى مستندة

إليه للمحافظة على خطوط التواصل مع حماس، التي تسيطر على القطاع بحكم الأمر الواقع.

بيد أنّ هذه الاعتبارات والضرورات التي تحكم علاقة الطرفين ببعضهما، لم تفرض نفسها بشكل كبير على أرض الواقع بالنسبة للنظام المصري السابق، ولم يتمّ التعامل معها في بعض المراحل على النحو المنتظر؛ وذلك بالإستناد إلى سلوك هذا النظام تجاه حماس؛ ممّا يضع علامات استفهام كبيرة على دور النظام المصري (نظام مبارك) تجاه القضية الفلسطينية، وعلى أجندته وحساباته من الشأن الداخلي الفلسطيني.

إنّ النظام المصري تعامل مع حركة حماس باعتبارها مشكلة وعبئا يحرجها ويثقل كاهلها، فقد حمل حماس مسؤولية العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، وإفشالها للحوار الفلسطيني، فضلاً عن إغلاقها لمعبر رفح بسيطرتها على القطاع، ولم يتعامل معها باعتبارها رصيداً استراتيجياً يخدم مصالحه العليا وأمنه القومي، حيث لم يدرك النظام المصري أنّ أمن مصر القومي يحتّم عليها النظر إلى حركات المقاومة الفلسطينية وتحديداً حركة حماس بمعيار يبحث عن العناصر الإيجابية والإمكانات المذخورة فيها، وبالتالي لم ينظر إلى حماس كقوة يمكن الاستفادة منها في أوضاع لا يكون فيها قادراً أو راغباً في الدخول في حروب أو أداء أدوار معيّنة كرفع سقف المطالب الفلسطينية في العملية التفاوضية مع "إسرائيل" مثلاً.(م.صالح 2009ت)

إنّ النظام المصري لم يرغب بفوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ولم يدرك أنّ ذلك يمثّل تطوراً مفيداً يمكن توظيفه في دعم الموقف التفاوضي الفلسطيني، كما أنّ

الشرعية الفلسطينية تكتسب مصداقية أكبر في ظل تواجد فصيلي فتح وحماس معاً داخل النظام السياسي الفلسطيني، وليس العكس كما يظن النظام المصري، في الوقت ذاته إنّ عدم وقوف النظام المصري على مسافة واحدة من فتح وحماس كان أحد الأسباب التي جعلت "إسرائيل" المحرّك الرئيسي للأحداث على الساحة الفلسطينية؛ الأمر الذي ينذر بحرب أهلية فلسطينية، وبالتالي تهديد المصالح المصرية على نحو يستنزف مقدرات مصر وقيادتها.(نافعة 2006)

إلى جانب ما ذكر لم يحسن النظام المصري إدارة علاقته بحماس وتحديداً في قضية الحصار ومعبر رفح على نحو صحيح؛ الأمر الذي أثار غضب الرأي العام المصري والعربي والإسلامي، بل والعالمي؛ ممّا تسبب في خسائر كبيرة للدبلوماسية المصرية، ولهيبة مصر ومكانتها. ولو أنّ النظام المصري فتح معبر رفح وأفشل الحصار لكان حقق شعبية هائلة في الشارع المصري، وقوّى جبهته الداخلية، ولجعل من مشكلة تنفيذ الحصار مشكلة "إسرائيلية" وليست مصرية، ولأصبح أقدر على التأثير على حركتي فتح وحماس في تسريع خطوات المصالحة الفلسطينية.

ومن دون شك فإنّ الفجوة العميقة بين الضرورات التي فرضت نفسها على علاقة الطرفين ببعضهما، والواقع العملي لهذه العلاقة بالاستناد سلوك النظام المصري تجاه حركة حماس، يدعو إلى التساؤل عن الأسباب التي تقف خلف هذه الفجوة العميقة والخلفيات التي أدّت إليها. ودونما الحاجة للتكرار يرى كثير من الباحثين أنّ النظام المصري يتعامل بحساسية شديدة مع الحركات الإسلامية، وخصوصاً الإخوان المسلمين،

الذين يمثلون المعارضة الأقوى، والوريث المحتمل للنظام، فيما لا تخفي حماس من جانبها ارتباطها بالإخوان المسلمين، بل تعتبر نفسها أحد أجنحتها؛ الأمر الذي يتطلب من وجهة نظر النظام المصري وضع فواصل في علاقته بحماس؛ لئلا يؤثر ذلك على صعود الإخوان المسلمين في مصر، ويمنحهم دعماً معنوياً. وبالتالي فأنّ الجذور الإسلامية لحماس لم تكن السبب الوحيد لتوتير العلاقة مع النظام المصري وتأزيمها، إذ إنّ مشكلة حماس مع النظام المصري تكمن في الجذور الإخوانية التي تستحكم حلقات العداء معه بوصفه أحد أبرز تيارات المعارضة في مصر.(منور 2010)

هذه الحساسية تجعل الاقتراب من حماس له طابع خاص، فهي قوة أمر واقع في القطاع لا يمكن لعين الأمن المصرية أن تغفل عنه لأسباب إستراتيجية بعيدة المدى، ومن ثمّ فالتعامل معها لا يمكن الفرار منه، لكنه تعامل واقعي وله مرامٍ محددة، أبرزها السيطرة على الحدود ومنع التجاوزات بحق مصر أو حدودها، وتأمين الوضع الداخلي في غزة. وقي المقابل تعمل مصر على تثبيت التهدئة ورعاية الحوار الفلسطيني، ومتابعة الجهود لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين مقابل الجندي الأسير في قطاع غزة.(أبو طالب 2008)

ومن الأسباب التي تقف خلف الفجوة أو المسافة بين ضرورات العلاقة بين النظام المصري والواقع العملي لها أنّ النظام المصري مرتبط باتفاقية "كامب ديفيد"، التي أبرمها مع "إسرائيل" عام 1978؛ الأمر الذي جعله يضبط إيقاع علاقته بحماس على نحو لا يؤثر على هذه الاتفاقية، ولا يترك أي ظلال على بنودها، بل إنّه حاول أن يسحب التزامه بهذه الاتفاقية على الأطراف الفلسطينية، حينما رآى أنّ النهج المقاوم الذي تمثله حماس

لا يخدم الواقعية السياسية، التي تقتضي الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية فقط لانتزاع جانب من الحقوق الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع، وهو ما ينسجم مع التوجه الأمريكي، حيث أصبح النظام المصري متماهياً معه؛ على نحو جعله في نظر الكثير من المراقبين والمحللين عرّاباً لها ليس في فلسطين وحسب، بل وفي المنطقة بشكل عام.

إزاء هذه الفجوة أو المسافة بين ضرورات العلاقة والواقع العملي لها، والتي أحدثها النظام المصري أو تسبب بها، لا يمكن الفصل بينها وبين تراجع مكانة مصر الإقليمية ودخول تركيا على الخط، وبحث حماس الدائم عن أسانيد وعوامل ضغط في محاولة لتفعيل دور النظام المصري تجاه الملفات المطروحة وتحديداً ملفي المصالحة وتبادل الأسرى مع "إسرائيل" على نحو يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، زد على ذلك تزايد حالة الغليان على مستوى الرأي العام المصري والعربي، والذي ترجم مؤخراً بالثورات العربية أو ما اصطلح على تسميته ب"الربيع العربي".

الباب الثالث: ملامح العلاقة بين مصر وحماس بعد الثورة المصرية وأسس نجاحها

شكّلت الثورة المصرية أو ما اصطلح على تسميتها ب "ثورة 25 يناير"، والإطاحة برأس النظام المصري الرئيس المخلوع حسني مبارك، والذي مثّل ل"إسرائيل" على مدار العقود الثلاثة المنصرمة "كنزاً إستراتيجياً" أحد أهم المتغيرات الحاسمة لجهة تحسّن العلاقات بين مصر وحماس، بل والاستبشار بتطويرها على نحو يساعد في دعم القضية الفلسطينية، والتحرر من الضغوط التي كان يمارسها النظام المصري السابق من أجل تخفيض السقف الفلسطيني.

ولعلّ توقيع حركتي فتح وحماس بالأحرف الأولى على اتفاق المصالحة بتاريخ 2011/4/27، وما تبعها من جولات حوار معمّقة بين الفصائل الفلسطينية انتهت مؤخراً بتوقيعها مجتمعة على هذا الاتفاق، إلى جانب زيادة عدد الأيام لتشغيل معبر رفح، وتخفيف الإجراءات أمام حركة المسافرين والعالقين، فضلاً عن إنجاز صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" وحركة حماس، والتي راوحت مكانها في العامين الأخيرين، بسبب ممارسة النظام السابق بعض الضغوط على حماس – بحسب بعض التقارير– ؛ للتنازل عن بعض الشروط التي وضعتها لإتمام هذه الصفقة، لعلّ إنجاز هذه الملفات يعتبر من المؤشرات على تحسّن علاقة مصر بحركة حماس. هذا بالطبع إلى جانب السماح لحماس بعقد بعض الاجتماعات التنظيمية في القاهرة، وتحوّل العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيها إلى منابر لقيادات حماس للحديث عن القضية الفلسطينية.(hope 2012)

وفي هذا السياق ذكر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أنّ حركته لمست روحاً إيجابية من القيادة المصرية بعد الثورة المصرية، مشيداً بدورها في توقيع الفصائل الفلسطينية على اتفاق المصالحة، معربا عن تفاؤله في الوقت نفسه بتطوّر علاقة حركته بالقيادة المصرية في الفترة القادمة.(صحيفة فلسطين 28\11\2011، 1) فيما وصف القيادي في حركة حماس إسماعيل الأشقر في تصريحات نقلها موقع الجزيرة نت بتاريخ 2\3\2011 علاقة حركته بالقيادة المصرية الجديدة ب"الجيّدة"، معرباً عن تفاؤله بتحسّن هذه العلاقة في المستقبل القريب خاصّة بعد أن تستعيد مصر عافيتها، وتنتهي من ترتيب أوراقها الداخلية.

ولكنّ الكاتب والمحلل السياسي مؤمن بسيسو يرى في تحليل لهذه التصريحات نقلت على نفس الموقع أنّ مستقبل العلاقة بين مصر وحماس مرهون بالتعاطي المصري مع الشأن الفلسطيني بشكل عام، لافتا إلى أنّ تحسّن العلاقات مع حركة حماس سيشق طريقه تدريجياً عقب الانتخابات المصرية. مضيفا في الوقت نفسه أنّه لن يطرأ تحسّناً أو تغيراً جذريا في شكل هذه العلاقات؛ لأنّ هناك قواعد للعبة السياسية في المنطقة تحددها الموازين الإقليمية والدولية.

في حين توقّع الخبير في الشأن الفلسطيني إبراهيم الديراوي في خبر نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 5\5\2011 أنّ العلاقة بين مصر وحماس ستشهد تطوّراً إيجابياً بعد الثورة المصرية ولا سيّما بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، معتقداً أنّ القاهرة ستتعامل مع حماس وقادتها تعاملاً سياسياً لا أمنياً؛ باعتبارها فصيلاً رئيسياً من فصائل

المقاومة الفلسطينية، وأنّ هذا التطوّر وهذا التحسّن في علاقة الطرفين إنّما هو إحدى ثمرات 25 يناير.

وأيّا كان شكل العلاقة بين مصر وحماس بعد الثورة المصرية، وإلى أيّ مدى يمكن أن تصل إليه بفعل هذا التحوّل الإستراتيجي، فإنّه أصبح من المؤكّد حدوث تحسّن في هذه العلاقة على نحو مكّن من إنجاز العديد من الملفات الهامّة، من مثل توقيع اتفاق المصالحة، وفتح معبر رفح جزئياً، وإنجاز صفقة تبادل الأسرى، والتي بقيت معلّقة إبّان النظام المصري السابق؛ لأنّ الأخير لم يكن راغباً في تحقيق أو إنجاز تلك الملفات لإعتبارات كثيرة ذكرناها سابقاً.

غير أنّ هذا التحسّن في علاقة الطرفين من السابق لأوانه وصفه بالتحوّل الجذري أو الجوهري في سياسة مصر تجاه حماس؛ لأنّ هذا التحسّن جاء في فترة حرجة تمر بها مصر جرّاء الصدامات العنيفة بين الجيش ومتظاهرين في ميادين عدّة بالقاهرة، وبالتالي أراد المجلس العسكري – بداية 2012 – إنجاز العديد من الملفات المتعلقة بحماس؛ لتهدئة الشارع المصري، وتبريد الأجواء، جرّاء تأخّر أو تباطؤ هذا المجلس في تحقيق مطالب الثورة المصرية، والمتمثّلة بشكل أساسي بمحاكمة رموز النظام السابق، وملاحقة فلول الحزب الوطني (الحزب الحاكم في عهد مبارك) وتقديمهم للمحاكم، فضلاً عن إنجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وإذا ما سلّمنا بهذه التحليل، والذي له ما يبرره جرّاء استمرار إغلاق معبر رفح –وإن بوتيرة أقل– فإنّ الحكم على شكل أو طبيعة العلاقة بين حماس والقيادة المصرية والمدى

الذي يمكن أن تصل إليه يبقى مرتبط بما سيرشح عن عملية التحوّل الديمقراطي في مصر وما سيتخللها من انتخابات برلمانية ورئاسية.

ومن خلال قراءة للخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس عقب الثورة المصرية يمكن القول أنّ الحركة تدرك تماماً أنّ التحوّل الديمقراطي في مصر سيأخذ وقتا طويلاً، وسيواجه العديد من التحدّيات، أبرزها الموقف الدولي، والذي لا زال متوجساً – وإن بدرجة أقل– من صعود الإسلاميين، وتحديداً الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية. كما تدرك حماس أنّ موازين القوى في المنطقة لم تتغير بعد، وأنّ مصر الثورة لن تخطو خطوات قريبة لجهة تغيير سياستها الخارجية، وتحديداً فيما يتعلّق بموقفها من معاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل.

ومن هنا بدا واضحاً أنّ حماس ومن خلال تصريحات قياداتها لم تطلب من القيادة المصرية الجديدة سوى فتح معبر رفح للتخفيف من الحصار المفروض على القطاع، وأن تكون طرفاً منحازاً لمصالح الشعب الفلسطيني، لا متماهيا مع الضغوط الدولية والإسرائيلية فيما يختص برؤيته تجاه القضية الفلسطينية، وأن يقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية؛ لإنجاز المصالحة وترتيب البيت الداخلي بعيداً عن الاعتبارات الأيدلوجية والسياسية التي يتبناها كل فصيل، وهي مطالب واقعية عموماً، وتستند إلى قراءة متوازنة لمرحلة ما بعد الثورة المصرية.

وبانتظار ما سترشح عن عملية التحوّل الديمقراطي في مصر، التي يمكن أن تمتد لفترة ليست بالقصيرة، لا بدّ من وضع بعض المنطلقات والحقائق والمعطيات، التي يجب على

القيادة المصرية الجديدة أن تأخذها بعين الاعتبار في رسم علاقتها بحركة حماس، إذا ما أرادت التعامل معها كرصيد إستراتيجي لجهة تحقيق إنجازات إستراتيجية للقضية الفلسطينية بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام على النحو التالي:

- أنّ حماس إحدى حركات التحرر المعاصرة، وهي جزء هام من النسيج الوطني الفلسطيني، كانت ولا تزال تتبنّى النهج المقاوم على أرض فلسطين. وإنّ صراعها مع الاحتلال "الإسرائيلي" محصور في الساحة الفلسطينية، من منطلق الحفاظ على أمن البلاد العربية والإسلامية واستقرارها؛ باعتبارها إلى جانب أنّها تمثّل العمق الإستراتيجي للقضية الفلسطينية، تشكّل الحاضنة لقيادات العمل الوطني الفلسطيني.
- أنّ حماس وعلى مدار 24 عاما – أي منذ انطلاقتها– كانت ولا تزال حريصة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية، بما فيها مصر، حتّى ولو تمّ إقحامها فيها بشكل أو بآخر، كما أنّها كانت ولا تزال حريصة على إدارة خلافاتها مع بعض الأنظمة، وبالذات تلك التي ترتبط بعلاقات أو اتفاقيات مع "إسرائيل" بالحوار والحوار فقط، مستفيدة من تجربة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في هذا الإطار؛ باعتبار أنّ الصدام مع هذه الأنظمة وبحسب أدبيات الحركة وتصريحات قياداتها تحويل لوجهة الصراع، واستنزاف للجهود والمقدّرات، التي ينبغي أن تكون موجهة صوب الاحتلال الإسرائيلي.
- أنّ حماس كانت ولا تزال حريصة على صناعة قرارها في مؤسساتها الشورية المنتخبة، فضلاً عن رفضها الارتهان لأي من الأنظمة والمحاور؛ لأنّها وبحسب اعتقادها،

وبالاستناد إلى تجارب سابقة تعتبر أنّ القرار المستقل يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، ويحمي الفصائل الفلسطينية من الانحراف عن الأهداف الوطنية. وفي هذا الشأن لا تخفي الحركة أنّها تتلقى دعما من بعض الدول العربية والإسلامية كإيران وسوريا، ولكنّها في الوقت نفسه تؤكّد على أنّ ذلك ليس على حساب قرارها المستقل، ولعلّ موقفها من الأزمة السورية التي بدأت في شهر نيسان من عام 2011 خير برهان على ذلك.

- دخلت حماس النظام السياسي الفلسطيني عقب مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي جرت عام 2006، وحصلت بموجبها على 74 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي أل 132، وقامت بتشكيل الحكومة العاشرة منفردة بعد رفض الفصائل الفلسطينية الأخرى المشاركة فيها؛ لأسباب سياسية، ومن ثمّ ترأست حكومة الوحدة الوطنية قبيل الانقسام، وبذلك أضحت الحركة ممثلاً للشعب الفلسطيني على الأقل من ناحية المؤسسة التشريعية، بعدما قادت مشروع المقاومة في السنوات الماضية. وإنّ كل المحاولات التي كانت تهدف لإسقاط الحركة أو إفشال تجربتها من خلال الحصار السياسي والاقتصادي، والذي توّج بالحرب على قطاع غزة نهاية عام 2008 وبداية 2009 قد باءت بالفشل.
- أثبتت حماس على الرغم من كونها حركة تحرر وطني ذات جذور إسلامية أنّها قادرة على ممارسة البراغماتية السياسية، دون أن تمس بالثوابت والحقوق الفلسطينية، وليس أدل على ذلك من تعاطيها مع حل الدولة الفلسطينية في حدود أل67 وعاصمتها القدس،

ومن تفويضها للرئيس عباس – وفق وثيقة الوفاق الفلسطيني، ووفق خطاب رئيس المكتب السياسي خالد مشعل في القاهرة بتاريخ 2011/4/27 عقب توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى- لإجراء مفاوضات مع الجانب "الإسرائيلي"، شريطة عرض نتائج هذه المفاوضات على استفتاء شعبي. هذه البراغماتية السياسية شكّلت لمصر وبعض الأطراف الدولية نقطة انطلاق في إحراج "إسرائيل" دولياً، ورافعة لها في ممارسة ضغوط عليها للقبول بحل الدولة الفلسطينية في حدود أل67، ولم تشكّل عقبة أو سداً أمام مثل هكذا حل كما كان يروّج النظام المصري السابق، وإنّ هذه البراغماتية السياسية حسب كثير من المحللين كانت ولا تزال تتقاطع مع تطلعات القيادة المصرية لحل القضية الفلسطينية.

- معروف أنّ أي مفاوضات تجري مع الخصم أو العدو في حال عدم استنادها إلى قوة، فإنّ الأخير عادة ما يجنح للمراوغة والتسويف، فضلاً عن عدم تعاطيه مع الحدّ الأدنى من الحقوق والمطالب، ولعلّ سبب فشل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" على مدار العشرين عاماً الماضية، ومن قبلها المفاوضات التي جرت بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، والتي توّجت بتوقيعها على اتفاقيات مجحفة لا تزال تعاني منها شعوبنا العربية؛ إنّما هو افتقار هذه المفوضات لعناصر القوة وأورق الضغط، أو بالأحرى تهميشها وعدم توظيفها بالشكل السليم، وفي هذا الصدد فإنّ عدم النظر لفصائل المقاومة الفلسطينية وتحديداً حماس وتعامي الأطراف المختلفة عنها أدّى وبحسب الكثير من الباحثين والخبراء إلى هذه النتيجة.

- إنّ ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وتحديداً فيما يختص بالبرنامج السياسي ومنظمة التحرير والحكومة الفلسطينية والأجهزة الأمنية وما شابه، يشكّل عامل قوة في مواجهة إجراءات الاحتلال "الإسرائيلي" ومخططاته، فضلاً عن كونه مصلحة مصرية وعربية، وإنّ عدم إشراك حماس بشكل فاعل في هذه الأولوية الهامّة، وتهميش حقّها ودورها الطبيعي في هذا المسار، لن يكتب له النجاح، وإنّ عدم وقوف بعض الأطراف العربية وتحديداً النظام المصري السابق على مسافة واحدة من فتح وحماس (الفصيلين الأكبر على الساحة الفلسطينية) قد أخّر إنجاز هذه الأولوية، وألقى بظلال سلبية على هذا المسار.
- واستكمالا للنقطة السابقة وتحديدا فيما يتعلق بمعبر رفح، إذ أنّ إصرار النظام السابق على عدم فتح المعبر بشكل كامل متذرعاً بالتزامه باتفاقية المعابر التي أبرمتها السلطة مع "إسرائيل" بإشراف أمريكي وأوروبي عام 2005، ليس من الواقعية في شيء، فمصر ليست طرفا في اتفاقية المعابر، كما أنّ مدة اتفاقية المعابر كانت سنة واحدة انتهت في نوفمبر 2006، ولم يتمّ رسمياً تجديدها، ثمّ إنّ إسرائيل نفسها لم تحترم هذه الاتفاقية، وقامت بخرقها مئات المرات واستخدمتها كأداة لإذلال وتركيع الفلسطينيين، وإنّ إصرار النظام السابق على هذا الموقف قد أثار غضب الرأي العام المصري والعربي، بل والدولي، وأدّى إلى تراجع مكانة مصر الإقليمية، وأضرّ بهيبتها بشكل كبير.
- على الرغم من توقيع النظام المصري على اتفاقية "كامب ديفيد" مع "إسرائيل"؛ إلا أنّ الأخيرة لازالت تتعامل على أرض الواقع مع مصر كعدو محتمل، وإنّ ضبط مصر

للعديد من شبكات التجسس "الإسرائيلية" على أرضها، وما جرى من اشتباكات على الحدود المصرية بين جنود مصريين وإسرائيليين غيرة مرة، وتصريحات بعض أركان الحكومات المتعاقبة في "إسرائيل"، والتي كانت تنطوي على تهديدات لأمن مصر القومي، وتحديدا تلك المتعلّقة بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة للحكومة المصرية، إنّما يؤكّد هذه الفرضية ويعززها، وإنّ وجود فصائل قوية في قطاع غزة كحركة حماس لا يشكّل عنصر حماية للفلسطينيين وحسب؛ بل ورأس حربة في الدفاع عن مصر وأمنها القومي.

وفي المقابل؛ ومن أجل إقامة علاقة متوازنة مع القيادة المصرية الجديدة، وبما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، ويحفظ مصالح مصر وأمنها واستقرارها ينبغي على حماس، والتي تقود مشروع المقاومة في فلسطين، وتقف مع حركة فتح على رأس النظام السياسي، أن تعمل وبشكل منهجي على:

- تبديد مخاوف المجلس العسكري، الذي يحكم مصر خلال الفترة الانتقالية، والقيادة المصرية الجديدة التي ستأتي عبر صناديق الانتخابات بكونها لا تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في فلسطين – كما كان يروّج النظام المصري السابق–، وأنّها حريصة على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأنّها لا تؤمن بديمقراطية المرة الواحدة – كما كانت تروّج بعض الأطراف في السلطة وقيادة فتح– وأنّها ستحترم نتائج الانتخابات القادمة حتى ولو لم تحقق فوزاً فيها.

- أنّها مع الشراكة السياسية مع كافة الفصائل الوطنية والإسلامية، وأنّ أيّ فصيل فلسطيني لن يستطيع أن يحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة لوحده، بالاستناد إلى إجراءات الاحتلال المتصاعدة، والمتغيرات التي تمر بها المنطقة.
- أنّها مع ضبط إيقاع عملها المقاوم، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، وبما لا يشكّل أي حرج لمصر أو أيّ من الدول العربية، وأنّها ستلتزم – كما التزمت خلال السنوات الماضية– بالإجماع الوطني فيما يخص التهدئة أو التصعيد مع الاحتلال، وأنّها لن تتفرد في تحديد وسائل المقاومة ومكانها وزمانها.
- وأخيرا وليس آخرا التأكيد على سياسة الحركة الثابتة والمتمثلة في كون أمن مصر القومي من أمنها، وبكونها ليست معنية بالتدخل في الشؤون المصرية الداخلية، وإن كانت أحد أجنحة الإخوان وامتداد طبيعي لها.

إنّ التعامل مع المعطيات والحقائق آنفة الذكر، والالتزام بالمرتكزات الأساسية التي يجب أن تقوم عليها علاقة النظام المصري الجديد بحركة حماس، سيساهم بدون شك في تطوير العلاقة بين الطرفين، وسينزع فتيل التوتر الذي ساد في المرحلة السابقة بينهما جرّاء إستراتيجية نظام مبارك وموقفه من الحركة، وهذا كلّه سيشكّل رافعة للمشروع الوطني الفلسطيني، ونقطة قوة جديدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وحافزاً لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية.

قائمة المراجع:

إبراهيم، حسنين توفيق. 1998. *النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر.. من التسامح إلى المواجهة 1981-1996*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

أبو شاويش، زياد. 16\10\2009. ملاحظات جدية على الورقة المصرية. عرب 48. استرجع 17\1\2012.

http://www.arabs48.com//?mod=articles&ID=66277

أبو طالب، حسن. 13\8\2008. مصر وحماس والسلطة.. والمأزق الثلاثي. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. استرجع 13\1\2012.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1212&a=70514

أبو هلال، فراس. 30\4\2011. المصالحة الفلسطينية.. عوامل النجاح والفشل. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. استرجع 15\1\2012.

www.alzaytouna.net/arabic/?c=2358&a=144174

الأشعل، عبد الله. 7\1\2009. الدور المصري في أحداث غزة وتداعياته ومستقبله. الجزيرة نت. استرجع 22\1\2012.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE3E1A47-DD43-48E3-A4A8-A24BFC9B7C8A.htm

بدوان، علي. 29\9\2010. مصر وحماس.. علاقة بالإكراه قائمة على الحذر. فلسطين اليوم. استرجع 25\12\2011.

مصر-و«حماس»-علاقة-بالإكراه-قائمة-على-الحذر-علي-/http://paltoday.ps/ar/post/91620
بدوان

بدوان، علي. 6\11\2009. مصر وحماس والتباسات العلاقة بينهما. الجزيرة نت. استرجع 25\11\2012.

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/6f2bfb7e-39cb-4f31-963a-cad29a0f9082

تقدير إستراتيجي رقم (20). 2\2010. الجدار الفولاذي مع قطاع غزة.. الخلفيات والتبعات. مركز الزيتونة للدراسات. استرجع 11\1\2010.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4331.html

جقمان، جورج. 2007. الحكومة الجديدة والحصار والمستقبل. *مجلة فلسطينيات*، عدد 2: 5-11.

جمعة، محمد. 2007. الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 170: 138-141.

جمعة، محمود. المصالحة تعيد علاقة حماس بمصر. موقع الجزيرة نت. استرجع 2\12\2011.

http://www.aljazeera.net/news/pages/e794310c-c150-4ca0-b75f-b6a3578b8508

الحسن، بلال. 2006. لماذا يحاصر العالم حكومة حماس. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 67: 34-40.

حمزاوي، عمرو. 2009. موقف مصر من الحرب.. غياب تخطيط استراتيجي واضح. *مجلة السجل الإلكترونية* العدد 48. استرجع 15\10\2011.

http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem5200.htm

الخضري، نور. 2\2\2006. بحر: فوز حماس انتصار للإخوان في العالم. موقع إخوان أون لاين. استرجع 2\1\2012.

http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=17700&SecID=0

الدسوقي، أبو بكر. 2006. حماس والحصار الدولي.. بين التراجع والصمود. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 165: 132–137.

زحالقة، جمال. 12\1\2011. كوارث أوسلو بالقدس. موقع لجنة القدس–وزارة الأوقاف. استرجع 22\11\2011.

http://www.alquds.gov.ps/ar/index.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjA9j7VpkXdeKu1jfxPKNuunzXkRpKQqzUgi8TTTG

الزيات، منتصر. 26\4\2007. علاقة الإخوان بالنظام المصري: أزمة منهجية أم مصالح متصادمة؟. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. استرجع 23\11\2011.

http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/90.htm

الزين، علي. 27\2\2010. إحصائية.. حصار غزة بالأرقام الفعلية. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. استرجع 17\10\2011.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4514.html

الشوبكي، عمرو. 2007. الإخوان والدولة في مصر.. تاريخ التقلبات. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. استرجع 22\12\2011.

http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/357.htm

صالح، بلال محمد. 2010. *الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية (1994-2009)* ، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.

صالح، محسن. 15\7\2011. مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. موقع المركز الفلسطيني للإعلام. استرجع 7\1\2012.

http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm

---، محرر. 2009. *مصر وحماس*. بيروت: مركز الزيتونية للدراسات والإستشارات.

---. 15\1\2009. مصر وحماس..طبيعة العلاقة ومسارها. الجزيرة نت. استرجع 25\12\2011.

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/c8e82cb4-f876-41da-902c-1de0c5224cd2

---. 18\1\2009. مصر وحماس.. الحركة رصيد استراتيجي وليست عبئاً. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. استرجع 28\1\2012.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4683.html

---. 19\6\2008. تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة. *الجزيرة نت*. استرجع 19\1\2012.

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/e015d7f5-1046-497c-aa57-65731774162e

الصوراني، غازي. 9\2\2010. الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار. استرجع 10\1\2010.

http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumIu1jfxPKNuunzXkRpKQNzIpQTTTGG

طه، أحمد. 21\11\2011. إشكالية العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام المصري.. الملامح المستقبلية بين الإدماج والإقصاء. موقع مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر. استرجع 2\1\2012.

http://www.islammoasser.org/studies_researches.php?Action=Details&CategoryLevel1ID=114&CL1TypeID=8&PHPSESSID=ddf36f8f3b2e0faa24668057a9276d91

العبد الله، حميدي. 23\2\2008. القضية الفلسطينية مابعد سيطرة حماس على غزة. موقع دراسات باحث. استرجع 13\1\2012.

http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/2008/23_2_kadiya.htm

عبد ربه، حسن. 2004. *الجدار جريمة العصر*. بيت لحم: مركز علن تسوية النزاعات والتصالح الإجتماعي (وفاق).

عبد الرحمن، عواطف. 2011. *مصر وفلسطين.. رؤية تاريخية ومعاصرة 1917-2009*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

عبد الهادي، مها. 2006. حكومة حماس الفلسطينية.. التحديات وآفاق المستقبل. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، عدد 38: 93-115.

عبده، محمود. 12\1\2009. مصر وحماس.. أخطاء متبادلة وضرورات للمراجعة. موقع أون إسلام. استرجع 22\12\2011.

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/111760-2009-01-12%2000-00-00.html

عدوان، عاطف. 11\12\2008. مصر والقضية الفلسطينية. شبكة إخباريات. استرجع 21\12\2011.

http://www.ekhbaryat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=4888&cat=4

علي، محمود عبده. 12\1\2009. مصر وحماس.. أخطاء متبادلة وضرورات للمراجعة. أون إسلام. استرجع 2\1\2012.

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/111760-2009-01-12%2000-00-00.html

غرابية، إبراهيم. 13\1\2009. مصر وحماس.. الخلاف وتداعياته. موقع مجلة العصر الإلكترونية. استرجع 23\1\2012.

http://alasr.ws/articles/view/10606/مصر%20وحماس:%20الخلاف%20وتداعياته

العوضي، هشام. 2009. *صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فرج، محمد. 2011\1\10. العلاقات المصرية العربية في عهد مبارك. الجزيرة نت. استرجع 2012\2\22.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76B07C4D-3089-4775-97C3-7898C862E0C7.htm

الفطافطة، محمود. 2008. القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على غزة. *مجلة تسامح*، عدد 20: 39–57.

فياض، أحمد. 2011\11\12. توقعات بتغير موقف مصر من حماس. موقع الجزيرة نت. استرجع 2\12\2011.

http://www.aljazeera.net/news/pages/d43b29b4-ca39-4313-b601-00dbfd905c97

الكيالي، عبد الحميد. 2009. *دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة*. بيروت: مركز الزيتونة للدارسات والإستشارات.

قاسم، عبد الستار. 3\1\2009. أسباب العدوان على قطاع غزة. الجزيرة نت. استرجع 2012\1\13.

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/88d22f6b-b4d1-4a92-b2e2-68b6d9c075ac

مصلح، أحمد. 2007. السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة – الآثار والمخاطر. *مجلة سياسات*، عدد 3: 65–70.

منور، هشام. 2011\11\15. علاقة مصر بحركة حماس.. حساسية العلاقة أم ضرورتها. موقع المسلم. استرجع 2011\11\12.

http://almoslim.net/node/112092

نافع، بشير. 2009. غزة.. الطريق إلى الأزمة. *مجلة وجهات نظر*، عدد 120: 6-12.

---. 3\2\2010. مصر وحماس.. علاقة شائكة تزاد تفاقماً. الجزيرة نت. استرجع 13\12\2011.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E2B96F3-015E-4C28-9799-F5B91248A679.htm

نافعة، حسن. 2\2\2009. مصر وغزة وحماس:ماذا بعد الحرب. فلسطين اليوم. استرجع 10\10\2011.

(مصر-وغزة-وحماس-ماذا-بعد-الحرب؟-حسن-نافعة-http://paltoday.ps/ar/post/36156/1)

---. 28\12\2006. مصر وحماس والحاجة إلى صياغة جديدة لأسس العلاقة. صحيفة الأيام الفلسطينية.

النعاني، خليل. 3\3\2011. مبارك والإخوان.. خبرة الثلاثين عام. الجزيرة نت. استرجع 13\1\2012.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3DE54291-4A6E-4AFA-AFD0-3DC2DF4F2D7B.htm

---. 3\8\2009. النظام والإخوان في مصر.. هل تتغير قواعد اللعبة. الجزيرة نت. استرجع 13\12\2011.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D25AB80C-7A5B-41B9-893E-23A8FFCE1727.htm?wbc_purpose=Ba%26WBCMODE

النعامي، صالح. 2008\1\17. كيف سيطرت حماس على قطاع غزة. مركز الزيتونة للدرسات والإستشارات. استرجع 2011\11\27.

http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=55875

نعيرات، رائد. 2006. القضية الفلسطينية بقيادة حماس.. التغييرات وآفاق المستقبل. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، عدد 34 و 35: 71–90.

هيكل، محمد حسنين. 2008\1\7. برنامج مع هيكل. قناة الجزيرة. استرجع 2012\1\17.

صحف:

صحيفة الأيام الفلسطينية.

صحيفة الدستور الأردنية.

صحيفة فلسطين.

مراجع باللغة الإنجليزية:

Pina, Aron. 9\2\2006 .Palestinian Elections. *CRS report for congress*. Accessed 27\2\2012.

www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33269.pdf

Hope, Bradley. 5\3\2012. Egypt Warms to Hamas, But Not Allies Yet Hugh Naylor. *The national*. Accessed 27\2\2012.

http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/egypt-warms-to-hamas-but-not-allies-yet

Amarni, Issandr. 4\6\2010. Egypt Confronts its Roll In Gaza Blockade. *Mideast foreign policy*. Accessed 27\2\2012.

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/06/04/egypt_confronts_its_role_in_the_gaza_blockade

Sharp, Jeremy. 12\8\2008. Background and Us Relation. *CRS report for congress*. Accessed 27\2\2012.

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/06/04/egypt_confronts_its_role_in_the_gaza_blockade

Feral, Yaakov. 9\1\2009. The War In Gaza: Egypt To Pull The Chestnuts Out Of Fire. *Challenge magazine*. Accessed 27\2\2012.

http://www.challengemag.com/en/article__234/the_war_in_gaza_egypt_to_pull_the_chestnuts_out_of_the_fire